

جامع في خيرة عمادة الدراسات العليا كلي ة الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية وآدابها

آراء أبي عثمان المازني النحوية والصرفية في كتاب همع الهوامع للسيوطي (ت: 911هـ) "دراسة وصفية تحليلية"

The Grammatical and Morphological Views of Abu Othman Al-Mazni in "Hama' Al Hawame'a." (A descriptive-Analytic Study)

إعداد الطالبة

علا رياض جندية

إشراف الدكتور

محمد مصطفى القطاوي

أستاذ النحو والصرف المشارك

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها 2018م - 1439هـ

إقسرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

آراء أبي عثمان المازني النحوية والصرفية في كتاب همع الهوامع للسيوطي (ت: 911هـ) "دراسة وصفية تحليلية"

The Grammatical and Morphological Views of Abu Othman Al-Mazni in "Hama' Al Hawame'a." (A descriptive-Analytic Study)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالبة: علا رياض جندية علا رياض الطالبة: علا رياض التاريخ: Date: Signature:



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة الدراسات العليا والبحث العلمي، تمّ تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الطالبة: علا رياض سعدي جنديه لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب- قسم اللغة العربية- تخصص نحو ولغة وموضوعها: (آراء أبي عثمان المازني النحوية والصرفية في كتاب همع الهوامع للسيوطي "دراسة وصفية تحليلية")، وبعد المناقشة العلنية التي تمّت يوم الخميس 3 شعبان الموافق: 2018/04/19م الساعة الحادية عشر صباحاً في قاعة المؤتمرات- غزة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

| د. محمد مصطفى القطاوي | (رئيساً ومشرفاً) | |
|------------------------|---------------------|-----|
| د. حسین موسی أبو جزر | (مناقشاً داخلياً) | ₹uD |
| أ. د. جهاد يوسف العرجا | (مناقشاً خارجياً) | |

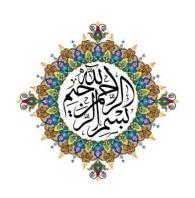
وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ة درجة الماجستير في كلية الآداب - قسم اللغة العربية، إذ تمنحه/ها هذه الدرجة فإنها توصيه/ها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر هذا العمل في خدمة الدين والوطن.

والله ولي التوفيق

نانب الرئيس للدراسات العليا والبحث العلمي

.د. محمد إبراهيم اسلمان





﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَالْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأُ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ * وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ *



سورة العلق (1-5)

ملخص الدراسة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد صلى الله على من تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد..

يعد بكر بن محمد بن بقية ابن وائل المازني (ت 249هـ) من علماء اللغة والنحو في القرن الثالث الهجري، فيسعى هذا البحث إلى جمع آراء أبي عثمان المازني النحوية والصرفية في كتاب "همع الهوامع" للإمام جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) وتوثيقها وتحليلها ودراستها، فبدأت الرسالة بتمهيد فيه مبحثان، يشمل الأول حياة السيوطي وكتابه همع الهوامع، أما الثاني فيشتمل على حياة المازني ومكانته العلمية.

وفي الفصل الأول من البحث جمعت آراء المازني النحوية والصرفية في كتاب همع الهوامع ووثقتها من مصادرها حيث اشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث وهي آراء المازني في مقدمات النحو والمرفوعات، والمنصوبات، والمحرورات والتوابع، والصرف.

وفي الفصل الثاني جمعت آراء المازني التي وافقها السيوطي، والتي خالفها وقد بلغت ثلاثين مسألة وتم ترتيبها حسب ورودها في الألفية، ومن ثم أعددت جدولا إحصائيا يوضح أثر المازني في كتاب همع الهوامع.

وختمت بحثى بأهم النتائج والتوصيات ومن ثم الفهارس الفنية.

Abstract

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon the envoy, mercy to the worlds, our Prophet Muhammad (Peace and blessings of Allah be upon him) and those who followed him with kindness to the Day of Judgment and after.

Bakr bin Mohammed bin Baqia bin Wael Al-Mazni (249 A.H) is considered one of linguistics and grammar scholars in the third Hijri century. This research seeks to collect, document, analyze and study Abi Othman Al-Mazni's grammar and morphology views in the book "Ham' al-Hawami' " by Imam Jalaluddin Al-Suyuti (911A.H).

The thesis began with **Introduction** includes two sections; the first is about the life of Al-Suyuti and his book "Ham' al-Hawami' ", while the second section is about the life of Al-Mazni and his scientific position.

In **the first chapter** of the research, Al-Mazini's grammatical and morphological views in the book "Ham' al-Hawami' " were collected and documenting its sources. This chapter includes four researches which are the views of Al-Mazni in the introduction to grammar, nominative, accusative, genitive, appositive and morphology.

In **the second chapter**, thirty views of Al-Mazni that approved and rejected by Al-Suyuti, were collected and arranged according to the millennium, and then prepared in a statistical table showing the effect of Al-Mazni in the book of "Ham' al-Hawami'".

My research ended with the most important conclusions, recommendations and the technical indexes.

الإهداء

إلى والدي الحنون الذي أفض بم أينما ذهبت...

إلى أمي مرمز الحب والحنان والعطاء..

إلى أخي الغالي المهندس "أبورياض" مرمز العون والسند..

إلى إخوتي وزوجاهن وأخواتي العزيزات..

إلى ذكنوري الفاضل "محمل إبراهيم شبير" . . .

إلى زميلاتي وزملائي في قسم اللغت العربية...

إلى كل من شجعني وساندني..

إليكرجيعا أهدي هذا البحث المنواضع..

شكر وتقديرً

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى أستاذي العزيز: الدكتور محمد مصطفى القطاوي

فقد كان نعم السند والعون لإنجاز هذا البحث أدامه الله ذخرا وعونا للأجيال القادمة.

حق وعرفان ۦٓلئِنشَكَرُيمٞلَأزِيدَّكُكُمْۦۤ وإبراهيم ۚ 5 ٰ

إنه لمن واجبي أن أشكر أصحاب الفضل، وأساتذة العلم، فإنني أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور الفاضل: محمد مصطفى القطاوي – حفظه الله – على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما قدمه من نصح وإرشاد وتوجيه، فما وجدت إلا سعة صدر، وطول صبر، فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك الله له في صحته وعلمه وعمله.

والشكر موصول للأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة على تقبلها نقاش هذه الرسالة

الأستاذ الدكتور: جهاد يوسف العرجا "مناقشاً خارجياً"

الدكتور: حسين موسى أبو جزر "مناقشاً داخلياً"

كما وأتقدم بخالص الشكر لأساتذتي في قسم اللغة العربية من جامعة الأقصى على ما قدموه من جهد مبارك خلال مرحلتي الدراسية، وكذلك الشكر لعميد الدراسات العليا الأستاذ الدكتور "محمد سلمان".

وكذلك الشكر لهذا الصرح الشامخ، جامعة الأقصى - حرسها الله ووحد صفها ويسرها لخدمة طلبة العلم.

كما لا يفونني أن أشكر أستاذي الفاضل الدكتور " محمد إبراهيم شبير " على ما بذله من جهد في تشجيعي أثناء إنجاز البحث.

وأخيرًا أشكر كل من قدم لي يد العون وساعدني ولو بالقليل لإنجاز هذا العمل، فحسبهم إن لم أذكرهم، أن الله تعالى يعلمهم، فهو يعلم السر وما يخفى، فجزاهم الله خيرا.

المقدمة

الحمد لله العلي القدير حمدا لمن بيده زمام الأمور يصرفها على النحو الذي يشاء، فهو الفعال لما يريد؛ إذا أراد أمرا فإنما يقول له كن فيكون، تقدست أسماؤه وجلت صفاته، وكانت أفعاله عيون الحكمة والصلاة والسلام على النبي العربي الأمي، أفصح من نطق بالضاد محمد بن عبد الله ورسوله وعلى آله وأصحابه ومن نحا نحوهم واقتدى بهداهم وبعد...

لقد كانت دراستي في مجال اللغة العربية؛ لغة الدين الإسلامي والقرآن الكريم، كما أن موضوع الدراسة اختص في النحو والصرف، فهما علمان ضروريان وأساسيان لقواعد اللغة العربية؛ ولأنهما المفتاح لفهم الكتاب والسنة، والمصلحان لما فسد من اللسان العربي، فرغبت أن تكون الدراسة في كتاب همع الهوامع ؛ إذ هو مجال واسع للاطلاع على آراء العلماء المختلفة ومذاهبهم، والغوص في أعماق المسائل النحوية.

كثير من الناس يرحلون عن الدنيا بعد طول عمر دون أن يتركوا ذكرى حميدة، أو عملا ينفع الناس، وكثير منهم يغادرون الحياة إلى العالم الآخر، لكنهم يبقون أحياء بأعمالهم وآثارهم التي لا يمكن للزمن أن يأتي عليها.

من هؤلاء العلماء الصالحين ممن قدموا للناس عصارة أفكارهم لينتفعوا بها على مر الزمن، العالم الجليل أبو عثمان المازني، الذي اخترته لدراستي المتواضعة وهو من علماء البصرة المتوفى سنة (249هـ) على خلاف. وقد قال عنه المبرد: "لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان المازني".

ومن هنا كانت دوافعي للدراسة حول موضوع "آراء أبي عثمان المازني النحوية والصرفية في كتاب همع الهوامع للسيوطي".

أسباب اختيار الموضوع:

1- يعد كتاب همع الهوامع في شرح الجوامع من أهم الآثار النحوية للسيوطي، فهو من الكتب التي حظيت بمكانة عظيمة عند النحاة، واستدل لها بالشواهد العربية من القرآن الكريم والسنة والأشعار، وبين فيه آراء النحويين ومذاهبهم النحوية من المسائل المختلفة.

2- كون المازني قد عاش في القرن الثالث الهجري فآراؤه يعول عليها في التقعيد النحوي، كما أن آراءه مبثوثة في كتب النحو وددت أن أجمعها في رسالة علمية تفي الغرض.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- -1 استعراض آراء المازني في المسائل النحوية والصرفية التي ذكرها السيوطي في كتابه همع الهوامع.
- 2- توثيق هذه الآراء من كتب النحو المختلفة ذات الصلة بآراء المازني لبيان مدى موافقة مسائله النحوية والصرفية للعلماء الآخرين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

- 1- الخوض في كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي كونه من كتب العلوم اللغوية الهامة جداً.
 - 2- بيان مكانة أبى عثمان المازني وأهمية آرائه وخاصة عند الإمام السيوطي.
 - 3- هذا الكتاب يبين موافقات الإمام السيوطي لآراء المازني ، واعتراضاته عليه.

منهج الدراسة:

المنهج الذي اتبعته هو المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي فهو أنسب المناهج، كما أن طبيعة البحث تتطلب هذا المنهج.

الدراسات السابقة:

أما بالنسبة للدراسات السابقة التي تتاولت موضوع آراء أبي عثمان المازني النحوية والصرفية في كتاب همع الهوامع للسيوطي:

- 1- أراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي (رسالة ماجستير) للباحثة: سماح سمير سلمان دلول، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية _غزة 2010.
- 2- نحو المازني (رسالة ماجستير) للباحث: علي بن أحمد بن علي المازني، كلية التربية عدن 2006.

3- آراء أبي حيان الأندلسي النحوية والصرفية في كتاب همع الهوامع (رسالة ماجستير) للباحث: مهند عوني عواد، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية_ غزة 2016.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن تنتظم الدراسة في تمهيد وفصلين تسبقهما مقدمة وتتبعهما خاتمة، تسجل أهم نتائج البحث، إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع.

حيث تناولت المقدمة ملخصا عن الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، وأهميته، ومنهج الدراسة المتبع، والإشارة إلى أهم الدراسات السابقة.

التمهيد ويتضمن:

المبحث الأول: السيوطى وكتابه همع الهوامع.

المبحث الثاني: أبو عثمان المازني وآثاره العلمية.

الفصل الأول

الآراء النحوية والصرفية لأبي عثمان المازني في كتاب همع الهوامع.

المبحث الأول: مسائل في مقدمات النحو والمرفوعات

المبحث الثاني: مسائل في المنصوبات

المبحث الثالث: مسائل في المجرورات وتوابع النحو

المبحث الرابع: مسائل في الصرف

الفصل الثاني موقف السيوطي من أبي عثمان المازني

وقد تضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: موافقات السيوطي لآراء المازني.

المبحث الثاني: اعتراضات السيوطي على آراء المازني.

المبحث الثالث: أثر آراء المازني في كتاب همع الهوامع من خلال جدول إحصائي.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته، ومن ثم الفهارس الفنية.

أسأل الله التوفيق والسداد...

التمهيد

- المبحث الأول: السيوطي وكتابه همع الهوامع.
- المبحث الثاني: أبو عثمان المازني حياته ومكانته العلمية.

المبحث الأول السيوطي وكتابه همع الهوامع

السيوطى:

أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي سابق الدين بن عثمان بن محمد بن خضر بن أبوب بن محمد بن همام الدين بن كمال الدين السيوطى الخضيري الشافعي⁽¹⁾.

مولده ونشأته:

ولد السيوطي بعد مغرب ليلة الأحد، أول مستهل رجب سنة 849هـ $^{(2)}$ ، وقيل 809هـ $^{(3)}$.

نشأ بالقاهرة في أسرة متعلمة، كما أنه حفظ القرآن وهو في الثامنة من عمره 'كما حفظ العمدة والمنهاج والأصول وألفية ابن مالك.

لما بلغ سن الأربعين اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل، منزويا عن أصحابه جميعا⁽⁴⁾، فأصبح يتيماً بعد وفاة والده وهو في الخامسة والنصف من عمره⁽⁵⁾.

مكانته العلمية:

شرع في الاشتغال بالعلم في مستهل الرابعة والستين من عمره، فأخذ الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذ الفرائض عن العلامة شهاب الدين الشار مساحي؛ الذي قال عنه السيوطي، كما قرأ عنه "إنه بلغ السن العالية بكثير، والله أعلم بذلك، قرأت عليه في شرحه على المجموع⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الكواكب السائرة، نجم الدين الغزي، ج1/ ص 226، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحّالة، ج5/ ص128.

⁽²⁾ البدر الطالع، محمد علي الشوكاني، ج1/2 ص328، وشذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، ج7/2 ص51.

⁽³⁾ كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، ج5/ ص534.

⁽⁴⁾ معجم المؤلفين، ج5/ ص128.

⁽⁵⁾ شذرات الذهب، ج7 ص52، والبدر الطالع، ج1 ص328.

⁽⁶⁾ همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، ج1/ - 0

مؤلفاته:

اشتهر ذكره وذاع صيته، فصنّف العديد من الكتب في النحو والفقه واللغة والأصول حتى بلغت مصنفاته ثلاثمائة كتاباً نذكر منها:

- 1- الدر المنثور في التفسير المأثور.
 - 2- المزهر في اللغة.
 - 3- الاقتراح في أصول النحو.
- 4- المطلع السعيدة في شرح الفريدة.
 - 5- الإتقان في علوم القرآن.
 - 6- جمع الجوامع في النحو.
- 7- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة.
 - 8- الأشباه والنظائر في النحو.
 - 9- جزيل المواهب في اختلاف المذاهب.
 - 10- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.

وقد ذكر البغدادي في كتابه كشف الظنون جميع مصنفات السيوطي تقريباً (1).

وفاته:

ودع السيوطي الدنيا بعد أن ملأها بفكره وعلمه الوافر في يوم الخميس التاسع من شهر جمادى الأولى سنة 911 هـ (2).

رثاه عبد الباسط بن خليل الحنفي * بقصيدة مطلعها

مات جلال الدين غيث الورى مجتهد العصر إمام الوجود (٤)

⁽¹⁾ كشف الظنون، ج5/ ص ص535-543.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج1/ ص11.

^{*} الإمام عبد الباسط بن خليل الملطى الحنفي الملقب زين الدين، ولد في ملطية سنة (844 هـ، شغف بدراسة الطب وسافر إلى بلاد المغرب، وأخذ عن كبار علماء الطب بها، ومن ثم جلس للتدريس في مجال الطب، وكان فقيها حنفياً وله مؤلفات أشهرها " الروض الباسم في حوادث العمر والتراجم"، وذكرت المصادر أن الإمام عبد الباسط زهد في آخر حياته حتى توفي سنة (920 هـ).

⁽³⁾ المرجع السابق، ج1/ ص11، والبدر الطالع، ج1/ ص339

كتاب همع الهوامع:

يعد كتاب همع الهوامع في "شرح جمع الجوامع"، موسوعة ضخمة لآراء النحاة في تلك القواعد من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين (1)، ومع كل رأي يضع حججه وأدلته، حيث جمعها من نحو مائة مصنف.

من بين هؤلاء النحاة العالم الجليل أبو عثمان المازني الذي هو موضوع دراستنا.

أهمية الكتاب:

يعد هذا الكتاب ذا قيمة بالنسبة لمؤلفات السيوطي وذلك لعدة أمور:

- 1- الكتاب حافل بمسائل نحوية من عصر سيبويه حتى عصر المؤلف.
- 2- اعتماد الكتاب على أكثر من مائة مرجع وبعض هذه الكتب مفقودة في المكتبة العربية.
- -3 معظم الكتب النحوية التي يدرسها الطلاب في الجامعات وغيرها تعتمد بشكل كبير على المسائل الموجودة في كتاب همع الهوامع $^{(2)}$.

سبب تأليفه:

عرف السيوطي لهذا الكتاب قدره، فأشاد به في مقدمته، فقال: "بعد الثناء على الله، والصلاة على نبيه". وبعد فإن لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتابا لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وجموعا تشهد لفضله أرباب الفضائل ... إلى أن يقول مع إلحاح الطلاب على في شرح يرشدهم إلى مقاصده، ويطلعهم على غرائبه وشوارده فأنجزت لهم هذه العجالة الكاملة بحل مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتحليل أحكامه مسماه بهمع الهوامع في "شرح جمع الجوامع". (3)

منهج السيوطي في تأليف همع الهوامع:

حصر منهجه التأليفي لهذا الكتاب في مقدمات وسبعة كتب، فقال مشيراً إلى منهجه بعد مقدمة الافتتاح.

⁽¹⁾ المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص ص363-364.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج1/2 ص ص11

⁽³⁾ المرجع السابق، ج1/ ص ص14-15.

- المقدمات: في تعريف الكلمة وأقسامها، والكلام والكلم، والجملة، والقول، والإعراب والبناء والمنصرف وغيرها، والنكرة والمعرفة وأقسامها (1).
 - الكتاب الأول: في العمد وهي المرفوعات ومشابهها من منصوب النواسخ.
 - الكتاب الثاني: في الفضلات، وهي المنصوبات.
- الكتاب الثالث: في المجرورات، وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة، وما ضم إليها بقية حروف المعانى.
- الكتاب الرابع: في العوامل من هذه الأنواع وهو الفعل وما ألحق به وختم باشتغالها عن معمولاتها، وتنازعها فيها.
- الكتاب الخامس: في التوابع لهذه الأنواع وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالأخبار، والحكاية، والتسمية، وضرائر الشعر. وهذه الكتب الخمسة في النحو. (2)
 - الكتاب السادس: في الأبنية.
- الكتاب السابع: في تغيير الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف، والإبدال، والنقل، والإدغام (3). وختم بما يناسبه من خاتمة الخط.

⁽¹⁾ همع الهوامع = 1/ ص 15.

⁽²⁾ المرجع السابق ، ج1/ ص(2)

⁽³⁾ المرجع السابق، ج1/ ص15.

المبحث الثانى

أبو عثمان المازنى حياته ومكانته العلمية

حياته ونسبه:

أجمعت المصادر التي ذكرت فيها ترجمة أبي عثمان المازني على أن اسمه بكر بن محمد بن بقية، وقيل بن عدي $^{(1)}$ ، بن حبيب. أحد بني مازن بن شيبان، بن ذهل، بن ثعلبة، بن عكاية، بن صعب، بن على، بن بكر ابن وائل المازني $^{(2)}$.

ينسب أحيانًا إلى البصرة؛ لأنها مولده ومرباه⁽³⁾، وفي الغالب ينسب إلى المازني*، كما أنه لقب بالنحوى⁽⁴⁾.

لم تذكر كتب التراجم تاريخ ميلاده ولكن يمكن تقدير مولده في الربع الأخير من القرن الثاني؛ لأنه لم يدرك سيبويه المتوفى سنة (180 هـ) وإنما أدرك الأخفش المتوفى سنة (215هـ) وأخذ عنه (5).

كان أبو عثمان المازني متخلقًا رقيقًا بمن يأخذ عنه، حيث إنه لزم الأخفش هو وزميله الجرمي، وزعم بعض الرواة أن الجرمي والمازني خشيا بعد وفاة سيبويه، وحمل الأخفش لكتابه أن يدّعيه لنفسه، حيث كان المازني فقيرا وكان الجرمي موسرا، فعرض عليه شيئا من المال ليقرأ هو وصاحبه عليه الكتاب، فأخذاه وأشاعاه في الناس⁽⁶⁾، كما أنه كان زاهدا وعفيفًا ويدل ذلك على قصته مع اليهودي الذي بذل له مائة درهم ليقرأه كتاب سيبويه، ولكن المازني امتنع عن ذلك، قيل له: لما امتنعت مع حاجتك وعيلتك ؟ فقال: إن هذا الكتاب يشتمل على تلثمائة وكذا آية من كتاب الله، فكرهت أن أقرئ كتاب الله لأهل الذمة، ولم يمض على ذلك مُديدة، حتى أرسل الواثق في طلبه، وأخلف الله عليه أضعاف ما تركه لله (7).

⁽¹⁾ معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ج7/ ص107، وأنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، ج1/ ص246، وبغية الوعاة في طبقات اللغوبين والنحاة، للسيوطي، ج1/ ص463.

⁽²⁾ أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، ص57، وطبقات النحويين اللغويين، لأبي بكر الأندلسي، ص87، وانباه الرواة على أنباه النحاة، ص346.

⁽³⁾ المدارس النحوية، شوقى ضيف، ص115.

^{*} ينسب إلى مازن بن شيبان التي نزل فيها.

⁽⁴⁾ معجم الأدباء، ج7/ ص107، وتاريخ بغداد، لأبي بكر البغدادي، ج7/ ص93.

⁽⁵⁾ بغية الوعاة، ص264، والمدارس النحوية، ص115.

⁽⁶⁾ المدارس النحوية، ص112.

⁽⁷⁾ معجم الأدباء، +7 -111، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، -141.

كان المازني من فضلاء الناس ورواتهم ودليل ذلك قول الجاحظ في كتاب "البلدان" فقد ذكر فضل البصرة ورجالها: "وفينا اليوم ثلاثة رجال نحويون ليس في الأرض مثلهم... منهم أبو عثمان بكر بن محمد المازني"(1)، وهؤلاء لا يصاب مثلهم في شيء من الأمصار.

هذا يدل على ورع المازني وزهده - رحمه الله - حتى وصفه أبو الطيب اللغوي، حيث قال: "وكان المازني من فضلاء الناس وعظمائهم ورواتهم وثقاتهم، وكان من أهل القرآن"(2).

مكانته العلمية:

يعد أبو عثمان المازني من علماء النحو المشهورين أكب منذ صباه على حلقات النحاة واللغوبين البصريين، فقال عنه المبرّد: "لم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازني"(3).

كان المازني فطناً ذكياً ومناظراً ألمعياً حيث عقد له الواثق والمتوكل مناظرات بينه وبين علماء عصره أظهر فيها قوة ذهنه، وسعة علمه، وخصب عقله (4)، وكان لا يناظره أحد إلا تفوق عليه؛ لقدرته على الكلام وقيل إنه ناظر أستاذه الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه فيها (5).

قال عنه ابن جني في كتابه "المنصف": " إن أبا عثمان قدوة وحجة، وقد أخذ عن جلة أهل العلم كأبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، وأبي عمر الجرمي وغيرهم ممن هو في الطبقة⁽⁶⁾.

لقد ترك المازني ثروة علمية مرموقة في علم الصرف والنحو واللغة على الرغم مما أتى عليه الدهر منها، ومن هذه الثروة مما ذكر في كتب التراجم، منها:

-1 كتاب (التصريف) $^{(7)}$: وهو من أشهر كتبه كونه أول كتاب وضع في الصرف مستقلاً $^{(8)}$. وقد وصل إلينا بفضل الله ثم بفضل ابن جني الذي شرحه في كتابه "المنصف".

-2 كتاب (الألف واللام) $^{(9)}$.

-3 كتاب (الديباج) في جوامع كتاب سيبويه.

⁽¹⁾ أنباه الرواة على أنباه النحاة، ج1/ ص283.

⁽²⁾ مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ص77.

⁽³⁾ سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، ج12/ ص270.

⁽⁴⁾ المدارس النحوية، ص116.

⁽⁵⁾ بغية الوعاة، ص464، ومعجم الأدباء، ص108.

⁽⁶⁾ المنصف، لابن جني، ج2/ ص310.

⁽⁷⁾ معجم الأدباء، ج7/ ص122، واشارة التعيين، لليماني، ص62.

⁽⁸⁾ سير أعلام النبلاء، ج12/ ص271.

⁽⁹⁾ تاریخ بغداد، ج7/ ص94.

⁽¹⁰⁾ معجم الأدباء، ج7/ ص122.

- 4- كتاب (الإكليل)⁽¹⁾.
- 5- كتاب (العروض)⁽²⁾.
 - -6 كتاب (القوافي) $^{(3)}$.
- 7- كتاب (علل النحو)⁽⁴⁾.
- 8- كتاب (ما تلحن به العامة)⁽⁵⁾.
 - -9 كتاب (القرآن)⁽⁶⁾.

وكل هذه الكتب صغيرة الحجم⁽⁷⁾؛ لأن المازني كان يقول: من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد سيبويه فليستح⁽⁸⁾، وكتب المازني جميعها مفقودة إلا كتاب التصريف الذي شرحه ابن جني في كتابه "المنصف".

شيوخه:

تتلمذ أبو عثمان المازني على يد العديد من العلمان في عصره، وذكرت المصادر بأنه أخذ اللغة والنحو والصرف عن كبار العلماء في عصره ومن أبرزهم:

- -1 أبو عبيدة معمر بن المثنى، المتوفى سنة (208هـ) أخذ عنه اللغة وكثيراً من الأخبار والشعر قال المازني: لم يجئ في كلامهم مثل مقاتوه إلا قولهم: "قوم سواسوه"، سمعته من أبى عبيدة ($^{(9)}$).
- 2- أبو سعيد عبد الملك قريب، المتوفى سنة (241). الملقب بالأصمعي البصري اللغوي أخذ عنه المازني اللغة والشعر والمعاني، وكثيراً ما يقول المازني في التصريف سألت الأصمعي...(10) وأخبرني الأصمعي....(11) وأنشدنا الأصمعي....(12).

⁽¹⁾ معجم الأدباء، ج7/ ص122.

⁽²⁾ نزهة الألباء، ص141.

⁽³⁾ المرجع السابق، ص141.

⁽⁴⁾ بغية الوعاة، ج1/ ص465.

⁽⁵⁾ إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج1/ ص(5)

⁽⁶⁾ معجم الأدباء، ج7/ ص122.

⁽⁷⁾ تاريخ العلماء النحوبين، للمفضل بن محمد المعري، ص68.

⁽⁸⁾ أخبار النحويين البصريين، ص39.

⁽⁹⁾ المنصف، ج2/ ص ص133-134، ووفيات الأعيان، ج1/ ص283.

⁽¹⁰⁾ المرجع السابق، ج1/ ص227.

ر11) المرجع السابق، ج1/ ص ص252–256–262

⁽¹²⁾ المرجع السابق، ج2/ ص67.

- -3 أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت، المتوفى سنة $(215)^{(1)}$. وقد أخذ عنه المازني اللغة وكثير من الأخبار والشعر (2).
- 4- الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، المتوفى سنة $(215هـ)^{(8)}$ وأخذ عنه المازني كتاب سيبويه كاملاً⁽⁴⁾.

وهناك من الأساتذة الذين تتلمذ عليهم أبو عثمان، ولكن لم تذكره ولم نتأكد من ذكرهم من مصادرهم.

تلامذته:

كانت البيئة التي نشأ فيها أبو عثمان المازني بيئة علمية، اشتهرت فيها الحلقات العلمية مما جعل أبو عثمان المازني معتنياً بالعلم منذ نعومة أظفاره، ولزم حلقات المتكلمين، ويعد عَلَم البصرة في النحو والتصريف بعد الأخفش والجرمي (5).

تخرج على يديه العديد من العلماء أشهرهم:

- أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المتوفى سنة $(286)^{(6)}$ فقد لازمه ملازمة تامة، وقرأ عليه كتاب سببوبه $^{(7)}$.
 - -2 الفضل بن محمد اليزيدي، المتوفى سنة (257 هـ)⁽⁸⁾.
- 3- أبو الفضل الرياشي العباس بن الفرج، المتوفى سنة (257 هـ)⁽⁹⁾. قال المبرّد: سمعت المازني يقول: قرأ الرياشي عليّ كتاب سيبويه فاستفدت منه أكثر مما استفاد مني، يعني أفادنى لغته وشعره وأفاد هو النحو⁽¹⁰⁾.

وغير هؤلاء الكثير لمّا ورد المازني بغداد أخذ عنه أهلها وروى عنه أناس كثر منهم: الحارث بن أسامة، محمد بن أبي الجهم الشمري، موسى بن سهل الجوني (11).

(2) المنصف، ج1/ ص ص203–265.

⁽¹⁾ إشارة التعيين، ص61.

⁽³⁾ معجم الأدباء، ج7/ ص108.

⁽⁴⁾ أخبار النحويين البصريين، ص66.

⁽⁵⁾ المدارس النحوية، ص115.

⁽⁶⁾ تاريخ بغداد، ج7/ ص93، وإنباه الرواة، ج1/ ص181.

⁽⁷⁾ مقدمة الكتاب، لسيبويه، ج1/ ص4، واشارة التعيين، ص342.

⁽⁸⁾ الفهرست، لابن النديم، ص84.

⁽⁹⁾ بغية الوعاة، ج2/ ص27.

⁽¹⁰⁾ المرجع السابق، ص27.

⁽¹¹⁾ تاريخ بغداد، ج7/ ص93، وإنباه الرواة، ج1/ ص85.

وفاته:

اختلف المؤرخون في سنة وفاته، فقيل (248 هـ)(1)، وقيل (249 هـ)(2)، وقيل (249 هـ)(2)، وقيل (236هـ)(3)، وقيل (230هـ)(3).

وأرجح سنة وفاته أن تكون سنة (249 هـ)؛ لأنه عاصر الجرمي المتوفى سنة (225 هـ)، والأخفش المتوفى سنة (215 هـ)، كما أن أغلب المصادر وأقدمها ذكرت ذلك⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ معجم البلدان، ج7/ ص108.

⁽²⁾ إنباه الرواة، ج1/ ص282.

⁽³⁾ وفيات الأعيان، ج1/ ص286.

⁽⁴⁾ الكنى والألقاب، لعباس القمى، ج3/ ص132.

⁽⁵⁾ معجم الأدباء، ج7/ ص109.

⁽⁶⁾ إنباه الرواة، ج1/ ص282، ومعجم البلدان، ج7/ ص108، وطبقات النحويين اللغويين، لأبي بكر الزبيدي، ص93.

الفصل الأول الآراء النحوية والصرفية لأبي عثمان المازني في كتاب همع الهوامع

- ❖ المبحث الأول: مسائل في مقدمات النحو والمرفوعات.
 - ❖ المبحث الثاني: مسائل في المنصوبات.
 - ❖ المبحث الثالث: مسائل في المجرورات وتوابع النحو.
 - المبحث الرابع: مسائل في الصرف.

المبحث الأول مسائل في مقدمات النحو والمرفوعات

أولاً: مقدمات النحو:

يعد أبو عثمان المازني إمام عصره في النحو والصرف، نهل معارفه من كبار العلماء البصريين حتى فاقهم، وقد ساعد على نبوغه، وقوة بيانه وبلاغته، على الرغم من أن المازني قد تمكن من تعريف نفسه عبر كتابه (التصريف) وهو أول كتاب مستقل كامل وصل إلينا، وجامع لأكثر موضوعات الصرف العربي، وأصوله وفصوله بوصفه ميزان العربية (أ)، فهو كتاب نفيس جمع فيه موضوعات التصريف المتناثرة في كتاب سيبويه، ونظمها لأول مرة وصاغها صياغة مستقلة إلى أبعد حدود الإتقان. وإنه علم يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة (2).

وقد حظي هذا الكتاب بشرح ابن جني له، الذي أكد في مقدمته أن على طالب النحو أن يبدأ بتعلم الصرف قبل أن يتوجه إلى تلقي النحو، فقال في مقدمة شرحه: " التصريف، إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنحو إنما لمعرفة أحواله المتنقلة، لذا يجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة (3).

فقد ذكرت المصادر للمازني، مثل: الديباج في جوامع سيبويه (4)، وكتاب تفاسير كتاب سيبويه (5)، وغيرهما من آثاره النحوية التي لا نجد لها إلى اليوم أثراً إذا أتت الأيام عليها ضياعا واندثاراً.

حيث إنه كان يقول: - أي المازني- من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد سيبويه فليستح $^{(6)}$.

لذا يتعذر على الباحثة أن تصف لهذا العالم من معارف وفنون أخرى؛ لأن آراءه ومسائله النحوية مبثوثة هنا وهناك في كتب من جاءوا بعده وعلى الباحث أن يتفحص النظر حتى يصل

⁽¹⁾ المنصف، ابن جنى، ج1/ ص34.

⁽²⁾ المرجع السابق، ج1/ ص34.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج1/ ص ص34-39.

⁽⁴⁾ معجم البلدان، ج7/ ص122.

⁽⁵⁾ بغية الوعاة، ج1/ ص465.

⁽⁶⁾ المرجع السابق، ج1/ ص466.

إلى الحقائق العلمية التي تلامس مواقف من يقوم بدراستها، من حيث موقفه من بعض المسائل النحوية ومقدمات النحو.

ولعل أبرز ما وقفت عليه من المسائل عند المازني هو الآتي:-

المسألة الأولى: الإعراب والبناء

عرف النحاة بأن الإعراب في اللغة هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ⁽¹⁾، يقال أعرب عن حاجته أبان عنها⁽²⁾.

أما في الاصطلاح فقد تعددت تعريفات الإعراب عند علماء النحو، فقد عرفه أبو حيان الأندلسي أنه "هو الحركات اللاحقة في آخر المعربات من الأسماء والأفعال"⁽³⁾.

ولعل أفضل تعريف من وجهة نظر الباحثة هو تعريف ابن هشام حيث عرف الإعراب قائلاً:" أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة".

وعرف ابن جني: "البناء هو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة، لا شيء أحدث ذلك من العوامل"⁽⁴⁾.

أنواع الإعراب:

ذهب المازني إلى أن أنواع الإعراب ثلاثة: الرفع والنصب والجر (5).

فالجزم عنده وعند البصريين قطع الإعراب بمعنى أن جزم الفعل المستقبل هو قطع الإعراب عنه، فالفعل المستقبل يعرب إذا وقع موقع اسم، مثل: مررت برجل يقوم، والتقدير مررت برجل قائم، وكذلك محمد ينطلق، والتقدير محمد منطلق، فإذا قلنا: زيد لم يقم، فقد وقع الفعل موقعا لا يقع فيه الاسم، فرجع إلى أصله وهو البناء⁽⁶⁾.

أما سيبويه فقد ذكر في باب مجاري أواخر الكلم إلى أن علامات الإعراب أربعة، وهي: النصب، والجر، والرفع، والجزم، وهذه علامات أصول⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الخصائص، ابن جنى، ص35.

⁽²⁾ ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، ج2/ ص833.

⁽³⁾ المرجع السابق، ص833.

⁽⁴⁾ الخصائص، ج 1/ ص37.

⁽⁵⁾ ارتشاف الضرب، ج2/ ص835.

⁽⁶⁾ الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ص94.

⁽⁷⁾ الكتاب، لسيبويه، ج1/ ص(7)

فقال: "هذا باب مجاري أواخر الكلم وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف. وهذه المجاري الثمانية جميعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع، والضم، والجزم، والوقف"(1).

وما ذهب إليه المازني ذهب إليه الكسائي وأكثر الكوفيين: "أن أواخر الكلم على ثلاثة أحرف هي: الرفع والنصب والخفض، فالرفع بالضمة والنصب بالفتحة، والجر وبالكسرة والجزم عند من أثبته إعراب بالحذف(2).

المسألة الثانية: الأسماء الستة

اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو، وهن على عدة مذاهب:

أولاً: مذهب سيبويه وجمهور البصريين وغيرهم من المتأخرين: "أن هذه الحروف الثلاثة الألف والواو والياء هي حروف الإعراب فهذه الأسماء معربة بالحروف نيابة عن الحركات (3).

ثانياً: مذهب الأخفش أنها دلائل على الإعراب كالحركات، وليست حروف إعراب (4).

ثالثاً: مذهب علي بن عيسى الربعي أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب⁽⁵⁾

رابعاً: مذهب المازني أن الأسماء معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع⁽⁶⁾؛ أي أن الباء في (أبوك) حرف وقع عليه إعراب، فالواو أصلها ضمة مشبعة، والألف فتحة مشبعة، وكذلك الياء كسرة مشبعة⁽⁷⁾.

خامساً: مذهب الكسائي والفراء أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معا، أي أن الضمة والواو والفتحة والألف والكسرة والياء. فالمرفوع معرب بالضمة والواو، والمنصوب معرب بالفتحة والألف، والمجرور معرب بالكسرة والياء⁽⁸⁾.

(2) ارتشاف الضرب، ج2/ ص 836.

⁽¹⁾ الكتاب، ج1/ ص13.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج1/ ص124، ارتشاف الضرب، ج2/ ص336.

⁽⁴⁾ اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، ج1/ ص90.

⁽⁵⁾ همع الهوامع ، ج1 / ص125.

⁽⁶⁾ المرجع السابق، ج1/ ص125.

⁽⁷⁾ ارتشاف الضرب، ج2/2 ص836، واللباب في علل الإعراب، ج1/2 ص90.

⁽⁸⁾ ارتشاف الضرب، ج2/ ص837.

أما ما يراه المازني من أنها إشباع للحركات فقد ردّ عليه ابن الأنباري بقوله: "وهذا القول ظاهر الفساد؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر، فنقول: هذا أبوك، ورأيت أباك، وسلمت على أبيك" وهكذا فدل على أنها ليست للإشباع عن الحركات وأن الحركات ليست للإعراب⁽¹⁾.

وترى الباحثة أن إعراب هذه الأسماء بالحروف رفعًا بالواو، ونصبا بالألف، وجرا بالياء. كما ذكر سيبويه ومن تبعه.

المسألة الثالثة: إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

اختلف النحاة في إعرابهما، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن الألف والواو والياء نفسها حروف إعراب⁽²⁾، فالإعراب بحركات مقدرة فيها. وما ذهب إليه سيبويه وأستاذه ذهب إليه البصريون وابن مالك⁽³⁾، أما المازني والأخفش فذهبا إلى أنها ليست بحركات ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب⁽⁴⁾.

وحجة البصريين بأن قالوا: "إنما قانا بأنها حروف إعراب وليست بإعراب ؟ لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد، فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء في "مدرسة" والألف في "مصطفى" وكما أن التاء والألف حرف إعراب، فكذلك هذه الحروف"(5).

وذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب. وحجة الكوفيين بأن قالوا: "الدليل على أنها إعراب كالحركات هي أنها تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: قال الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين"(6). على لغة "أكلوني البراغيث" ومنه قوله تعالى: "وَأَسَرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلّا بَشَرً على المناعرة وعليه من الشعر قول أمية بن أبى الصلت:

⁽¹⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف، +1 ص 17.

⁽²⁾ الكتاب، ج1/ ص18.

⁽³⁾ شرح التسهيل، ابن مالك، ج1/ ص68.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج1/ ص161.

ر5) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ ص35.

⁽⁶⁾ المرجع السابق، ج1/ ص34.

⁽⁷⁾ سورة الأنبياء، الآية: 3.

يلوم ونني في اشتراء النخي ل أهلي فكلهم يع ذل (1)

أما المازني ومن وافقه فقد ذهبوا إلى "أنها ليست بإعراب، ولا حروف ولكنها تدل على الإعراب، فقال: "لأنها لو كانت إعرابًا لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال "زيد" في قولك: "قام زيد" ولو أنها حروف إعراب كالدال من "زيد" لما كان فيها دلالة على الإعراب، كما لو قلت: "قام زيد" من غير حركة وهي تدل على الإعراب؛ لأنك إذا قلت: "رجلان" على أنه رفع، فدل على أنها ليست حركات إعراب ولا حروف إعراب، لكنها تدل على الإعراب"(2).

وهذا المذهب غير مقنع؛ لأنه يبين القول بالدلالة على الإعراب تارة، والقول بنفي صفة الإعراب عن هذه الحروف تارة أخرى؛ لذا ترى الباحثة أن رأي سيبويه هو الأقرب إلى الصواب؛ لأن الحروف؛ الألف والواو والياء هي حروف إعراب بمعنى أنها تظهر عليه العلامة الإعرابية أو تقدّر.

ثانياً: المرفوعات:

اختلف النحاة في أصل المرفوعات كالمبتدأ والفاعل أيا منهما أصل وأيا فرع.

ذهب الخليل إلى أن الفاعل هو الأصل والمبتدأ فرع عنه، وذهب سيبويه إلى أنه العكس وهو أن المبتدأ هو الأصل والفاعل فرع عنه، وذهب جماعة من البصريين ومنهم الأخفش وغيره إلى أن كلا منهما أصل، وليس أحدهما محمولا على الأخر أو فرع منه (3).

ومن مسائل المرفوعات التي وردت في كتاب همع الهوامع الآتي:

المسألة الأولى: تقديم الخبر وجوبًا

من المواضع التي أوجب النحاة تقديم الخبر على المبتدأ فيها وذلك كون الخبر لفظا من الألفاظ التي لها حق الصدارة في الكلام، كأسماء الاستفهام المتضمنة معنى الظرفية أو الحالية⁽⁴⁾ من نحو: متى، كيف، أين كقولنا: متى المسير، وأين المسكن، وكيف حالك، فمثل هذه الألفاظ لها حق الصدارة، وذلك في قوله تعالى: "وَمَا تِلْكَ بِيمِينِكَ يَا مُوسَى"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ شرح ديوان أمية بن أبى الصلت، ص61.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج1/ ص162.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج2/ ص3.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج2/ ص35، وارتشاف الضرب، ج3/ ص1106.

⁽⁵⁾ سورة طه، الآية: 17.

وكذلك قوله تعالى: "يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُ "(1).

ونظير ذلك من الشعر قول أبي تمام:

أين الرواية بل أين النجوم وما صاغوه من زخرف فيها ومن كذب(2)

ذهب الأخفش والمازني إلى جواز تأخير الخبر إذا كان حرف استفهام، وعلى رأيهما يمكن القول: حالك كيف، المسير متى، والمسكن أين؟ (3) أما أبو حيان الأندلسي فقد أوجب تقديم الخبر على المبتدأ حيث قال: "يجب تقديم الخبر إذا كان حرف استفهام، نحو: أين زيد؟ أو مضافًا إليه نحو: صبع أي يوم السفر؟ (4) وعليه فإن الباحثة ترى بأن رأي أبي حيان الأندلسي هو الأقرب إلى الصواب، والذي نراه من رأي الأخفش والمازني فيه إرباك لقواعد اللغة العربية؛ لأنه من المعروف أن تقسيم الكلام إلى ماله حق الصدارة من الكلام، وما ليس له مثل هذه الصدارة.

المسألة الثانية: الابتداء بأن ومعموليها

اختلف النحاة إلى "أنّ ومعموليها" أهي في موضع رفع على الابتداء؟ أم في موضع رفع بإضمار محذوف؟

فذهب سيبويه إلى أن "أنّ ومعموليها" في موضع رفع على الابتداء، وذلك نحو ما جاء في قوله تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً "(5)، وإن كان لا يجيز أن تكون أن في أول الكلام لكن لمّا كان قبلها شيء صلح الابتداء بها(6).

أما المازني فقد رأى أن " أنّ ومعموليها " في موضع رفع بإضمار فعل، فيما لا يجوز أن يبتدئ به، كما تقول كيف زيد؟ والتقدير: كيف استقر زيد؟ (7).

⁽¹⁾ سورة القيامة، الآية: 10.

⁽²⁾ شرح ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي، ج1/ ص33.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج2/ ص40. ارتشاف الضرب، ج3/ ص1106.

⁽⁴⁾ ارتشاف الضرب، ج3/ ص1107.

⁽⁵⁾ سورة فصلت: الآية 39.

⁽⁶⁾ الكتاب، ج1/ ص144.

⁽⁷⁾ إعراب القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، ج4/ ص63.

وعليه فإن الباحثة تذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه في أن " أن ومعموليها" في موضع رفع على الابتداء كما جاء في سورة القيامة، ولأن أنّ لا تكون في أول الكلام إلا إذا كان قبلها شيء يصلح الابتداء بها ..

المسألة الثالثة: مجىء الخبر بعد مبتدأين

اختلف النحاة فيما بينهم حول مجيء الخبر بعد مبتدأين، حيث دار الخلاف حول هذه المسألة، فذهب سيبويه و وافقه المازني والمبرد إلى أننا إذا جئنا بعد مبتدأين بخبر واحد، نحو: "زيد وعمرو قائم" فإن المذكور هو خبر للأول وخبر الثاني محذوف؛ أي: أن قائم هي خبر له زيد أما عمرو فخبره محذوف⁽¹⁾، ومنه قوله تعالى: "وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقٌ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ"⁽²⁾.

ونظير ذلك قول الشاعر قيس بن الخطيم:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف (3)

وذهب ابن السراج وابن عصفور إلى أنه العكس؛ أي: أن قائم هي خبر الثاني وأن خبر الأول محذوف⁽⁴⁾. وقال آخرون "أنت مخير في تقديم أيهما شئت"⁽⁵⁾.

وترى الباحثة بأن كلا القولين صحيح، حيث لا يحدث أي خلل في الجملة.

المسألة الرابعة: مجيء الفاعل جملة

أجمع النحاة على أن العامل هو العمد، فعرفه السيوطي قائلا: "الفاعل ما أسند إليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه، أو قيامه به". (6)

ومن القضايا المطروحة في الفاعل إمكانية مجيئه جملة أو عدم إمكانية ذلك، وقد اختلف العلماء في ذلك.

حيث ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز مجيء الفاعل جملة إلا بشروط منها: "أن يكون الفعل قابيا، وأن يوجد متعلق للفعل، نحو: ظهر لى أقام زيدٌ؟ صح والا فلا "(7).

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج2/ ص39، والمقتضب، ج3/ ص112.

⁽²⁾ سورة التوبة، الآية: 62.

⁽³⁾ ديوان قيس بن الخطيم، ص81.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج2/ ص39.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج2/ ص39.

⁽⁶⁾ المرجع السابق، ج2/ ص253.

⁽⁷⁾ مغني اللبيب، ص524.

وأما المازني ووافقه المبرد وأبو علي الفارسي فذهبوا إلى أن "الجملة لا تأتي فاعلا مطلقا، مثلما تأتى خبرا أو صفة أو حالا"(1).

وحجة المازني أن فاعل "بدا" مضمر في نفسها ونظير ما جاء في قوله تعالى: "ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْد مَا رَأَوُا الْآيَات لَيَسْجُنْنَهُ حَتَّى حِين "(2) والتقدير: ثم بدا لهم بدوّ، فأضمر الفاعل لعلامة فعله عليه. أما قوله تعالى: "ليسجننه"، فحمله أبو عثمان المازني على أنه حكاية تقديرها: ثم بدا لهم أمرّ قالوا: ليسجننه فأضمر القول(3)، وأمثلة ذلك، قوله تعالى: "وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ "(4) والتقدير: "قالوا ما نعبدهم" وأيضاً قوله تعالى: "وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ "(5) والتقدير: "يقولون سلام عليكم عليهم من كل باب يقولون سلام عليه والمعنى "يدخلون عليهم من كل باب يقولون سلام عليكم".

وترى الباحثة أن رأي المازني هو الأقرب إلى الصواب وذلك باعتبار أن الفاعل جملة، إذا كان مقصودا في لفظها وحكايتها؛ ولأنها تعد بمنزلة المفرد، نحو قولنا: "يسرني أكملت الدراسة" فقولك: أكملت الدراسة، فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية.

المسألة الخامسة: الفاعل ضميرًا متصلًا

اختلف النحاة في مجيء بعض الضمائر المتصلة بالأفعال على أنها فاعل، من نحو ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، أو نون النسوة، وذلك في الأمثلة الآتية على نحو الترتيب السابق، الطالبان ساعدا، الطلاب ساعدوا، أنت تساعدين، الطالبات ساعدن، وذلك على مذهبين:

أولاً: ذهب سيبويه والجمهور، إلى أنها ضميرٌ ويسكن آخر الفعل المسند إلى التاء والنون و نا الفاعلين في ضربتُ، وضربنَ، وضربنا. ويحذف ما قبل آخر المسند من الفعل المعتل،

⁽¹⁾ المسائل الحلبيات، لأبي على الفارسي، ص239.

⁽²⁾ سورة يوسف، الآية: 35.

⁽³⁾ المسائل الحلبيات، ص240.

⁽⁴⁾ سورة الزمر ، الآية: 3.

⁽⁵⁾ سورة الرعد، الآية: 23-24.

⁽⁶⁾ معاني القرآن، الزجاج، ج3/ ص147.

ويقتصر ذلك فعلي المضارع والأمر، نحو: خفن، ولا تخفن، وأيضا: قلن، ولا تقلن. وأحسن سيبويه حين فصل ذلك في كتابه فجعل الضمائر حكمين⁽¹⁾:

أ-إن تقدم الفعل فهي حرف مثلها مثل واو الجماعة وألف الاثنين، مثل: "قاما الزيدان" على لغة "أكلوني البراغيث"، ونظيره قول الشاعر عبيد الله بن قيس:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم (2)

ب- إن تأخر الفعل فهي اسم مثل: "الزيدان قاما".

ثانياً: ذهب المازني إلى أن هذه الضمائر الأربعة النون والألف والواو والياء، حروف علامات كتاء التأنيث في "قامت" وليست ضمائر والفاعل ضمير مستكن في الفعل⁽³⁾، مثل: "زيد فعل" و "هند فعلت"، كما يقول الجمهور في "قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقمن الهندات" (4). وشبهة المازني أن الضمير في فعل، وفعلت استكن في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء الساكنة في فعلت للفرق أيضا.

وترى الباحثة أنه مادام أكثر النحاة متفقين على أن الألف والواو والنون هي الفاعل، وياء المخاطبة تقع بمنزلة أي منها – إذن – لا يبق لدينا إلا أن نأخذ برأي سيبويه ؛ لأنه الأقرب إلى الصواب؛ لأن المازني يوافق أحد رأييه، وهو أن هذه الضمائر إن تقدم الفعل على لغة أكلوني البراغيث فهي في أحد الإعرابين حروف تدل على التثنية والجمع.

المسألة السادسة: إعمال اسم الفاعل في الضمير المنفصل

اختلف النحاة في إعمال اسم الفاعل في الضمير المنفصل أو في الاسم الظاهر.

أما البصريون فقد أجازوا إعماله في الضمير المنفصل وكذلك في الاسم الظاهر، نحو: "أقائمٌ زيدٌ" أو "أقائمٌ أنتٌ" على أن قائمٌ خبر مقدم، وأنت مبتدأ مؤخر (5).

⁽¹⁾ الكتاب، ج1/ ص ص19-20.

⁽²⁾ شرح الأشموني، ج1/ ص389.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج1/ ص195.

⁽⁴⁾ ارتشاف الضرب، ج2/ ص914

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج2/ ص1080.

ونظير ذلك قوله تعالى: "أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ" (1)، بينما الكوفيون رفضوا رفع المضمر المنفصل في المثال السابق (2)، فإذا قلت: "أقائمٌ أنت" جعلوا قائماً خبراً مقدماً، وأنت مبتدأ مؤخر، وهذا ما أجازه البصريون.

وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع؛ فالكوفيون لا يجيزون إلا "أقائمان أنتما" و"أقائمون أنتم" وإذا عطف على هذا ب(بل) انفصل الضمير فنقول: "أقائم الزيدان بل قاعدٌ هما" وهذا القول نسب للمازني⁽³⁾.

وترى الباحثة أن الكوفيين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ فعندهم الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر غير أنه يجوز تقديم الخبر إذا لم يمنع مانع من ذلك، حيث إن المصادر تتفاوت في معرفة ما يجوز من ذلك وما لا يجوز.

⁽¹⁾ سورة مريم، الآية: 46.

⁽²⁾ ارتشاف الضرب، ج2/ ص1081.

⁽³⁾ ارتشاف الضرب، ج2/ ص(3)

المبحث الثاني المنصويات

المسألة الأولى: الأفعال التي تتعدي لأكثر من مفعول

المفعول به: اسم يدل على شيء وقع عليه فعل الفاعل، نحو: أكرم المعلم الطالب. ومن المعلوم أن في العربية توجد أفعال تتعدي إلى أكثر من مفعول، وهي:

أ- أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، كأفعال التحويل، والرجحان، واليقين، نحو: وجدت السفر مفيداً.

ب-أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: أعطيت الطالب كتاباً، وذلك كقوله تعالى: "إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَر" (1).

ت-أفعال تنصب ثلاثة مفاعيل، نحو: أعلمت زيداً العلم مفيداً، وذلك كقوله تعالى: "كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمالَهُمْ حَسَراتٍ عَلَيْهِمْ" (2).

أما ما يخص الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، فقد اختلف النحاة فيها من حيث حذف المفاعيل بعدها على ثلاثة أوجه:

الأول: أنه يجوز حذفها اختصاراً.

الثاني: أنه يجوز حذف اثنين فيها اختصاراً.

الثالث: حذف كل منهما اختصارًا⁽³⁾.

ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز حذف المفعولين الثاني والثالث والاقتصار على المفعول الأول وقد خصص لذلك بابا قائلاً: "هذا الباب الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول الأول - ههنا - كالفاعل في الباب الأول الذي قبله معنى، وذلك قولك: أرى الله بشراً زيداً أباك، ونبأت زيداً عمراً أبا فلان، وأعلمت زيداً عمراً خيراً منك "(4).

⁽¹⁾ سورة الكوثر، الآية: 1.

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية: 167.

⁽³⁾ ارتشاف الضرب، ج4/ ص2135.

⁽⁴⁾ الكتاب، ج1/ ص41.

وذهب أكثر النحاة ومنهم المازني إلى جواز حذف المفعولين الثاني والثالث والاقتصار على المفعول الأول⁽¹⁾ فيجوز أن تقول: أعلمت زيداً.

وحجة المازني ومن وافقه تتلخص في أمرين:

الأول: أن المفعول به الأول هو فاعل في المعنى، والفاعل يجوز الاقتصار عليه في باب (ظننت).

الثاني: أن "زيداً" هنا مفعول الإعلام، وليس بمبتدأ في الأصل، بخلاف " المفعول الأول في ظننت). فإنه في الأصل غير مفعول به (2).

وحجة سيبويه أن الحذف يوقع في اللبس؛ لأنك إذا قلت: "أعلمت زيداً" لم يعرف هل الفعل (أعلمت) المتعدي إلى مفعولين، أم الذي بمعنى عرفت، أو الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فلا يدري هل أردت: أعلمت زيداً عمراً أو أعلمت زيداً عمراً قائماً؟(3)

وترى الباحثة أن مذهب المازني ومن وافقهم هو الأرجح لعدم وجود مانع يمنع ذلك؛ لأنه لا خلاف بين النحويين في جواز حذف المفاعيل الثلاثة والاقتصار على الفاعل لذلك يجوز أن نقول: "أعلمت "، لا تريد أكثر من أن تعلم أنه وقع منك إعلام الشخص المذكور.

المسألة الثانية: الضمير في (إيّا) المنصوب على المفعولية

أجمع النحاة على أنه من ضمائر النصب المنفصلة (إيّا)، وتكون مفعولاً مقدماً في نحو قولك: إيّاك أكرمت وكذلك قوله تعالى: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيّاكَ نَسْتَعِينُ" (4) أو لإضمار الفعل، نحو قولك: إيّاك أكرمت وكذلك عن الفعل بحصر أو غيره نحو: ما أكرم إلا إياك" (5).

وقد وقع خلاف بين النحاة في (الكاف) ومثله الهاء والياء في "إياه وإياي"، فذهب الخليل بن أحمد إلى أن (إيّا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده،

⁽¹⁾ ارتشاف الضرب، ج4/ ص2135.

⁽²⁾ اللباب في علل البناء والإعراب، ج1/ ص ص258- 259.

⁽³⁾ شرح كتاب سيبويه، قاسم بن على صفار، ج2/ ص 716.

⁽⁴⁾ سورة الفاتحة، الآية: 5.

⁽⁵⁾ شرح التسهيل لابن مالك، للأندلسي، ج1/ -144

ولا يقع معرفة بخلاف غيره من المضمرات؛ فخص بالإضافة عوضاً عما منعه، ولا يعلم اسم مضمر أضيف غيره"(1).

وذهب المازني إلى أن (إيّا) ضمير، وأن اللواحق ضمائر أضيف إليها (إيّا)⁽²⁾، وما ذهب الله المازني ذهب إليه ابن مالك أن (إيّا) اسم ظاهر أضيف إلى المضمر بعده⁽³⁾.

وذهب الزجاج إلى أنه اسم مظهر، خص بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنها في موضع جر بالإضافة (4).

وذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من "إيّاك، وإيّاه، وإيّاي" هي الضمائر المنصوبة، وأن (إيّا) عماد لها⁽⁵⁾، وعقب ابن الأنباري على ذلك بقوله: "وذهب بعضهم إلى أن (إياك) بكماله هو الضمير "⁽⁶⁾.

وحجة الكوفيين كما ذكرها ابن الأنباري في قوله: "إنما قلنا ذلك؛ لأن هذه الكاف والهاء والياء، هي الكاف والياء والهاء التي تكون متصلة؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما، إلا إذا كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل، فأتى (بإيّا) لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها؛ إذ لا تقوم بنفسها وهو قول منسوب إلى الفراء⁽⁷⁾.

وقد ذكر ابن يعيش في كتابه قول سيبويه أن (إيّا) اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كنى به عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء، بياناً عن المقصود وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الإعراب⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/2 ص

⁽²⁾ ارتشاف الضرب، ج2/ ص930، وهمع الهوامع، ج1/ ص212.

⁽³⁾ شرح التسهيل، ج1/ ص145.

⁽⁴⁾ معانى القرآن، ج1/ ص48.

⁽⁵⁾ ارتشاف الضرب، ج2/ ص930، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/ ص699.

⁽⁶⁾ الإنصاف، ج2/ ص965.

⁽⁷⁾ المرجع السابق، ج2/ ص570.

⁽⁸⁾ شرح المفصل، ابن يعيش، ج8/ ص(8)

وأما ما حكي عن الخليل في قولهم "وإذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب"، فالذي ذكره سيبويه في كتابه، أنه لم يسمع ذلك من الخليل، وإنما قال: وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيا الشواب"(1).

وحكي عن أبي عثمان المازني أنه قال: لولا قولهم: "وإيا الشواب"، لكانت الكاف للمخاطب كالتي في ذلك⁽²⁾.

وهذا يدل على أن (إيّا) مضافة لما بعدها في نحو: إيّاي، وإيّاك، وإيّاه، كما أننا نرى بأن ذلك لا يقبل الإضافة؛ لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها لكونها معرفة ولا تجوز إضافتها لغيرها.

المسألة الثالثة: علامة البناء في جمع المؤنث السالم بعد لا النافية للجنس

أجمع النحاة على أن جمع المؤنث السالم من الأسماء المعربة بالحركات رفعاً بالضمة، ونصباً وجراً بالكسرة، وقد اختلف النحاة في وقوعه اسماً لـ (لا) النافية للجنس بأن التاء علامة نصبها الفتحة أم الكسرة، ومنهم من أجاز الوجهين.

ذكر ابن جني أنه لم يجز أصحابه فتح هذه التاء في الجماعة، إلا شيئاً قاسه أبو عثمان المازني، فقال: "أقول: "لا مسلمات لك" بفتح التاء، قال: لأن الفتحة ليست لـ"مسلمات" وحدها، وإنما هي لها ولـ "لا" قبلها"(3).

وأوضح ذلك ابن جني قائلاً: "فإذا كانت الفتحة لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك الخطر الذي كان عليها، وتقول على هذا: لا سمات بإبلك- بفتح التاء- على ما مضى، وغيره يقول: لا سمات بها- بكسر التاء على كل حال "(4).

وأجاز ابن مالك الوجهين حيث قال: "يروى بكسر التاء وفتحها، والفتح أشهر، وبالوجهين أيضاً "(⁵⁾، وأنشد قول الشاعر:

⁽¹⁾ الكتاب، ج1/ ص279.

⁽²⁾ شرح المفصل، ج3/ ص100.

⁽³⁾ الخصائص، ابن جني، ج3/ ص305.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج3/ ص305.

⁽⁵⁾ شرح التسهيل، ج2/ ص55.

لا سابغات ولا جاواء باسلة تقى المنون لدى استيفاء آجال(1)

وزعم أبو الحسن بن عصفور أن الفتح في مثل هذا لازم، والصحيح جواز الفتح والكسر.

وما ذهب إليه ابن مالك ذهب إليه أبو حيان قوله: "والصحيح جواز الفتح والكسر غير تتوين، وبه ورد السماع ولو عملوا بالسماع ما اختلفوا"(2).

وبعد أن أوردت الباحثة رأي العلماء، ترى بأنه يجوز الوجهان في هذه المسألة، وذلك استنادا لما جاء من كلام العرب.

المسألة الرابعة: جواز النصب على المفعول معه

أجمع النحاة أن المفعول معه هو "الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بجملة ذات مثل: "جئت وزيداً" أو ما فيه معناه"(3).

وقد اختلفت الآراء في مسألة العطف والمفعول معه في خمسة أقسام:

أولاً: ما يجب فيه العطف، ولا يجوز النصب على المفعول معه وذلك في شيئين:

أ- ألا يتقدم الواو إلا مفرد، نحو: أنت ورأيك وهذا قول الجمهور.

ب- أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل، نحو: أنت أعلم ومالك، والمعنى: بمالك،
 وهو عطف على (أنت) ونسبة العلم إليه مجاز (4).

ثانياً: ما يجب فيه النصب، ولا يجوز فيه العطف، وذلك أن تتقدم الواو جملة اسمية أو فعلية تتضمن معنى الفعل⁽⁵⁾، وقبل الواو ضمير متصل مجرور، أو مرفوع لم يؤكد بمتصل، نحو: مالك وزيداً. وما شأنك وزيداً، وما صنعت وأباك، فيتعين النصب على المفعول معه، ولا يجوز العطف لامتناعه إلا في الضرورة⁽⁶⁾ ومنه قول الشاعر:

⁽¹⁾ شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصارى، ص143.

⁽²⁾ ارتشاف الضرب، ج3/ ص1297.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج3/ ص235، وشذور الذهب لابن هشام الأنصاري، ص237.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج3/ ص241.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج3/ ص ص241- 242.

⁽⁶⁾ المرجع السابق، ج3/ ص242.

فمالك والتادد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال(1)

الثالث: ما يختار فيه العطف مع جواز النصب، وذلك أن يكون المجرور ظاهراً، أو ضمير منفصل نحو: ما شأن عبدالله وزيد، وما أنت وزيد، فالأحسن جر زيد في الأول، ورفعه في الثاني، لا مكان للعطف وهو الأصل⁽²⁾، ولقد عقب على ذلك السيوطي بقوله: "ويجوز فيه النصب مفعولاً معه ومنعه بعض المتأخرين"(3).

وقال سيبويه: "زعموا أن ناساً يقولون: "كيف أنت وزيداً"، وما أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب، كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيدا⁽⁴⁾.

وزعم ابن عصفور: أن هذا مما يجب فيه النصب على المعية ولا يجوز التشريك ومخالف لكلام سيبويه (5).

الرابع: ما يختار فيه النصب مع جواز العطف، وذلك أن يجتمع شروط العطف. لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو: لا يعجبك الأكل والشبع، أي: مع الشبع لأن النصب بين مراد المتكلم والعطف لا يبينه (6).

إذا كان الفعل لا يصلح بتالي الواو، جاز النصب على المعية وعلى إضمار الفعل الصالح لذلك نحو قوله تعالى: "فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُركاءَكُمْ" لا يجوز أن يجعل: "وشركاء كم" معطوفاً، لأن "أجمع" لا ينصب إلا لأمر، والكيد ونحوهما فإما أن يُجعل مفعولاً معه أو مفعولاً به مقدرًا. وإذا لم يصح تقدير الفعل مع الواو، ولا تكون الواو بمعنى "مع" تعين إضمار ما يصح ذلك (8) ومنه ما جاء في قول الشاعر:

⁽¹⁾ شرح التسهيل، ج2/ ص ص257- 258.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج3/ ص242، وارتشاف الضرب، ج3/ ص1487.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج3/ ص242.

⁽⁴⁾ الكتاب، ج1/ ص(303)

⁽⁵⁾ شرح الجمل لابن عصفور، ج2/ ص411.

⁽⁶⁾ همع الهوامع، ج3/ ص 244.

⁽⁷⁾ سورة يونس، الآية: 71.

⁽⁸⁾ ارتشاف الضرب، ج8/ ص(8)

لحيث كان "زججن" غير صالح للعمل في العيون، وموضع الواو غير صالح لـ (مع) فيقدر : و "كحلن العيونا".

وذهب جماعة ومنهم المازني إلى أن التالي الواو معطوف على الأول، ويكون العامل قد ضمن معنى يتسلط على المتعاطفين⁽²⁾، أي: حسّن الحواجب والعيونا.

وتذهب الباحثة هنا إلى ما ذهب إليه المازني وذلك؛ لأن امتناع المعية لامتناع أن يكون العامل في العيون الفعل (حسن) لكون العيون لا تزجح، وصحة إضمار عامل يصح بالسياق من نحو: (حسن).

المسألة الخامسة: توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته

المستثنى: هو المخرج بـ "إلا" أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة، فإن كان بعضاً فمتصل، وإلا فمنقطع يقدر ب "لكن"(3).

ذهب سيبويه: أنه يجوز في المستثنى النصب على الاستثناء، أو الاتباع على البدل، إذا توسط المستثنى بين المستثنى منه والاتباع فيه هو المختار⁽⁴⁾ وعليه يجوز عند النحاة:

- ما جاءني أحدُ إلا زيداً خير منك.
 - ما قام القوم إلا زيداً العقلاء.
- ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ خير منك⁽⁵⁾.

وذهب المازني إلى اختيار النصب، بل وجوبه (6) في هذه المسألة ونقل عنه موافقته لسيبويه، واختياره النصب (7)، فالظاهر أن الخلاف قائم إما على رأي سيبويه؛ لأنك لم تقدمه على المستثتى، فالأبدال قائم، وإما رأي المازني؛ فلأنك جئت بصفة بعد المستثتى، فإذا تأملت تعليله وجدته نصبها.

⁽¹⁾ شرح ابن عقیل، ج2/ ص242.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج3/ ص245.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج3/ ص247.

⁽⁴⁾ الكتاب، ج2/ ص336.

⁽⁵⁾ همع الهوامع، ج3/ ص257.

⁽⁶⁾ المرجع السابق، ج3/ ص 257.

⁽⁷⁾ المرجع السابق، ج3/ ص257.

الحال:

الحال: هو فضلة دالة على هيئة صاحبه، ونصبه المفعول به، أو الشبه به، أو الظرف(1).

مسألة عامل الحال إذا كان أفعل التفضيل

في هذه المسألة يقتصر حديثنا هنا على عامل الحال، إذا ما كان أفعل التفضيل، حيث اختلف النحاة في العامل في الحالين في قوله: هذا بسراً أطيب منه رطباً، وزيد قائماً أخطب منه قاعداً.

ذهب المازني وتابعه آخرون منهم ابن جني: إلى أن أفعل التفضيل هو العامل في الحالبن⁽²⁾.

فبسراً حال من الضمير المستكن في "أطيب"، "ورطباً" حال من الهاء في الضمير منه، والعامل فيهما "أطيب"(3).

أما المبرد وطائفة فقد ذهبوا إلى أنهما منصوبان على إضمار كان التامة، والتقدير هذا إذا كان بسراً أطيب إذا كان رطباً "(4).

وذهب الزجاج في قوله: أنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه، لئلا يقع الالتباس، ولا يعلم أيهما المفضل فلذا قدم المفضل وأخر المفضل عليه⁽⁵⁾.

وأما أبو حيان فقال: "وهذا حسن في القياس، لكنه يحتاج إلى سماع"، فيقول: "أجاز بعض أصحابنا تأخير الحالين عن أفعل التفضيل على شرط أن تلي أفعل التفضيل الأولى مفضولاً بها⁽⁶⁾، وتلي الثانية المفضل عليه، فتقول: هذا أطيب بسراً منه رطباً، وزيد أشجع أعزل من عمرو ذا سلاح، ويحتاج هذا التركيب إلى سماع من العرب⁽⁷⁾.

أما التقديم نحو: هذا نحو: هذا بسراً منه رطباً أطيب، فلا يجوز بإجماع(8).

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج3/ ص7.

⁽²⁾ المرجع السابق، ج4/ ص31.

⁽³⁾ ارتشاف الضرب، ج3/ ص1588، وهمع الهوامع، ج4/ ص31.

⁽⁴⁾ المقتضب، ج3/ ص ص250-251.

⁽⁵⁾ همع الهوامع، ج4/ ص32.

⁽⁶⁾ ارتشاف الضرب، ج3/ ص1588.

⁽⁷⁾ المرجع السابق، ج3/ ص1588، وهمع الهوامع، ج4/ ص32.

⁽³⁾ ارتشاف الضرب، ج8/ ص(3)

التمييز:

التمييز: هو نكرة بمعنى (من) واقع لإبهام جملة، أو مفرد، أو مبهم مقدار أو مماثلة، أو مغايرة، أو تعجب بالنص على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تتوين أو نون⁽¹⁾.

وهنا ستقوم الباحثة بالحديث عن:

أولاً: عامل التمييز:

تعددت أراء علماء النحو في عامل تمييز الجملة في قولين هما:

الأول: قول سيبويه، حيث ذهب إلى أن ناصب التمييز هو ما تقدمه من فعل وشبهه؛ لوجود أصل العمل له⁽²⁾، وما ذهب إليه سيبويه ذهب إليه المازني⁽³⁾.

الثاني: قول ابن عصفور وهو أن العامل في الجملة نفسها انتصب عن تمام الكلام، لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أن تمييزه المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه (4).

والذي تذهب إليه الباحثة في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه والمازني، حيث إنه أقرب إلى الصواب.

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج4/ ص62.

⁽²⁾ الكتاب، ج1/ ص105.

⁽³⁾ المقتضب، ج3/ ص32.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج4/ ص69.

ثانياً: تقديم التمييز على عامله:

تعددت آراء علماء النحو في تقديم تمييز الجملة على عامله، ما بين مؤيد لذلك وما بين معارض له:

أولاً: المنع، ذهب سيبويه ومن تابعه إلى منع تقديم التمييز على عامله، فلا يقال: نفساً طاب زيد، كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد، وما ورد من ذلك فهو للضرورة⁽¹⁾، ومنه ما جاء في قول الشاعر:

موطن الشاهد: (أنفساً تطيب) حيث تقدم التمييز على عامله "تطيب" مع أنه فعل متصرف، وحكم تقديم الحال الجواز بندرة عند سيبويه والجمهور (3).

ثانياً: الجواز، ذهب الجرمي والمازني والمبرد والكسائي وابن مالك إلى جواز تقديم تمييز الجملة على عامله بشرط كون العامل فعلاً متصرفاً (4)، ولقد استشهد لذلك ابن مالك بقول الشاعر:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب (5)

موطن الشاهد: تقديم التمييز "نفساً" على عامله "تطيب" والأصل "تطيب نفساً" ومنه قول الشاعر أيضًا:

ضيعت اصلي في إبعادي الأملا وما ارعويت ورأسي شيباً اشتعلا(6)

موطن الشاهد: "شيباً اشتعلا" حيث تقدم التمييز شيباً على العامل المتصرف "اشتعل" وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد والمازني والكسائي.

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج4/ ص71.

⁽²⁾ أوضع المسالك، ج2/ ص ص304- 305.

⁽³⁾ المرجع السابق (الهامش)، ج2/ ص305.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج4/ ص41.

⁽⁵⁾ شرح التسهيل، ج2/ ص389.

⁽⁶⁾ الأشموني، ج2/ ص154.

واستثنى من ذلك بعض العلماء المتصرف بـ كفى وذلك لأنه يؤدي معنى الجامد ، فلا يقال: شهيداً كفى بالله بإجماع، فكفى فعل متصرف غير أنه بمعنى فعل التعجب وهو غير متصرف ؛ لأن معناه ماأكفاه ! وهذا رأي أبي حيان الأندلسي⁽¹⁾، إلا أن ابن جني وتابعه بعض النحاة، تكلموا بأن ذلك يعد قبيحاً، قال ابن جني: " يقبح تقديم التمييز على الاسم المميز، حتى وان كان ناصبه فعلاً متصرفاً، فلا يجيز: شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصببت "(2).

أما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب (3)

فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، لا يجوز تقديم التمييز على المميز، إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل⁽⁴⁾.

والذي تذهب الباحثة إليه في هذه المسألة هو رأي سيبويه ومن تبعه؛ لأن التمييز بوصفه تبييناً لشيء فيه إبهام ألا يتقدم على ما يأتي لتفسيره وإزالة إبهامه، وكما أن الصفة في الأصل لا تتقدم على الموصوف لكونها توضيحاً أو تخصيصاً لما قبلها، كذلك التمييز بالنسبة لعامله يمنع تقديمه عليه.

⁽¹⁾ ارتشاف الضرب، ج4/ ص1635.

⁽²⁾ الخصائص، ج2/ ص384.

⁽³⁾ شرح التسهيل، ج2/ ص389.

⁽⁴⁾ الخصائص، ج2/ ص384.

المبحث الثالث المجرورات والتوابع

أولاً: المجرورات:

أجمع النحاة على أن الجر يكون بحرف، أو بإضافة، وتبعية⁽¹⁾.

والمجرورات عند المازني تتمثل في الجرب "رب" وكذلك الجرب "حاشا".

أ- مسألة "رب"

تباينت آراء النحاة في "رب" من حيث كونها حرفاً أو اسماً، فذهب البصريون إلى أنها حرف جر، وذهب الكوفيون إلى أنها اسم⁽²⁾.

ذهب كثير من البصريين من بينهم أبو عثمان المازني على أنها حرف⁽³⁾، وذلك لـ "مساواتها الحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الشرط فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها "(4).

وذهب الكوفيون إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب"، واستدلوا على اسميتها، بالإخبار عنها في قول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عار عليك، ورب قتل عارُ (5)

حيث جاءت "رب" مبتدأ، و "عارُ " خبره (6).

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج4/ ص153، وارتشاف الضرب، ج4/ ص1695.

⁽²⁾ ارتشاف الضرب، ج4/ ص1737.

⁽³⁾ ارتشاف الضرب، ج4/ ص1737، وهمع الهوامع، ج4/ ص174.

⁽⁴⁾ الجني الداني في حروف المعاني، للحسن المرادي، ص438.

⁽⁵⁾ همع الهوامع، ص174.

⁽⁶⁾ المرجع السابق، ج4/ ص174.

وتستعمل "رب" على ثلاثة أوجه:⁽¹⁾

الوجه الأول: لا تجر إلا اسم ظاهر على الأرجح.

الوجه الثاني: دخولها على المضمر، شريطة التفسير، فإذا أدخلوها على المضمر نصبوا الاسم الذي يذكرونه للتفسير بعد المضمر، فيقولون: " رُبّهُ رجلاً"، والمضمر – هنا – كالمضمر في "نعم" إذا قلت: "نعم رجلاً زيدً"(2).

وعليه قول الشاعر:

الوجه الثالث: أن تصلها فتستأنف "ما" بعدها وتكفها عن العمل، فنقول: ربما قام زيد وربما قعد، وربما زيد قام، ولما كانت "ربب" تأتي لما مضى فكذلك "ربما" وقع بعدها الفعل، كان حقه أن يكون ماضياً، وإذا وقع بعدها مضارع ومعه "ما" فثَمّ إضمار كأن قالوا: "رُبَمَا يَوَدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ "(4) ولم يكن خلاف النحاة في "رب" على حرفيتها أو اسميتها، وإنما اختلفوا أيضاً على معناها في أقوال عدة (5)، منها:

الأول: أنها للتقليل وهذا مذهب أكثر النحاة كسيبويه $^{(6)}$ والأخفش والمازني $^{(7)}$ ، ومثال ذلك " رب أخ لك لم تلده أمك".

الثاني: أنها للتكثير وزعم الخليل أنها للتكثير، ولم يذكر أنها تجئ للتقليل⁽⁸⁾، ومثال ذلك قول بعض العرب عند انقضاء رمضان "يا ربّ صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه"⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ الأصول في النحو، لابن السراج البغدادي، ج1/ ص ص418–419.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج4/ ص179.

⁽³⁾ أوضح المسالك، ج3/ ص17.

⁽⁴⁾ سورة الحجر، الآية: 2.

⁽⁵⁾ الجني الداني، ص ص439-440.

⁽⁶⁾ الكتاب، ج3/ ص115.

⁽⁷⁾ همع الهوامع، ج4/ ص174

⁽⁸⁾ الجني الداني، ص440.

⁽⁹⁾ شرح الأشموني، ج2/ ص104.

الثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير فهي من الأضداد، وهو مذهب الفارابي في كتابه الحروف⁽¹⁾.

الرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل.

الخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر (2).

السادس: لم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل⁽³⁾، وإنما يفهم من خلال السياق واختاره أبو حيان، حيث قال: " وهذا الذي نختاره من المذاهب"⁽⁴⁾.

السابع: أنها للتكثير، في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك(5).

والذي تذهب إليه الباحثة في هذه المسألة من هذه الأقوال ما ذهب إليه الجمهور، وذلك أنها حرف تقليل؛ لأن ذلك هو المطرد فيها من بين ما جاءت به في الأقوال السابقة، والدليل على مجيئها للتقليل قول الشاعر:

ألا رب مول و وليس السه أب وذي ولد الم ياده أبوان (6)

ب-مسألة "حاشا":

اختلف النحاة في موضع "حاشا" أهي فعل أم حرف؟

ذهب سيبويه إلى أنها حرف يجر ما بعده كما تجر "حتى" ما بعدها وفيه معنى الاستثناء، وذلك قياساً على حتى التي هي حرف جر تجر ما بعدها (⁷⁾، ومنه ما جاء في قول الشاعر:

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج4/ ص175.

⁽²⁾ الجنى الداني، ص440، وهمع الهوامع، ج4/ ص175.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج4/ ص175.

⁽⁴⁾ ارتشاف الضرب، ج4/ ص1738.

⁽⁵⁾ همع الهوامع، ج4/ ص175.

^{*} شرح المفردات: مولود ليس له أب "عيسى بن مريم"، وذو ولد لم يلده أبوان " أدم" أبو البشر عليه السلام

⁽⁶⁾ شرح شواهد المغني، للسيوطي، ص398.

⁽⁷⁾ الكتاب، ج2/ ص349.

حاشا أبي ثوبان؛ إن به ضنّا على الملحاة والشتم (١)

وذهب الكوفيون إلى أن "حاشا" في الاستثناء فعل ماضٍ استعمل استعمال الأدوات واحتجوا على أنه فعل، أنه متصرف مستدلين على ذلك بقول النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد (2)

وذهب الجرمي⁽³⁾ والمازني⁽⁴⁾ والمبرد⁽⁵⁾ والزجاج⁽⁶⁾ إلى أن تكون حاشا حرفاً فتجر ما بعدها كما ذكر سيبويه.

وقد تكون فعلاً، فتنصب "خلا" و "عدا" وهو الصحيح؛ لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان، وممن حكى النصب بها الأخفش والفراء⁽⁷⁾. وقد حكى عن بعض العرب " اللهم اغفر لي ولمن يسمعني حاشا الشيطان وأبا الإصبع⁽⁸⁾ بالنصب. فنصب الشيطان بحاشا ومن ذلك ما وراء الأخطل:

رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإنا نحن أفضلهم فعالاً (9)

واستدل المبرد على فعلية "حاشا" بتصريف هذه الكلمة نحو: حاشيت زيداً، وأحاشيه (10).

وترى الباحثة أن ذهاب سيبويه إلى أنها حرف يقوي مذهب سيبويه في حرفيتها، وذهاب الكوفيين إلى أنها فعل يقوى مذهب المازني أيضاً في فعليتها.

⁽¹⁾ والصواب أن الشاهد في موضع نصب وليس جر فوقعت الرواية في الصحاح واللسان بجر ما بعد "حاشا" والشاهد هو: حاشا أبى ثوبان إن أبا... ثوبان ليس ببكمة فدم.

عمرو بن عبدالله إن به... ضنياً عن الملحاة والشتم.

⁽²⁾ المعلقات العشر وأخبار شعرائها، أحمد الأمين الشنقيطي، ص164.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج4/ ص287.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج4/ ص287.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج4/ ص288.

⁽⁶⁾ الجنى الدانى، ص561.

⁽⁷⁾ همع الهوامع، ج4/ ص282.

⁽⁸⁾ المرجع السابق، ج4/ ص283.

⁽⁹⁾ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني، ج2/ ص261.

⁽¹⁰⁾ المقتضب، ج4/ ص ص391-392.

ثانياً: التوابع:

ونعني في هذا المبحث أن التوابع تتمثل في النعت، عطف بيان، توكيد، بدل، عطف النسق.

لم يستعمل النحاة في البداية لفظ التابع عنواناً للمعنى الاصطلاحي النحوي، فقد عبر سيبويه عن التوابع بقوله: "هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك "(1).

وعرف ابن مالك التابع: "هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً " $^{(2)}$.

أما أبو حيان فقال: "ولم يحده جمهور النحاة؛ لأنه محصور بالعد، فلا يحتاج إلى حد لذلك"(3) قال السيوطي التوابع:" نعت وعطف بيان، وتوكيد، وبدل وعطف نسق؛ لأنه إما أن يكون بواسطة حرف، فالنسق أولاً، وهو على نية تكرار العامل، فالبدل أولاً وهو بألفاظ محصورة، فالتأكيد أولاً وهو جامد فالبيان أو مشتق فالنعت"(4).

وقد خص المازني من التوابع

المسألة الأولى: توكيد المحذوف

أجاز الخليل وسيبويه والمازني توكيد المحذوف فيقال في " الذي ضربته نفسه زيد" فيقول: الذي ضربت نفسه زيد" تريد ضربته (5).

أما الأخفش⁽⁶⁾ وأبو حيان⁽⁷⁾، فقد منعا ذلك بأن قالوا: "لا يجوز الفصل بين المؤكد والتوكيد بما ليس بينهما علاقة" نحو قوله تعالى "وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ بِما ليس بينهما علاقة" نحو قوله تعالى "وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ بَما لَيْتُهُنَّ اللهُوَّةُ (فكلهن) هنا توكيد لنون الإناث.

⁽¹⁾ الكتاب، ج1/ ص421.

⁽²⁾ شرح التسهيل، ج2/ ص163.

⁽³⁾ ارتشاف الضرب، ج4/ ص1907.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج5/ ص165.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج5/ ص205.

⁽⁶⁾ المرجع السابق، ج5/ ص205.

⁽⁷⁾ ارتشاف الضرب، ج4/ ص1953.

⁽⁸⁾ سورة الأحزاب، الآية: 51.

يقول صاحب الدر المصون: قوله "كلهن" العامة على رفعه توكيداً لفاعل "يَرضَينَ"، وأبوا أناس بالنصب توكيد لمفعول "آتيتهن" (1)، ويقول صاحب الفريد: "وقوله يَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ" الجمهور على رفع كلهن، على أنها توكيد للضمير في "يرضين"، أي: يرضين كلهن بما أعطيتهن "(2)، وقد ضعفه جماعة؛ لأن التوكيد باب الإطناب، والحذف للاختصار فتدافعا؛ لأنه لا دليل على المحذوف؛ ولأن إجازة ذلك يحتاج إلى سماع عن العرب (3).

المسألة الثانية: الصفة

عرفها السيوطي بقوله: "هي تابع مكمل له متبوعه؛ لدلالته على معنى فيه أو أمر في متعلق به (4) ومما نسب إلى المازني أن (أفعل) إذا وقع صفة غير مفيدة صرف نحو قولك: "مررت برجل أفعل" صرّف أفعل لما لم تكن الصفة مفيدة.

قال ابن جني في باب إسقاط الدليل: "وذلك كقول أبي عثمان: لا تكون الصفة غير مفيدة، فلذلك قلت: مررت برجل أفعل فصرف أفعل هذه لما لم تكن الصفة مفيدة، وإسقاط هذا أن يقال له: قد جاءت الصفة غير مفيدة، وذلك في جواب من قال: رأيت زيداً آلمني* يا فتى؛ فالفتى صفة غير مفيدة"(5).

أما سيبويه قد اعتبر "أفعل" في المثال السابق ممنوع من الصرف، حكمه حكم أسود ونحوه من الصفات، كقولك "هذا رجل أفعل؛ لأن اقترانه برجل نزله منزلة الموزون، فمنع من الصرف⁽⁶⁾.

وعقب المازني على ذلك بقوله: "هذا رجل أفعل، فيصرف أفعلاً هذا، ويقول: لأنه ليس بنعت معلوم، وأما أفعل زيد فيجعله فعلاً؛ لأنه قد رفع زيداً به⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج9/ ص137.

⁽²⁾ الفريد في إعراب القرآن المجيد، أبو العز الهمذاني، ج4/ ص ص47-48.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج5/ ص ص205-206.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج5/ ص171.

^{*} نسبة إلى "مَن" وكأننا نريد السؤال عن نسبه، والمنيّ منسوب إلى "من" كالبكري وغيرها.

⁽⁵⁾ الخصائص، ج1/ ص199.

⁽⁶⁾ الكتاب، ج3/ ص ص203-204.

⁽⁷⁾ المقتضب، ج3/ ص384.

وما ذهب إليه سيبويه ذهب إليه المبرد حيث قال: وقول سيبويه أقول عندنا، فإذا قلت: (أفعل) إذا كانت نعتاً لم ينصرف (أفعل)؛ لأنه معرفة، وإنما بدأت به لذلك، فكأنك قلت: هذا البناء إذا كان نعتاً (1).

وقد احتج المازني لمذهبه بوجوب صرف (أفعل) بالإتقان في قولك " كل أفعل إذا كان صفة فإنه غير مفيدة وإنما هو اسم على وزن الفعل وليس فيه إلا علة واحدة وهي وزن الفعل؛ فيصرف في قولك: "هذا رجل أفعل"(2).

ثالثاً: العطف:

أ- العطف على الضمير المخفوض

تعددت آراء العلماء حول مسألة العطف على الضمير المخفوض، فمنهم من أجاز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض وهم أهل الكوفة و وافقهم بعض البصرة، ومنهم من لم يجز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

ذهب البصريون ومنهم سيبويه والمازني إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض⁽³⁾.

ورأى سيبويه أن "عدم جواز العطف على المضمر المخفوض يعود لكونه بمنزلة التتوين"(4).

أما الكوفيون فجوزوا ذلك، أي: العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض "(5).

ووجدنا كل فريق منهم يحتج لما ذهب إليه، يقول ابن الأنباري: "أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز؛ لأن الجار والمجرور، بمنزلة واحدة، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز (6).

⁽¹⁾ المقتضب، ج3/ ص384.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج1/ ص240.

⁽³⁾ الكتاب، ج2/ ص381، ورأي المازني من هامش الكتاب، ج2/ ص381.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج2/ ص381.

⁽⁵⁾ الإنصاف، ج2/ ص463.

⁽⁶⁾ المرجع السابق، ج2/ ص466.

ومنهم من تمسك بأن قال: أجمعنا على أنه لا يجوز عطف الضمير المجرور على المظهر المجرور، وهذا مذهب المازني⁽¹⁾ فلا يجوز أن يقال: مررت بزيد وك"؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان، لا يدخل أحدهما إلا ما دخل في الآخر، فكما لا يجوز أن يقال: "مررت بزيد وك" لا يجوز مررت بك وزيد".

وذهب البعض بقولهم: "إنما قلنا ذلك؛ لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين"(2).

وقد أورد ابن الأنباري رأي الكوفيين بقوله: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز قد جاء ذلك في قوله تعالى⁽³⁾: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاعَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ" (⁴⁾ بالخفض أي: بجر الأرحام عطفاً على الضمير المخفوض به، وهي قراءة حمزة الزيات (⁵⁾.

وقد جاءت شواهد عديدة تؤيد ما ذهب إليه الكوفيون، ومن ما جاء في قوله تعالى ما يدلل على حجة الكوفيين أيضاً: "وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ "(6) في موضع خفض؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن)⁽⁷⁾، وقوله تعالى: "لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الطَّمَّلاةَ "(8)، (فالمقيمين) موضع خفض بالعطف على الكاف في إليك والتقدير: "يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، ويجوز أن تكون عطفا على الكاف في (قبلك)⁽⁹⁾، وقوله تعالى أيضاً: "وَصَدِّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"(10)، فعطف المسجد الحرام على الهاء في "به"(11) وقد وجد نظائر لذلك في كلام العرب فمنه قول الشاعر:

⁽¹⁾ إعراب القرآن، للنحاس، ج1/ ص431.

⁽²⁾ الإنصاف، ج2/ ص467.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج2/ ص463.

⁽⁴⁾ سورة النساء، الآية: 1.

⁽⁵⁾ حجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة، ص188، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ج1/ ص201-502، وإعراب القرآن الكريم، ج1/ ص201-503،

⁽⁶⁾ سورة النساء، الآية: 127.

⁽⁷⁾ الإنصاف، ج2/ ص463.

⁽⁸⁾ سورة النساء، الآية: 162.

⁽⁹⁾ إعراب القرآن، للزجاج، ج3/ ص825، والإنصاف، ج2/ ص463.

⁽¹⁰⁾ سورة الحجر، الآية: 20.

⁽¹¹⁾ الإنصاف، ج2/ ص464.

أكر على الكتيبة لا أبالي أفيها كان حتفى أم سواها(1)

فعطف (سواها) بأم على الضمير في (فيها) والتقدير: أم في سواها.

ومنه يقول الآخر:

تعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف(2)

(فالكعب) مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في بينها، والتقدير: وما بينها وبين الكعب غوط نفانف.

وقد عقب ابن الأنباري على حجة الكوفيين بقوله: "أما الجواب عن كلمات الكوفيين واحتجاجهم بقوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاعَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ" فلا حجة لهم فيها من وجهين:

أحدهما: أن قوله: (والأرحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: "إن الله كان عليكم رقيباً".

الثاني: أن قوله "والأرحام" مجرور بباء مقدرة غير ملفوظ بها، والتقدير: "وبالأرحام"، فحذفت لدلالة الأولى عليها⁽³⁾.

أما قوله تعالى: "وَيَسْتَقْتُونَكَ فِي النِّسَاعِ قُلِ اللَّهُ يُقْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ" فقد عقب ابن الأنباري على رأي الكوفيين قائلاً: فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين:

أحدهما: أنا لا نسلم أنه في موضع جر، وإنما هو في موضع رفع بالعطف على (الله) والتقدير فيه: الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم، وهو القرآن⁽⁴⁾، ثم وقف ابن الأنباري معضداً رأيهم قائلاً: "هذا القول الراجح".

ثم أورد بعد ذلك الرأي الثاني فقال: "والثاني: أنا نسلم أنه في موضع جر، ولكن بالعطف على (النساء) من قوله: "يستفتونك في النساء" لا على الضمير المجرور في (فيهن).

وأما قول الشاعر:

⁽¹⁾ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني، ج2/ ص430.

⁽²⁾ المرجع السابق، ج2/ ص430.

⁽³⁾ الإنصاف، ج2/ ص467.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج2/ ص467.

أفيها حتفى أم سواها

فلا حجة لهم فيه أيضاً؛ لأن "سواها" في موضع نصب على الظرف، وليس مجروراً على العطف؛ لأنها لا تقع إلا منصوبة على الظرف⁽¹⁾.

وأما قول الآخر:

وما بينها والكعب غوطٌ نفانف

فلا حجة لهم فيه أيضاً؛ لأنه ليس مجروراً على ما ذكروا، وإنما محرور على تقدير تكرار (بين) مرة أخرى، فكأنه قال: وما بينها وبين الكعب، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها، كما تقول العرب: "ما كل بيضاء شحمة، ولا سوداء تمرة" يريدون (ولا كل سوداء) فيحذفون كل الثانية لدلالة الأولى عليها⁽²⁾.

ب-عطف الاسم على الفعل والعكس:

أجاز النحاة عطف الاسم على الاسم، نحو: "جاء زيد وخالد" ف خالد معطوف على زيد مرفوع مثله، وعطف الفعل على الفعل "جاء محمد وجلس" فالفعل جلس معطوف على الفعل جاء، وعطف الاسم على الفعل نحو قوله تعالى: "يُخْرِجُ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَيْتِ مِنَ اللهِ اللهُ اللهِ المِلْ اللهِ اله

أما المازني فقد منع عطف الاسم على الفعل وعكسه؛ لأن العطف أخذ التثنية فكما لا ينضم فيها فعل إلى اسم، كذلك لا يعطف أحدهما على الآخر⁽⁴⁾.

وما ذهب إليه المازني إلى المنع، ذهب إليه المبرد حيث قال: "اعلم أنك لا تعطف اسماً على اسم، ولا فعلاً على فعل في موضع من العربية إلا إذا كان مثله، بقولك: مررت بزيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، وأنا آتيك وأكرمك"(5)، وذهب ابن عصفور إلى عدم جواز عطف الاسم على الفعل أو العكس إلا في موضع يكون الفعل فيه في موضع اسم أو العكس، وقد ذكر ذلك في كتابه قائلا: "ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا في موضع

⁽¹⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/2

⁽²⁾ المرجع السابق، ج2/ ص472.

⁽³⁾ سورة الأنعام، الآية: 95.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج5/ ص272.

⁽⁵⁾ المقتضب، ج4/ ص387.

يكون الفعل فيه"⁽¹⁾ في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل، وقد وضح لنا مثالاً على الموضع الذي يكون الاسم فيه موضع الفعل كاسم الفاعل حيث قال: "فلذلك يجوز عطف الفعل على الاسم هنا فنقو: "جاءني الضارب وقام" و"قام زيد الذي ضربني وقائم"⁽²⁾.

أما أبو حيان فقد أجاز عطف الاسم على الفعل أو العكس وذلك بقوله: "ويجوز عطف الفعل على الاسم كقوله تعالى: "يخرج الحر الفعل على الاسم كقوله تعالى: "يخرج الحر من الميت ومخرج الميت من الحي" ولا يكون ذلك إلا إذا كان كل واحد منهما في تقدير الآخر "(3)، وما ذهب إليه أبو حيان ذهب إليه ابن مالك الأندلسي في جواز عطف الفعل على الاسم وعكسه، وقد ذكر ذلك في كتابه: " ثم نبهت على جواز عطف الفعل على الاسم في قوله الاسم على الفعل، إذا سهل تأولهما بفعلين أو اسمين "(4)، فمن عطف الفعل على الاسم في قوله تعالى: "أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّتٍ وَيَقْبِضْنَ "(5)، ومن عطف الاسم على الفعل قوله تعالى: "يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ مَنَ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَيِّ مِنَ الْمَيْتِ مِنَ الْمَيْتِ مِنَ الْمَيْتِ مِنَ الْمَيْتِ مِنَ الْمَيْتِ مِنَ الْمَالِي الْمَالِي الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَةً لَاهِ مِنْ الْمَيْتِ مِن الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي اللهِ المِن الْمَالِي الْمَالْمِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْم

ونظير ذلك من الشعر قول الراجز:

يارُبّ بيضاء من العواهج* أم صبِيّ قد حبا أو دارج(٢)

ومما سبق لنا من أمثلة القرآن والشعر، ترى الباحثة أنه يجوز عطف الاسم على الفعل أو العكس إذا كان كل منهما في تقدير الآخر لقوله تعالى: "صافات ويقبضن" والتقدير: قابضات.

⁽¹⁾ شرح الجمل، ابن عصفور، ج1/ ص248.

⁽²⁾ المرجع السابق، ج1/ ص249.

⁽³⁾ ارتشاف الضرب، ج4/ ص2022.

⁽⁴⁾ شرح التسهيل، ج4/ ص387.

⁽⁵⁾ سورة الملك، الآية: 19.

⁽⁶⁾ سورة الأنعام، الآية: 95.

^{*} العواهج: طويلة العنق.

⁽⁷⁾ خزانة الأدب، ج2/ ص345.

المبحث الرابع مباحث في الصرف

أولًا: التصريف:

لقد مر تحديد علم الصرف بمراحل منذ نشأته حتى اليوم وقد فهمه الأوائل "إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابت"(1).

أما تعريف الصرف: لغة التقليب من حالة إلى حالة، والتصريف مصدر من الفعل صرف ومعناه: قلّب في أنحاء كثيرة، قال تعالى: "انظُر كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ "(2)، وقال تعالى: "وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكُرُوا "(3)؛ أي: جعلناه في أنحاء وجهات متعددة.

أما في الاصطلاح فقد تعددت آراء العلماء في تعريفهم للصرف، فعرفه سيبويه على ما حكى عنه النحويون: "هو أن تبني من الكلمة بناء على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنته ما يقتضيه قياس كلامهم" (4)، يقول سيبويه: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل (5)، وجاء أبو عثمان المازني بعد سيبويه فجمع في كتابه التصريف الذي شرحه ابن جني في كتابه المنصف معظم بحوث الصرف، حيث جاء بعده ابن جني وسار على منوال سيبويه فيقول: "التصريف هو أن تأتي إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى (6)، ووضح ذلك في نماذج عدة منها (ضرب) لو بنيت على وزن (جعفر) أصبحت "ضربب" ومثلها قِمَطر "ضِرَبً" وأيضا كلمة ظرُف "ضرب".

⁽¹⁾ المنصف، ج1/ ص4.

⁽²⁾ سورة الأنعام، الآية: 46.

⁽³⁾ سورة الإسراء، الآية: 41.

⁻⁶ شرح شافیة ابن الحاجب، ج1/2 ص ص-6

⁽⁵⁾ الكتاب، ج2/ ص315.

⁽⁶⁾ المنصف، ج1/ ص4.

واتخذ علم الصرف تعريفاً أكثر دقة وشمولاً عند المتأخرين، فعرفه ابن مالك في كتابه حيث قال: علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال"(1)، وشبه ذلك وتسمى هذه الأحكام بعلم التصريف(2).

أما أبو حيان فعرفه: "معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب"⁽³⁾، فلما كان علم الصرف مندرجا في علم النحو، فقد كان تعريفه داخلا في تعريف علم النحو عند القدماء، فقد ذكر صاحب كتاب الهداية النحو عند القدماء: "علم يعرف به أحوال الكلم إفراداً وتركيبًا"⁽⁴⁾.

فكلا العلمين يدرس كلام العرب، إذن فالنحو والصرف متقاربان لكون الثاني من مبادئ النحو وطريقة استنباطه كطريقة استنباط النحو.

أهمية التصريف:

يعد المازني أول من دوِّن علم التصريف، الذي كان مندرجاً في علم النحو⁽⁵⁾، وحدد ابن جني أهمية التصريف بقوله:" يحتاج إليه أهل العربية أتم حاجة، وبهم أشد فاقه؛ لأنه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولا يوصل إلى ذلك، إلا عن طريق التصريف"⁽⁶⁾.

ومن هنا انفرد الصرف بالتأليف وتميز عن النحو كلياً، فكان كتاب المازني مثلاً يحتذى به في الصرف، كما كان كتاب لسيبويه مثلاً يحتذى به في النحو.

ومن آراء أبي عثمان المازني الصرفية في كتاب همع الهوامع كما ذكرها السيوطي هي:

التصغير: ويقال التحقير، وهو الصوغ للتحقير، مثل: زُييد، أو تقليل: مثل: كليب أو تقريب مثل: قبيل وبعيد، أو تعطف، أو تعظيم، بضم أوله وفتح ثانيه، زيادة ياء ساكنة بعده، أو ألف⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ شرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل، ج2/ ص191.

^{.360} على ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج4/ -0.360

⁽³⁾ المبدع في التصريف، أبو حيان الأندلسي، ص49.

⁽⁴⁾ الهداية في النحو، أبو حيان محمد بن يوسف، ص16.

⁽⁵⁾ كشف الظنون، ج1/ ص412.

⁽⁶⁾ المنصف، ج1/ ص2.

⁽⁷⁾ همع الهوامع، ج6/ ص130، وارتشاف الضرب، ج1/ ص351.

المسألة الأولى: تصغير أسماء شهور السنة

اختلفت آراء العلماء حول هذه المسألة من حيث جواز التصغير من عدمه، ذهب سيبويه إلى أن اليوم والشهر والساعة والسنة تصغر، أما أسماء الشهور فعنده لا تصغر، وقد ذكر ذلك في كتابه حيث قال: "ولا تحقر أسماء شهور السنة، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر، وإنما يحتقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته، نحو: رجل وامرأة وأشباههما(1).

أما المازني فقد أجاز تصغير أسماء شهور السنة⁽²⁾، ووافقه أبو عمر الجرمي والكوفيون⁽³⁾، كما ذكره ابن يعيش كتابه حيث قال: "وذلك لا يختلف فيصغر بعضها عن بعض، وذهب الكوفيون وأبو عثمان المازني والجرمي إلى جواز تصغير ذلك"⁽⁴⁾ فيقولون: محيرم، صغير، وربيع، وجميد أو حميد، ورحيب، وشعيبان، ورميضان، وشويويل، وذوي القعدة، وذوي الحجة.

وما ذهب إليه المازني، ذهب إليه تلميذه المبرد في جواز تصغير أسماء شهور السنة حيث قال: " لأن التصغير إنما يقع على الاسم الأول، ألا ترى أنك لو صغرت غلام زيد لقلت: غليم زيد: فكذلك هذا ما أشبهه "(5)

المسألة الثانية: تصغير أيام الأسبوع

منع سيبويه تصغير أيام الأسبوع وذلك في قوله: "واستغنوا عن تحقير أول من أمس، والثلاثاء والأربعاء، والبارحة، وأشباههن لا يحقرن "(6).

أما المازني⁽⁷⁾ ووافقه الجرمي⁽⁸⁾ أجازوا تصغير أيام الأسبوع فتقول:" أُحيّد، وتُثيان، وتلُيثاء، وأُريبعاء، وخُميّس، وجُميعة، وسُبيت".

وقد ذكر صاحب كتاب المخصص، ما ذكره ابن يعيش إلى أن: "المازني والجرمي والكوفيين، أجازوا تصغير أيام الأسبوع" وذلك في قوله: "ليعلم أنه اليوم الأول من الأسبوع أو

(2) همع الهوامع، ج6/ ص152.

⁽¹⁾ الكتاب، ج3/ ص480.

⁽³⁾ رأي الجرمي في شرح المفصل، ابن يعيش، ج5/ ص139.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج5/ ص139.

⁽⁵⁾ المقتضب، ج2/ ص277.

⁽⁶⁾ سيبويه، ج3/ ص480.

⁽⁷⁾ همع الهوامع، ج6/ ص152.

⁽⁸⁾ شرح المفصل، ج5/ ص139.

الثاني، أو الشهر الأول من السنة أو الثاني، وليس منهما شيء يختص فيعبر به، فيلزمه التصغير، وكان الكوفيون يرون تصغيرها وأبو عثمان المازني وقد حكي عن الجرمي يرى تصغير ذلك"(1)، وما ذهب إليه المازني ذهب إليه تلميذه المبرد إلى جواز تصغير أيام الأسبوع، حيث قال: "وتقول فيما كان علما في الأيام، كذلك في تصغير سبت سُبَيت، وفي تصغير أحد أُحيد، وفي الاثنين ثُنيّان؛ لأن الألف ألف وصل فهي بمنزلة قولك ابن: بني، وفي الثلاثاء: ثليثاء؛ لأنك إنما صغرت ثلاثا فتسلم الصدر، ثم تأتي بعده بألفي التأنيث، وفي الأربعاء أربيعاء، وفي الخميس الخُميّس، وفي الجمعة جُمَيْعة "(2).

وذهب أبو حيان إلى جواز تصغير أيام الأسبوع، وأضاف إلى ذلك، في قوله: "وقيل: إذا قلت اليوم الجمعة، واليوم السبت فيرفع اليوم، فإذا رفع اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت، أما إذا نصبت فلا يجوز التصغير، وقيل: يجوز التصغير في النصب ويبطل في الرفع "(3)، أما المازني فأجاز تصغيرهما في الرفع والنصب

والرأي الراجح لدى الباحثة في هذه المسألة هو تصغير أيام الأسبوع، وذلك استناداً لما ذهب إليه المازني والجرمي والكوفيين.

المسألة الثالثة: إزالة ألف الوصل عند التصغير

أجمع علماء العربية من أهل الصرف بأن ألف الوصل تزال مما هي فيه، فتقول في ابن: بأني، وفي استضراب: تُضيريب، وفي افتقار: فُتيقير (5)، وهذا مذهب سيبويه (6) كما ذكر في باب ما تُحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة مما أوائله الألفات الموصولة حيث قال: "وذلك قولك في استضراب: تضيريب، حذفنا الألف الموصولة؛ لأن ما يليها من بعدها لابد من تحريكه؛ فحذفت لأنهم قد علموا أنها في حالة استغناء عنها... وإذا صغرت الافتقار حذفت الألف لتحرك ما يليها، ولا تحذف التاء؛ لأن الزائدة إذا كانت ثانية من بنات الثلاثة، وكان الاسم عدد حروفه

⁽¹⁾ المخصص، ج14/ ص111.

⁽²⁾ المقتضب، ح2/ ص ص276-277.

⁽³⁾ ارتشاف الضرب، ج1/ ص353.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج6/ ص152.

⁽⁵⁾ ارتشاف الضرب، ج1/ ص364، همع الهوامع، ج6/ ص367.

⁽⁶⁾ الكتاب، ج3/ ص433.

خمسة رابعهن حرف اللين، لم يحذف منه شيء في تكسيره للجمع؛ لأنه يجيء على مثال مفاعيل"(1).

أما المازني فذهب إلى أنه: "لابد في المصغر مما فيه همزة الوصل أن يكون على مثال الأسماء"⁽²⁾، فتقول في تصغير انطلاق وافتقار: طُليّق، وفُقيّر بالحذف، حتى يصير على مثال كُليّب، ولم يجز في انطلاق: نُطيليق، ولا في افتقار: فُتيقير؛ لأنهما ليس لها مثال في الأسماء، بل يحذف حتى يصير إلى مثال الأسماء فيقال: طُليق، فُقير (3).

أما الإمام ثعلب فقد خالف الذين أجازوا الحذف حيث إنه أثبت همزة الوصل في حال التصغير ولم يسقطها، فيقال في اضطراب: "أضيريب"، فحذف الطاء؛ لأنها بدل من تاء افتعل وهي زائدة وأبقى همزة الوصل؛ لأن فضلتها بالتقدم⁽⁴⁾.

وقال أبو حيان الأندلسي: "وليس خلاف المازني مختصاً بانفعال وافتعال، بل الشرط في المصغر كله أن يكون على مثال الأسماء⁽⁵⁾.

ومذهب سيبويه هو الأقرب إلى الصواب؛ لأنه حذف الألف وحرك ما يليها كما ذكر في المثال "ابن" عند تصغيرها تحذف الألف ويحرك ما يليها لتصبح "بني".

المسألة الرابعة: تصغير التي، اللاتي

وتقول في تصغير الذي والتي: اللذيا واللتيا بزيادة ياء التصغير ثالثة، وفتح ما قبلها، وفتح اللياء التي بعد ياء التصغير؛ لتسلم الف العوض، وقد حكي اللذيا، واللتيا بضم الأولى جمعاً بين العوض والمعوض منه (6).

⁽¹⁾ الكتاب، ج3/ ص ص433-434.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج6/ ص138، وارتشاف الضرب، ج1/ ص364.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج6/ ص138.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج6/ ص138.

⁽⁵⁾ ارتشاف الضرب، ج1/ ص364.

^{.288} شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي، ج1/ ص(6)

قال العجاج:

بعد اللتيّا واللتيّا والتيّا والتيّا والتيّا والتيّا والتيّا والتيّا والتيّا والتيّا والتيّا والتيّا

يرى سيبويه أنك إذا ثنيت الذي والتي في قولك:"اللذيا، واللتيا" حذفت هذه الألفات كما تحذف الألف ذواتا؛ لكثرتها في الكلام، فحذفها قبل علامتي التثنية؛ لاجتماع الساكنين، كذلك في الجمع فيقول: اللذيون واللذيين بضم الياء وكسرها، وفي التثنية تقول: اللذيان واللتيان (2)".

أما الأخفش فقد وافق سيبويه في تثنية اللذيان واللنيان، أما الجمع فيقول:" اللذيون، واللذيين" بالفتح كالمقصور (3).

أما في تصغير " اللاتي" فيرى سيبويه أن العرب لا تصغر اللاتي، فقال: " استغنوا بجمع الواحد المحقر –المصغر – إذا قلت: اللتيان، تصغر (التي) وتجمعها كما تفعل بالجمع من غير المبهم الذي يحقر –أي يصغر – واحده"(4).

وأجاز الأخفش تصغير "اللاتي" فقال: اللويا، واللائي: اللويا أيضا" (5).

أما المازني فيرى أن تصغير "اللاتي": اللتيا، وذلك استنادا لما ورد عن العرب في البيت السابق، وقال: "إذا كان لابد من الحذف، فحذف الزائد أولى، يعني الألف التي بعد اللام، فتصغر اللاتى، كتصغير التي سواء⁽⁶⁾.

وقال الفراء:" إذا صغرت اللواتي رددتها إلى الأصل فقلت، اللتياتي، فإذا صغرتها على جهتها قلت اللوياتي، ولو صغرتها على همزتها قلت: اللوياتي⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ انظر سيبويه، ج8/ 048، والمقتضب، ج9/ 029، والشاهد هنا: تصغير التي على اللتيا.

⁽²⁾ الكتاب، ج3/ ص488.

⁽³⁾ شرح شافية ابن الحاجب، ج1/ ص288، والمقتضب، ج2/ ص289، ارتشاف الضرب، ج1/ ص393، همع الهوامع، ج6/ ص150.

⁽⁴⁾ الكتاب، ج3/ ص489، همع الهوامع، ج6/ ص151.

⁽⁵⁾ شرح شافية ابن الحاجب، ج1/ ص288، المقتضب، ج2/ ص289.

⁽⁶⁾ ارتشاف الضرب، ج1/ ص394، شرح شافية ابن الحاجب، ج1/ ص398.

⁽⁷⁾ المرجع السابق، ج1/ ص394.

أما أبو حيان فيرى أنه لا يجوز تصغيرهما حيث قال: "والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللائي، واللآي، واللواتي استغناءً بجمع اللتيا عن ذلك، وهذا مذهب سيبويه، وتصغير هذه الأسماء لا يقتضيه قياس، فينبغي أن لا يتعدى فيه مورد السماع"(1).

والراجح لدى الباحثة ما وصل إليه سيبويه في حذف الألفات قبل علامتيّ التثنية؛ لأنه لا يجوز التقاء ساكنين.

ثانياً: الاشتقاق:

قسم علماء اللغة الاشتقاق إلى قسمين، وهما:

الأكبر وهو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد، نحو: القول، والقلو، والولق، والوقل، واللون. على معنى الخفة والسرعة⁽²⁾.

أما **الأصغ**ر فهو إنشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه كأحمر والحمرة، هذا الاشتقاق أثبته الجمهور في أن بعض الكلمة، قد تشتق من بعض⁽³⁾.

قال السيوطي: "واختلفوا في الاشتقاق الأصغر، فذهب الخليل وسيبويه والمازني والمبرد والزجاج، والكسائي والفراء وثعلب إلى أن الكلم بعضه مشتق، وبعضه غير مشتق⁽⁴⁾.

وذهبت طائفة إلى أنه لم يشتق من شيء، بل كل أصل⁽⁵⁾ ومنهم ابن جني فقد ذكر في كتابه على أن الاشتقاق الأصغر، هو: "أن تأخذ أصلا من الأصول لتجمع بين معانيه حتى وإن اختلفت صيغة مبانيه"⁽⁶⁾ وقد ذكر لنا مثالا كتركيب (س ل م) حيث قال: "فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو سلم ويسلم، وسالم وسلمان، وسلمى والسلامة، والسليم: اللديغ أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة"⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج6/ ص150، ارتشاف الضرب، ج1/ ص394.

⁽²⁾ الخصائص، ج1/ ص ص5-13.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج6/ ص230.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج6/ ص231، ارتشاف الضرب، ج1/ ص23.

⁽⁵⁾ المزهر ، للسيوطي، ج1/ ص348.

⁽⁶⁾ الخصائص، ج2/ ص134.

⁽⁷⁾ المرجع السابق، ج2/ ص134.

وذهبت طائفة أخرى، إلى أن كل كلمة مشتقة من الأخرى، ونسب هذا القول للزجاج وأن سيبويه كان يراه⁽¹⁾.

وقال أبو حيان: واعلم أنه يعرض في اللفظ المشتق تغييرات وهي (2):

- 1- زيادة حركة كعلم من عِلْم.
- 2- زيادة حرف كجاذع من جذع.
- -3 زیادة حرکة وحرف کضارب من ضرب.
 - 4- نقص حركة كفرس من الفرس.
- 5- نقص حرف كنبت من النبات وخرج من الخروج.
 - 6- نقص حركة وحرف كنزًا من النزوان.
- 7- نقص حركة، وزيادة حرف كغضبي من الغضب.
 - 8- نقص حرف، وزيادة حركة كحرم من الحرمان.
- 9- زيادة حركة وحرف، ونقصان حركة وحرف نحو: استنوق من الناقة.

فالعين في الناقة ساكنة وفي استنوق متحركة، والفاء في الناقة متحركة، وفي استنوق ساكنة، والتاء في الناقة مفقودة، وفي استنوق مفقودة، والسين في الناقة مفقودة، وفي استنوق موجودة "(3).

وفيما يلى أمثلة على الاشتقاق من القرآن وأقوال العرب:

1-قال تعالى: "وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانِ (7) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ(8) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (9)"(4).

الكلمات التي تحتها خط " الميزان والوزن" هاتان الكلمتان فيهما تناسب في اللفظ والمعنى وتركيب الحروف مع اختلاف الصيغة، فالكلمة الأولى في صيغة اسم الآلة التي بمعنى آلة توزن الأشياء، والكلمة الثانية في صيغة المصدر الذي بمعنى هيئة الموازنة.

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج6/ ص231، ارتشاف الضرب، ج1/ ص23.

⁽²⁾ ارتشاف الضرب، ج1/ ص23.

⁽³⁾ المزهر ، ج1/ ص ص248–249.

⁽⁴⁾ سورة الرحمن، الآية: 7-8-9.

لذلك إذا أردنا أن نبحث عن الاشتقاق في القرآن، علينا أن نهتم جيدا في تناسب اللفظ والمعنى وتركيب الحروف مهما اختلفت الصيغة؛ لأن ذلك يسهل علينا فهم الاشتقاق الأصغر.

2- أما قول العرب فقد ورد قول امرئ القيس في معلقته إذ يقول:

وتضحى فتيتُ المِسكِ فوق فراشها نؤومَ الضّحى لم تَنْتُطِقْ عن تفضّل (1)

الاشتقاق هنا في: "تضحى" وهي فعل، و "الضحى" وهي مصدر. فالاشتقاق - هنا -أضفى جرسا موسيقيا للبيت.

3- ويقول الحارث بن حلزة:

أَجِمَعُ وا أَمرَهُ م عِ شَاءً فَلَمَّ ا أَصبَحُ وا أَصبَحَت لَهُم ضَوْضَاء (2)

يكمن الاشتقاق – هنا – في "أصبحوا وأصبحت" فالأولى بمعنى الإصباح وهو النهار، وهو فعل تام، والثاني فعل ناقص بمعنى بدأت.

⁽¹⁾ شرح المعلقات، أبو عبد الله الحسين الزوزني، ص698.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص373.

الفصل الثاني موقف السيوطي من أبي عثمان المازني

- ❖ المبحث الأول: موافقات الإمام السيوطي لآراء المازني.
 - * المبحث الثاني: اعتراضات السيوطي لآراء المازني.
- ❖ المبحث الثالث: أثر آراء المازني في كتاب همع الهوامع من خلال جدول إحصائي.

مقدمة:

يعد السيوطي أحد نحاة المدرسة المصرية، حيث قامت مؤلفاته على ما اعتمدت عليه المدرسة من الانتقاء من المدارس النحوية البصرية، الكوفية، البغدادية، الأندلسية، والشامية.

وقد بدأ النحو بصرياً على يد أبي الأسود الدؤلي وأخذ ينمو شيئاً فشيئاً، ويتطور حيناً بعد حين إلى أن تسلم قيادة الدراسات النحوية الخليل بن أحمد، وتلميذه سيبويه، فعلى يديهما تطورت مسائله ونضجت علله(1).

ثم ظهر بعد ذلك نحاة الكوفة وعلى رأسهم أبو جعفر الرؤاسي ومن جاء بعده، حتى انتهى الأمر إلى الكسائي والفراء وثعلب الذين نافسوا نحاة البصرة، وجرت بينهم المناظرات فنشأت المدرسة الكوفية بعد أن كانت المدرسة البصرية قد تطورت ووصلت إلى القمة، من حيث استقرار ونضج القواعد النحوية، فالكوفة تعتبر من حيث العمر الزمني متأخرة في ميدان النشاط النحوي حيث اشتغل علماؤها بالدراسات القرآنية، وعلم الأنساب ورواية الأشعار، والملح في حين كانت البصرة قد سبقتها إلى دراسة علم النحو بنحو قرن من الزمن.

ومن ثم جاءت المدراس الأخرى البغدادية، والأندلسية، والشامية إلى أن وصلت المدرسة المصرية التي ينتمي إليها السيوطي وعلى الرغم أنه – السيوطي – من نحاة المدرسة المصرية، إلا أنه اعتمد على الانتقاء من مدارس النحو دون الالتزام بمدرسة بعينها، فقد اعتمد في منهجه على الأخذ من نحاة البصرة ومن نحاة الكوفة والمدارس الأخرى، ولكنه لم يكن ناقلاً فحسب، وإنما كان يبدي رأيه في كثير من المسائل سواء بالقبول أو بالرفض حتى وإن سكت عن القليل منها فقد كان له رأيه المستقل.

فنجده هنا في كتابه "همع الهوامع" لم يتعصب لرأي بعينه، ولكنه كان يجنح إلى الوسطية بين البصريين والكوفيين، بل وجدناه في كثير من الأحيان يرتضي مذهب من أحسن الاستشهاد، ثم التعليل، والاحتجاج أياً كان، بيد أن الآراء التي ناقشها قد وافق فيها البصريين أكثر مما وافق الكوفيين ولكن نجده هنا قد خالف المازني أكثر مما وافقه وكان الراجح لدى الباحثة رأي السيوطي وسنرى ذلك واضحا في المباحث الآتية.

¹² طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، ج1 ص

المبحث الأول موافقات السيوطي لآراء المازني

المسألة الأولى: إعراب المضارع المتصل به ألف الاثنين أو وإو الجماعة

ذكر السيوطي في الباب السادس من أبواب النيابة عن الفعل المضارع وذلك إذا اتصل به ألف اثنين كه "يقومان الزيدان" أو ضميراً كه "الزيدان يقومان" أو واو جمع كه "يقومون الزيدون"، أو "الزيدون يقومون" (1).

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن إعراب الأفعال " يقومان، ويقومون وتقومين " بحركات مقدرة على الأحرف⁽²⁾.

أما الأخفش ووافقه المازني فذهبا إلى أن الإعراب بحركات مقدرة على ما قبل الحروف الثلاثة في نحو يقومان، يقومون، وتقومين، والنون دليل عليها؛ لأنها تحذف في حالتي الجزم والنصب، لذلك فهي ليست علامة إعراب⁽³⁾.

أما المبرد فقد وافق أستاذه المازني على أنها حركات مقدرة تدل على الإعراب وليس هي الإعراب، فينبغي أن الإعراب، حيث قال: "والقول الذي نختاره ونزعم أن الألف إذا كانت حرف إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال في زيد ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في الحرف"(4).

قال السيوطي: "وقيل: الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون، والدليل عليها قول الأخفش والمازني، والسهيلي، وردّه ابن مالك بعد الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له"(5).

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج1/ ص175.

⁽²⁾ الكتاب، ج1/ ص4.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج1/ ص176.

⁽⁴⁾ المقتضب، ج2/ ص152.

⁽⁵⁾ همع الهوامع، ج1/2 ص

ولم يعلق السيوطي على ذلك، والراجح لدى الباحثة قول الجمهور بأنها تعرب بالثبوت؛ أي: ثبوت النون في حالة الرفع وحذف النون في حالتي النصب والجر.

المسألة الثانية: المضمر

مجيئ بعض الضمائر المتصلة بالأفعال مرفوعة على أنها فاعل

قال السيوطي: هذا مبحث المضمر ويسمى الكناية *، قسمان متصل ومنفصل، فالأول تسعة ألفاظ: منها لا يقع إلا مرفوعاً، وهي خمسة ألفاظ:

أحدها: التاء المفردة، وهي مضمومة للمتكلم، ومفتوحة للمخاطب، ومكسورة للمخاطبة.

الثاني: النون المفردة، وهي لجمع الإناث، مخاطبات وغائبات، نحو: اذهبن يا هندات، والهندات ذهبن، وهي مفتوحة أبداً "(1).

الثالث: الواو لجمع الذكور، مخاطبين أو غائبين، كما ضربوا، وضربوا، ويضربون وتضربون.

الرابع: الألف للمثنى مذكراً كان، أو مؤنثاً، مخاطباً أو غائباً كما ضربا، وضربا، ويضربان، وتضربان، وتضربان.

الخامس: الياء وهي للمخاطبة، نحو: اضربي، وأنت تضربين.

وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في "قامت" لها ضمائر، والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه رأي المازني ووافقه الأخفش⁽²⁾.

وعلل السيوطي شبهة المازني "أن الضمير لما استكن في فعل، فعلت، استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق، كما جيء بالتاء في فعلت للفرق "(3).

^{*} الكناية هو لفظ يعتمد على معنيين واحد ظاهر غير مقصود، وآخر مخفي وهو المقصود، وهي مصطلح كوفي ويقابله في مدرسة البصرة مصطلح المضمر أو الضمير.

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج1/ ص194.

⁽²⁾ المرجع السابق، ج1/ ص194.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج1/ ص195.

وهنا نجد السيوطي قد وافق المازني في رأيه.

المسألة الثالثة: الضمير في "إيّا" المنصوب على المفعولية

قال ابن مالك:

وذو انتِصَابٍ في انفِصَال جُعِلا إيَّايَ والتفريع ليسَ مُشْكِلَا(1)

ذكر السيوطي النوع الثاني من المضمر المنفصل، حيث قال: "ما للنصب وهو لفظ واحد، وذلك "إيّا" ويليه ما يراد من متكلم، أو مخاطب أو غائب إفراداً وتثنية وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً، فيقال: إياي، إيانا، إياك، إياك، إياك، إياك، إياك، إياك، إياك، إياكا، إياها، إياها، إياهما، إياهم، إياهن "(2).

وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في، أنت، أنتما، أنتم، أنتن، وكاللواحق في اسم الإشارة، وهذا مذهب سيبويه، والفارسي، وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو "إيّا" لظهور الإضافة في قولهم " فإيّاه وإيّا الشواب"(3).

ذهب الزجاج إلى أنه: "اسم مظهر وخص بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنها في موضع جر بالإضافة" (4) وهناك شواهد من القرآن على "إيّا" وهي كثيرة منها قوله تعالى:

-1 المَّاكَ نَعْبُدُ والمَّاكَ نَسْتَعِينً $^{(5)}$.

-2 "وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقِ نَحْنُ نَرْزُقِهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلُهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرا-2

3- وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ "(7).

⁽¹⁾ ألفية ابن مالك في النحو والصرف، أبو عبدالله جمال الدين ببن مالك الأندلسي، ص 12.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج1/ ص211.

⁽³⁾ الكتاب، ج1/ ص(3)

⁽⁴⁾ معانى القرآن، ج1/ ص48.

⁽⁵⁾ سورة الفاتحة، الآية: 5.

⁽⁶⁾ سورة الإسراء، الآية: 31.

⁽⁷⁾ سورة البقرة، الآية: 172.

ومما سبق يتضح لدى الباحثة موافقة السيوطي للمازني وذلك من خلال قوله: " ذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك" وهذا يدل على أن "إيّا" مضافة لما بعدها في نحو: إيّاه، وإيّاي، وكما أننا نرى أن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها لكونها معرفة، فلا يجوز إضافتها لغيرها.

المسألة الرابعة: تجويز المازني أن تكون الجملة الواقعة صلة دعائية

قال ابن مالك:

وَجُمْلَةً أَوْشِبِبْهُهَا الَّذِي وُصِل بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ (1)

ذكر السيوطي "تجويز المازني أن تكون الجملة الواقعة صلة دعائية، إذا كانت بلفظ الخبر نحو: الذي يرحمه الله زيد، وجوّز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي، نحو: الذي أضربه أو لا تضربه زيد (2) ووافقه أبو حيان حيث قال: "ومقتضى مذهب الكسائي موافقته بل أولى، لما فيها من صيغة الخبر "(3).

قال ابن يعيش: "وقوله من الجمل التي تقع صفات، يريد من الجمل التي توضح التي توضح وتبين، وهي الجمل المتمكنة في باب الخبر، وصح فيها أن يقال: فيه صدق، أو كذب، وجاز أن تقع صفة النكرة⁽⁴⁾.

فأما الاستفهام فلا يجوز أن يوصل به: "الذي، وأخواتها" ولا يجوز "جاءني الذي أزيدٌ أبوه قائم" وكذلك الأمر والنهي، لما ذكرناه من أنها لا تقع صفة للنكرة إن كان تحتمل الصدق والكذب"(5).

⁽¹⁾ ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 14.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج1/ ص295.

⁽³⁾ التذييل والتكميل، ج3/ ص7.

⁽⁴⁾ شرح المفصل، ج2/ ص388.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج2/ ص388.

ولم يعلق السيوطي على ذلك في هذه المسألة، لذا تجد الباحثة أنه قد وافق المازني فيما ذكرناه.

المسألة الخامسة: الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل

اختلف النحاة في الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل من حيث حذف المفاعيل التي بعدها إلى عدة أوجه.

قال السيوطي: "يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها بدليل قولك: أأعلمت زيداً بكراً قائماً؟(1).

وذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز حذف المفعولين الثاني والثالث والاقتصار على المفعول الأول⁽²⁾، وقد خصص لذلك باباً في كتابه حيث قال: "هذا الباب يتعداه فعله غلى ثلاثة مفاعيل ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثلاثة؛ لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله معنى، وذلك قولك: أرى الله بشراً زيداً أباك، ونبأت زيداً عمراً أبا فلان، وأعلم زيداً عمراً خيراً منك"(3).

أما المازني فقد ذهب إلى جواز حذف المفعولين الثاني والثالث والاقتصار على المفعول الأول فيجوز أن تقول "أعلمت زيداً".

وقد وافق السيوطي المازني حيث قال: "أما الاقتصار، وهو الحذف لغير دليل ففيه مذاهب أحدهما وعليه الأكثر منهم المبرد وابن كيسان ورجحه ابن مالك: ويجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين أو حذف الآخرين بشرط ذكر الأول كقولك:" أعلمت كبشك سمينا بحذف المُعلَم، أو علمت زيداً بحذف الثاني والثالث إن لم يخل الكلام من فائدة بذكر المُعلَم به في الصورة الأولى والمُعلم به في الصورة الثانية"(4).

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج2/ ص250.

⁽²⁾ الكتاب، ج1/ ص41.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج1/ ص41.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج2/ ص250.

وترجح الباحثة هنا رأي المازني ومن تبعه؛ لعدم وجود مانع يمنع ذلك؛ لأنه لا خلاف بين النحويين في جواز حذف المفاعيل الثلاثة والاقتصار على الفاعل، لذلك لا يجوز أن نقول: "أعلمت زيداً" ولا تريد أكثر من أن تعلم أنه قد وقع منك إعلام الشخص المذكور.

المسألة السادسة: عامل الحال إذا كان أفعل التفضيل

اختلف النحاة في عامل الحال وذلك فيما قاله النحاة: "هذا بُسراً أطيب منه رطباً" "وزيد قائماً أحسن منه قاعداً".

ذهب المازني إلى أن أفعل التفضيل هي العامل في الحالين، فبسرا حال من المستكن في (أطيب)، ورطبا حال من الضمير فيه، والعامل فيهما أطيب⁽¹⁾، ونسب هذا القول إلى سيبويه واختاره أبو حيان⁽²⁾. وذهب المبرد إلى "أنهما منصوبان على إضمار كان التامة والتقدير: هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا كان رطبا "(3)، وذهب الزجاج في قوله: " أنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه، لئلا يقع التباس، ولا يعلم أيهما المفضل، فلذا قدم المفضل، وأخر المفضل عليه "(4).

قال السيوطي: "بل وجب على الأصح توسط أفعل بين حالين، وإنما يجيئان معه لمختلفي حال، أو ذات، والأصح أنه يعمل فيهما "(5).

وهنا نجد في هذه المسألة أن جلال الدين السيوطي قد وافق المازني وسكت عنه.

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج4/ ص31.

⁽²⁾ ارتشاف الضرب، ج3/ ص257.

⁽³⁾ المقتضب، ج3/ ص ص250-251.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج4/ ص30.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج4/ ص30.

المسألة السابعة: تمييز الجملة

ذهب النحاة إلى أن ناصب التمييز يتعين في قولين، هما⁽¹⁾:

الأول: ما ذهب إليه سيبويه والمازني، ومن تابعهما من النحاة، إلى أن ناصب التمييز تقدمه من فعل وشبهه لوجود أصل العمل له.

الثاني: صححه ابن عصفور أن العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه.

ذكر السيوطي قوله: "وفي ناصب الجملة قولان، أصحهما ما فيها من فعل وشبههه، لوجود ما أصل العمل له وعليه سيبويه والمازني والمبرد⁽²⁾.

مما يدلل في هذه المسألة على موافقة السيوطي للمازني وذلك يتضح حينما سكت عنه.

المسألة الثامنة: توكيد المحذوف

قال السيوطي: "في توكيد المحذوف خلاف"(3).

اختلف النحاة في توكيد المحذوف، فأجاز الخليل وسيبويه والمازني، توكيد المحذوف فيقال في الذي ضربته نفسه زيد فيقول: الذي ضربت نفسه زيد؛ أي ضربته (4).

ومنع الأخفش والفارسي وابن جني وصححه أبو حيان بأنه لا يجوز الفصل بين التوكيد والمؤكد بما ليس بينهما علاقة؛ لأن التوكيد بابه الإطناب، والحذف للختصار، فتدافعا؛ لأنه لا دليل على المحذوف؛ ولأن إجازة ذلك تحتاج إلى سماع عن العرب.

ولم يعلق السيوطي هذا على هذه مما يدل على موافقته للمازني.

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج4/ ص67.

⁽²⁾ المرجع السابق، ج4/ ص69.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج5/ ص205.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج5/ ص205.

المسألة التاسعة: إبدال ألف المبنى همزة

قال السيوطي: "ويجوز إبدال ألف المبني همزة، وإقرارها ولحوق الهاء، وإبدال الألف مطلقاً همزة أو ياء، أو واو لغة" (1).

والمختار وفاقاً للمازني والمبرد وابن عصفور، وخلافاً للجمهور الوقف على (إذن) بالنون، وفي (كائن) خلف، وترد نون (لم يك)، ومنع القراء ذلك.

مما يدل على موافقة السيوطي للمازني.

المسألة العاشرة: الاشتقاق الأصغر

قال السيوطي في الاشتقاق الأصغر: "إنشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه وهذا الاشتقاق اليضيّا- فيه خلاف"(2).

ذهب الخليل وسيبويه والمازني والمبرد وغيرهم إلى أن الكلم بعضه مشتق، وبعضه غير مشتق⁽³⁾.

وذهب طائفة من متأخري أهل اللغة، أن الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجاج (4).

وزعم قوم من أهل النظر أن الكلم كله أصل، وليس منه شيء اشتق من غيره (5) منهم ابن جني فقد ذكر في كتابه على أن الاشتقاق الأصغر، هو: "أن تأخذ أصلا من الأصول لتجمع بين معانيه حتى وإن اختلفت صيغة مبانيه (6) وقد ذكر لنا مثالا كتركيب (س ل م) حيث قال:

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج6/ ص199.

⁽²⁾ المرجع السابق، ج6/ ص231.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج6/ ص231.

⁽⁴⁾ الخصائص، ج1/ ص248.

⁽⁵⁾ همع الهوامع، ج6/ ص233.

⁽⁶⁾ الخصائص، ج2/ ص134.

"فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو سلم ويسلم، وسالم وسلمان، وسلمى والسلامة، والسلامة، والسلامة السلامة السلامة

ولم يعلق السيوطي على هذه المسألة مما يدل على موافقته للمازني.

⁽¹⁾ الخصائص، ج2/ ص134.

المبحث الثاني المبدئ المازني المازني المازني

المسألة الأولى: الخلاف في الإعراب والبناء

ذكر السيوطي أنواع الإعراب أربعة، الرفع والنصب والجر والجزم خلافاً للمازني والكوفيين، حيث قال: "أنواع الإعراب أربعة: الرفع، وهو إعراب العمد، والنصب وهو إعراب الفضلات، والجر لما بين العمدة والفضلة؛ لأنه أخف من الرفع، وأثقل من النصب، والجزم: خلافاً للمازني في قوله: إنه ليس بإعراب، وإنما هو يشبه الإعراب "(1).

ذهب سيبويه إلى أن علامات الإعراب أربعة، وهي النصب والجر والرفع والجزم، وقد ذكر ذلك في باب مجاري أواخر الكلم في العربية حيث قال: "وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والرفع والخفض والجزم؛ أي: النصب بالفتحة والرفع بالضمة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون"⁽²⁾.

أما المازني فذهب إلى أن أنواع الإعراب ثلاثة: الرفع والنصب والجر وأن الجزم ليس من الاسم حتى يحمل عليه المضارع، بمعنى أن الجزم قطع الإعراب، أي: جزم الفعل المضارع هو قطع الإعراب عنه، فالفعل المضارع يعرب إذا وقع موقع اسم، مثل: مررت برجل يقوم والتقدير: مررت برجل قائم، وكذلك محمد ينطلق، والتقدير: محمد منطلق وقد وقع الفعل موقعاً لا يقع فيه الاسم فرجع إلى أصله وهو البناء(3).

قال السيوطي: "وخص بالجزم بالفعل؛ ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة والجر، ليكون لكل وجه من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب"(4)؛ أي: الاسم له الرفع والنصب والجزم.

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج1/ ص64.

⁽²⁾ الكتاب، ج1/ ص20.

⁽³⁾ ارتشاف الضرب، ج2/ ص835.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج1/ ص65

ومن هنا نرى بوضوح معارضة السيوطي للمازني، حيث إنه ذكر أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجر، والمتبعد والنصب والجر، والمتبعد الجزم.

مما يدل على مخالفة السيوطي للمازني.

المسألة الثانية: الخلاف في إعراب الأسماء الستة

قال ابن مالك:

وَارْفَعْ بَواهِ وانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأسْمَا أَصِفْ (1)

ذكر السيوطي: الخلاف في إعراب الأسماء الستة وهي على عدة مذاهب:

أحدها: مذهب جمهور البصريين وغيرهم من المتأخرين وهو "أن هذه الحروف الثلاثة الألف والواو والياء نيابة عن الحركات"(2).

الثاني: مذهب سيبويه وابن مالك أنها معربة بحركات مقدرة من الحروف، وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبُوك، فأصله أبُوك، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فأصحبت أبوك، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت، وإذا قلت: رأيت أباك، فأصله أبوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا فأصبحت أباك، وإذا قلت: سلمت على أبيك، فأصلها أبوك ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصارت على أبوك فاستثقلت الكسرة على الواو، فحذفت وسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء(3).

ونظير ما سبق من الشعر قول الشاعر:

إنَّ أباها وأباء أباها قد بلغا في المجد غايتاها (4)

⁽¹⁾ ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص10.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج1/ ص123.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج1/ ص124.

⁽⁴⁾ شرح ابن عقيل، ج1/ ص51.

الشاهد هنا: (أباها) الثانية وهي في موضع جر، فأعربت مضاف إليه مجرور بالكسرة مقدرة على الألف، وهي مضاف والهاء مضاف إليه، أيضاً: (غايتاها) أعربت مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر على لغة من يلزم المثنى الألف وهي مضاف والهاء في محل جر مضاف إليه.

الثالث: مذهب المازني أنها معربة بالحركات قبل الحروف، وجاءت الحروف إشباعاً لذلك، حيث ورد الإشباع إلى أنه للضرورة الشعرية، كما قال الشاعر:

وأننى حيثما يَثْنِى الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فَأَنْظُورُ (١)

الشاهد هنا: "فَأَنْظُرُ " فأشبع الضمّ حتى تولد منها الواو.

قال السيوطي: وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب" ترفع بالواو وتنصب وتجر الياء"(2).

مما يدل على مخالفة السيوطي للمازني، والراجح لدى الباحثة في هذه المسألة رأي الجمهور في أن الأسماء الستة ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، كما هو معروف في القواعد النحوية.

المسألة الثالثة: الخلاف في المثنى وجمع الذكر السالم

قال ابن مالك:

وَارْفَعْ بِواوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُـذْنِب (3)

اختلفت آراء النحاة في هذه المسألة، منهم ابن مالك، وقطرب، والزجاج والزجاجي على أن إعراب المثتى والجمع بالحروف المذكورة، وذهب سيبويه إلى: "أن الألف والواو والياء نفسها

⁽¹⁾ شرح الرضى على الكفاية، ج1/ ص78.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج1/ ص ص122-123.

⁽³⁾ ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص11.

حروف إعراب، فالإعراب بحركات مقدرة فيها"⁽¹⁾، ورأى الأخفش "أنها حركات مقدرة فيما قبلها وهي الدال من الزيدان، والزيدون، والزيدين"⁽²⁾، ورأى المازني "أنها ليست حركات إعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب"⁽³⁾، وذهب الكوفيون إلى: "أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب⁽⁴⁾؛ أي: أنها إعراب كالحركات التي تتغير بتغير موقعها.

أما السيوطي فقد عقب على ذلك بقوله: "وليس الإعراب في المثنى والجمع بمقدرة قبلها، أو فيها، أو بدلائل، أو بالبقاء والانقلاب خلافاً لزاعميها"(5).

ويتضح لنا في هذه المسألة مخالفة السيوطي للمازني وتبين لنا هذا من قوله: "أن الإعراب في المثنى والجمع ليس بمقدرة قبلها، أو فيها، أو بدلائل عليها، وإنما هي نفسها حروف إعراب. وترى الباحثة أن رأي سيبويه والسيوطي ومن تبعهم هو الأقرب إلى الصواب؛ لأن القواعد المشهورة في التثنية والجمع هي أنها ترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء.

المسألة الرابعة: الخلاف في أصل المرفوعات

اختلف النحاة في أصل المرفوعات، هل المبتدأ هو أصل والفاعل فرع منه أم العكس؟

ذكر السيوطي في مسألة الخلاف في أصل المرفوعات عدة مذاهب حيث قال: "اختلف في أصل المرفوعات فقيل: المبتدأ، والفاعل فرع منه، وعزى هذا القول إلى سيبويه (6) ووجهه أنه مبدوء به في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنه عامل ومعمول والفاعل معمول لا غير ووافقه المازني بأن أصل المرفوعات هو المبتدأ "(7).

⁽¹⁾ الكتاب، ج1/ ص18.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج1/ ص161.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج1/ ص162.

⁽⁴⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ ص34.

⁽⁵⁾ همع الهوامع، ج1/ ص161.

⁽⁶⁾ الكتاب، ج1/ ص23، حيث ذكر سيبويه أن المبتدأ هو الأصل يقوله: "واعلم أن الاسم أول (أحواله) الابتداء.

⁽⁷⁾ همع الهوامع، ج2/2 ص(7)

وقيل: "الفاعل أصل، والمبتدأ مرفوع عنه وعزى هذا القول للخليل، ووجهه: أنه عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ، فإنما رفع للتفريق بينه وبين المفعول به، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني"(1).

وقيل: كلاهما أصلان، وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرع عنه. واختاره الرضي $^{(2)}$ ، ونقله عنه الأخفش وابن السراج.

وقال السيوطي: "المبتدأ: اختلف هل هو أصل أو الفاعل؟ والمختار -وفاقاً للرضي - كل أصل "(3).

وهنا في هذه المسألة نرى أن جلال الدين السيوطي، يخالف في رأيه ما ذهب إليه أبو عثمان المازني في أن المبتدأ هو أصل المرفوعات، حيث ترى الباحثة أن رأي المازني هو الأقرب إلى الصواب.

المسألة الخامسة: تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً

ذكر السيوطي منع تأخير الخبر ووجوب تقديمه لأسباب عدة، وهي:

أولاً: أن يستعمل كذلك في مثل؛ لأن الأمثال لا تغير، كقولهم: " في كل وادٍ بنو سعد " (4)

ثانياً: أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ والمضاف إليه نحو: صبح أي يوم السفر وهذا رأي أبي حيان الأندلسي حيث قال: "يجب تقديم الخبر إذا كان حرف استفهام، نحو: أين زيدٌ؟ أو مضاف إليه، نحو: صبح أي يوم السفر؟"(5) ونظير ذلك من الشعر قول أبي تمام:

أَيْنَ الروايَة بَلْ أَيْنَ النُّجُومُ وَمَا صَاغُوه مِنْ زُخْرُفِ فيها ومنْ كَذِب(6)

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج2/ ص3.

⁽²⁾ شرح الرضى على الكفاية، ج1/ ص185.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج2/ ص3.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج2/ ص35.

⁽⁵⁾ ارتشاف الضرب، ج3/ ص1107.

⁽⁶⁾ شرح ديوان أي تمام، ج1/ ص33.

ثالثاً: أن يكون (كم) الخبرية، أو مضافاً إليها، نحو: كم درهم مالك، وصاحب كم غلام أنت.

رابعاً: أن يكون اسم إشارة ظرفاً، نحو: ثم زيد، وهنا عمرو. وقرئ (1) "ثم الله شهيد على ما يفعلون "(2) ووجه تقديمه القياس على سائر الإشارات، فإنك تقول: هذا زيد، ولا تقول: زيد هذا.

خامساً: أن يكون تقديمه مصححاً للابتداء بالنكرة وهو الظرف والمجرور والجملة كما سبق.

سادساً: أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير، نحو: "لله درك" فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه في التقديم، ومنه قوله -تعالى- "سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون"(3) وكذلك القول: سواءً علي أقمت أم قعدت" على أن المعنى: سواءً على القيام، وعدمه فمدخول الهمزة مبتدأ وسواء خبره قدم وجوباً؛ لأنه لو تأخر لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة، وقيل: "سواء" هو المبتدأ والجملة خبره. وقيل: هو مبتدأ، والجملة فاعل مغنٍ عن الخبر والتقدير: استوى عندى أقمت أم قعدت(4).

أما المازني والأخفش فقد جوزا تأخير الخبر، إذا كان أداة استفهام وعلى رأيهما يمكن القول، حالك كيف، المسير متى، والمسكن أين⁽⁵⁾. وهذا الرأي فيه إرباك لقواعد اللغة العربية؛ لأنه من المعلوم أن تقسيم الكلام إلى ما له الصدارة من الكلام، وما ليس له هذه الصدارة.

وعقب السيوطي على مسألة وجوب تقديم الخبر حيث قال:" ويمنع إن قدم مثلاً كتأخيره، أو كان الصدر خلافاً للأخفش والمازني" (6).

من هنا نلمح مخالفة السيوطي في رأيه مخالفة صريحة للمازني في رأيه.

⁽¹⁾ معاني القرآن للفراء، ج1/ ص446.

⁽²⁾ سورة يونس، الآية: 46.

⁽³⁾ سورة البقرة، الآية: 6.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج2/ ص35.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج2/ ص34.

⁽⁶⁾ المرجع السابق، ج2/ ص34.

المسألة السادسة: مجىء الخبر بعد مبتدأين

اختلف النحاة في هذه المسألة حول مجيء الخبر بعد مبتدأين.

يقول السيوطي: "ذهب سيبويه ووافقه المازني والمبرد إلى أننا إذا جئنا بعد مبتدأين بخبر واحد نحو: زيد وعمرو قائم" فإن المذكور هو خبر للأول وخبر الثاني محذوف أي: أن "قائم" هي خبر لزيد، وعمرو خبره محذوف"(1) ومنه قوله تعالى: "وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقٌ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ"(2).

ونظير ذلك قول الشاعر قيس بن الحطيم:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف (3)

الشاهد هنا (نحن) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ وخبره محذوف والتقدير (نحن راضون).

وذهب ابن السراج وابن عصفور إلى أنه العكس⁽⁴⁾ أي: قائم هي خبر للثاني، وأم خبر الأول محذوف.

ولم يعلق السيوطي على هذه المسألة بالقبول أو الرفض ولكن من خلال قوله: "وقال آخرون أنت مخير في تقديم أيهما شئت" (5)، اتضح لي أنه يخالف المازني والراجح لدى الباحثة رأي السيوطي؛ لأننا لو قدمنا هذا أو ذاك لا يختل المعنى وكلاهما جائز حيث يمكن القول "محمد" وعليّ قائم".

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج2/ ص39.

⁽²⁾ سورة التوبة، الآية: 62.

⁽³⁾ ديوان قيس بن الخطيم، ص 81.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج2/ ص39.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج2/ ص39.

المسألة السابعة: علامة بناء جمع المؤنث السالم بعد لا النافية للجنس

أجمع النحاة أن جمع المؤنث السالم من الأسماء المعربة بالحركات رفعاً بالضمة، ونصباً وجراً بالكسرة، وقد اختلف النحاة في وقوعه اسماً لـ (لا) النافية للجنس بأن التاء علامة نصبها الفتحة أم الكسرة؟ ومنهم من أجاز الوجهين.

قال السيوطي في باب جمع المؤنث السالم: "وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال:

الأول: وجوب بنائه على الكسر؛ لأنه علامة نصبه.

الثاني: وجوب بنائه على الفتح، وعليه المازني حيث قال: " أقول لا مسلمات لك بفتح التاء"⁽¹⁾ وعليه الفارسي.

الثالث: جواز الأمرين (2).

ذكر ابن جني أنه: "لم يجز أصحابه فتح هذه التاء في الجماعة، إلا شيئاً قاسه أبو عثمان المازني فقال: أقول "لا مسلمات لك" بفتح التاء، وعلل قوله " أن الفتحة ليس له (مسلمات) وحدها وإنما هي لها وله (لا) قبلها(3).

وأجاز ابن مالك الوجهين حيث قال:" يروي بكسر التاء وفتحها، والفتح أشهر، وبالوجهين أسطاً (⁽⁴⁾).

وأنشد قول الشاعر:

لا سابغات، ولا جَاأُواءَ باسِلَةً تقى المَثُونَ، لَدَى استِيفاءِ آجال (5)

⁽¹⁾ الخصائص، ابن جني، ج3/ ص305.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج2/ ص200.

⁽³⁾ الخصائص، ابن جني، ج3/ ص305.

⁽⁴⁾ شرح التسهيل، ج2/ ص55.

⁽⁵⁾ همع الهوامع، ج2/2 ص201، قائل البيت مجهول.

الشاهد هنا (لا سابغات) حيث وقع جمع المؤنث السالم اسما لـ لا، فجاز فيه البناء على الفتح أو البناء على الكسر نيابة عن الفتح، وقد روي البيت بالوجهين⁽¹⁾.

قال السيوطي: "جواز الأمرين وهو الصحيح للسماع عن العرب، وعقب على ذلك بوجهين من الشعر وهما:

قول الشاعر سلامة بن جندل التميمي:

أَوْدَى الشَّبابُ الَّـذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُـهُ فيه نلدذٌ ولا لدِّاتِ للشَّـيب(2)

والثاني هو قول الشاعر:

لا سابغات، ولا جَاأُواءَ باسِلَةً تقى المَنُونَ، لَدَى استِيفاءِ آجالِ(3)

وهنا نرى بوضوح مخالفة جلال الدين السيوطي لأبي عثمان المازني حيث إن المازني أجاز نصب جمع المؤنث السالم على الفتح أما السيوطي فقد أجاز الوجهين وهو الصواب.

المسألة الثامنة: جواز النصب على المفعول معه

قال السيوطي: "مسائل هذا الباب بالنسبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام $^{(4)}$:

الأول: ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب على المفعول معه، وهو ألّا يتقدم الواو إلا مفرداً وذلك نحو: " أنت أعلم وذلك نحو: " أنت أول يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو: " أنت أعلم ومالك" والمعنى: بمالك، وهو عطف على أنت ونسبة العلم إليه مجاز.

الثاني: ما يجب فيه النصب ولا يجوز فيه العطف⁽⁵⁾ وذلك أن تتقدم الواو جملة اسمية، أو فعلية متضمنة معنى الفعل وقبل الواو ضمير متصل مجرور، أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو (مالك

⁽¹⁾ الأشموني، ج1/ ص335.

⁽²⁾ المرجع السابق، ج2/ ص334.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج2/2 س البيت مجهول.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج3/ ص241.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج3/ ص241.

وزيداً) و (ما شأنك وزيداً) فيتعين النصب على المفعول معه، ولا يجوز العطف لامتناعه إلا في الضرورة وعليه ما جاء في قول الشاعر:

فمالك والتادد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال(1)

الشاهد هنا: (التلدد) حيث أعربت مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره.

الثالث: ما يختار فيه العطف مع جواز النصب وذلك أن يكون المجرور ظاهراً أو ضميراً منفصلاً نحو: ما شأن عبدالله وزيد، وما أنت وزيد" فالأحسن جر زيد في الأول ورفعه في الثاني، لا مكان للعطف وهو الأصل⁽²⁾.

الرابع: ما يختار فيه النصب مع جواز العطف، وذلك أن يجتمع شروط العطف لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو: لا يعجبك الأكل والشبع، أي: الشبع لأن النصب بين مراد المتكلم والعطف لا بينه.

وذهب المازني إلى جواز العطف على الأول بتضمين العامل معنى يتسلط به على المتعاطفين، واختاره الجرمي حيث قال:" يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحو: أكلت خبزاً ولبناً"(3).

الخامس: ما يجوز فيه العطف، والمفعول به على السواء، وذلك إذا أكد ضمير الرفع المتصل نحو: "ما صنعت أنت وأباك"، ونحو: "رأسه والحائط" أي: "خل" أو "دع"⁽⁴⁾.

ونرى السيوطي في هذه المسألة يخالف المازني حيث قال:" العطف بعد مفرد"، أما المازني فقد قال: "لا يجوز في العطف ما يجوز في الأفراد"، مما يدل على مخالفة السيوطي للمازني.

⁽¹⁾ شرح التسهيل، ج2/ ص ص257–258.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج8/ ص242، ارتشاف الضرب، ج8/ ص387.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج3/ ص242.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج3/ ص243.

المسألة التاسعة: القول في هاء التنبيه في " يا ايها الرجل"

ذكر السيوطي: "وقيل إن (هاء) التنبيه في يا أيه الرجل ليست متصلة بـ (أي) بل مبقاه من اسم الإشارة. والأصل (يا أي هذا الرجل)، ف (أيّ) منادي ليس بموصوف، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان إبهامه، وحذف "ذا" اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها"(1).

ذهب سيبويه إلى أن أيّ بمنزلة (هذا) حيث قال في كتابه: "واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُتزَل منزلة أيّ، وهي هذا وهؤلاء وأولئك، وما أشبهها"(2)، فعندما تقول: يا هذا الرجل، ويا هذان الرجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحدة؛ لذلك لا تستطيع أن تقول: يا أيّ، ولا يا أيها وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: يا رجلً"(3).

أما الأخفش فذهب إلى أن: "أي موصولة والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة "أي" ورده المازني، بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية، ورده ابن مالك –أيضاً – بأنه لو صح ما قال لجاز ظهور المبتدأ⁽⁴⁾.

وأجاز أبو حيان بأن له أن يقول: "إنهم التزموا حذفه في هذا الباب؛ لأن النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه خلاف غيره (5).

وردّه الزجاج بأنها لو كانت موصولة لوجب ألا تضم؛ لأنه لا يبنى في النداء ما يوصل؛ لأن الصلة من تمامه.

ورد السيوطي على قول المازني في أن، أي: لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية، حيث قال: "وأجيب بأن ذلك لا يلزم، إذ له أن يقول: "إنهم التزموا فيها ضرباً من الصلة، كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على رأيكم".

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج3/ ص52.

⁽²⁾ الكتاب، ج2/ ص189.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج2/ ص188.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج3/ ص52.

⁽⁵⁾ ارتشاف الضرب، ج5/ ص2367.

مما يدل في هذه المسألة على أن السيوطي قد خالف المازني في رأيه.

المسألة العاشرة: التوسط بين المستثنى منه وصفته

قال السيوطي أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو: ما مررت بأحد إلا خير منك فيجوز فيه الاتباع بدلاً، والنصب على الاستثناء كالمتأخر (1).

ذهب سيبويه: "أنه لا يجوز في المستثنى النصب على الاستثناء، أو الاتباع على البدل إذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته (2) من نحو:

- ما جاءني أحدٌ إلا زيداً خير منك.
 - ما قام القوم إلا زيداً.
- ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ خير منك.

وذهب المازني إلى اختيار النصب، بل وجوبه، ونقل عنه موافقة سيبويه واختياره النصب.

والخلاف قائم إما على راي سيبويه؛ لأنك لم تقدمه على المستثنى، فالإبدال قائم، وإما على رأي المازني؛ لأنك جئت بصفة بعد المستثنى.

وذهب السيوطي إلى مخالفة المازني وذلك من خلال قوله: "والاتباع فيه هو المختار أيضاً مثله للمشاكلة، وهذا مذهب سيبويه (3)، واختلف النقل عن المازني".

وهنا نرى بأن الإمام جلال الدين السيوطي يقف معارضاً لرأي المازني حيث كان رأيه يقول: "والاتباع فيه هو المختار".

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج3/ ص257.

⁽²⁾ الكتاب، ج2/ ص336.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج2/ ص336.

المسألة الحادية عشرة: تقديم التمييز على عامله

تعددت آراء علماء النحو في تقديم التمييز على عامله، ما بين مؤيد لذلك وما بين معارض له:

أولاً: المنع، ذهب سيبويه ومن تابعه إلى منع تقديم التمييز على عامله، فلا يقال: نفساً طاب زيداً، كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد، وما ورد من ذلك فهو للضرورة (1)، ومنه ما جاء في قول الشاعر:

موطن الشاهد: (أنفساً تطيب) حيث تقدم التمييز على عامله "تطيب" مع أنه فعل متصرف، وحكم تقديم الحال الجواز بندرة عند سيبويه والجمهور (3).

ثانياً: الجواز، ذهب الجرمي والمازني والمبرد والكسائي إلى جواز تقديم التمييز على عامله بشرط كون الفعل متصرفاً (4)، ولقد استشهد لذلك ابن مالك بقول الشاعر:

موطن الشاهد: تقديم التمييز "نفساً" على عامله "تطيب" والأصل "تطيب نفساً".

قال السيوطي: وأما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزماً، بناء على أن الناصب له ليس هو الفعل، وإنما هو الجملة بأسرها، فإن كان الفعل جامداً، امتتع بإجماع. فلا يقال: "ما رجلاً أحسب زيداً كذا"، ولا رجلاً بزيد" كما يمتتع إذا كان عامله جامداً بإجماع.

وهنا نجد الإمام جلال الدين السيوطي يخالف أبا عثمان المازني في رأيه، في تقديم التمييز على عامله حيث إنه كان يرى المنع بإجماع إذا كان الفعل جامد، أما المازني فكان يرى جواز التقديم على العامل.

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج4/ ص71.

⁽²⁾ أوضح المسالك، ج2/ ص ص304- 305.

⁽³⁾ انظر: هامش أوضح المسالك، ج2/ ص305.

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج4/ ص41.

⁽⁵⁾ شرح التسهيل، ج2/ ص389.

المسألة الثانية عشرة: مسألة ربّ

ذكر السيوطي في مسألة ربّ آراء العلماء فيها عدة مذاهب $^{(1)}$:

الأول: أنها للتقليل دائماً، وهو قول الأكثر كسيبويه، والأخفش والمازني من البصريين والكسائي والفراء وهشام من الكوفيين، ومثال ذلك قول العرب: "ربّ أخ لك لم تلده أمك"

الثاني: للتكثير دائماً، وعليه الخليل وابن درستويه، ولم يذكر أنها تجيء للتقليل كقول العرب عند انقضاء رمضان " يا رب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه "(2).

الثالث: أنها للتقليل غالباً والتكثير نادراً (3)، وهذا رأي السيوطي.

الرابع: للتقليل قليلاً، وللتكثير كثيراً، واختاره ابن هشام في مغني اللبيب، حيث قال: "وليس معناها للتقليل دائما، خلافا للأكثرين، ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه، بل ترد للتكثير كثيرا، وللتقليل قليلا"(4).

وقد خالف السيوطي المازني في أن ربّ للتقليل دائماً حيث قال: "ثالثهما وهو المختار عندي (وفاقاً للفارابي) أبي نصر وطائفة أنها للتقليل غالباً، والتكثير نادراً (5).

ومن هنا اتضح لي مخالفة السيوطي للمازني.

المسألة الثالثة عشرة: مسألة حاشا

قال السيوطي: "وبحاشا، خلا، وعدا بالنصب أفعالاً جامدة (6)، قيل: بلا فاعل، والأصبح أنه ضمير البعض، وقيل: المصدر والجر حروفاً متعلقة كغيرها، أولاً كالزائد، أو محلها ك (غير) أقوال:

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج4/ ص174.

⁽²⁾ شرح الأشموني، ج2/ ص104.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج4/ ص175.

⁽⁴⁾ مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج1/ ص134.

⁽⁵⁾ همع الهوامع، ج4/ ص175.

⁽⁶⁾ المرجع السابق، ج3/ ص282.

ذهب سيبويه إلى أن حاشا "حرف يجر ما بعده كما تجر "حتى" ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء⁽¹⁾، وذلك قياساً على (حتى) التي هي حرف جر تجر ما بعدها كقول الشاعر:

حَاشَبَ الْمَلْحَ الْمَلْحَ الْمَلْحَ الْمَلْحَ الْمَلْحَ الْمَلْحَ الْمَلْحَ الْمَلْحَ الْمَلْحَ الْمُلْحَ اللَّهِ اللّ

وعقب السيوطي على مذهب سيبويه قائلاً: وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليتها، والعذر لسيبويه؛ إنه لم يحفظ النصب (بحاشا) لنقله، وإنما نقله الأخفش والفراء⁽³⁾.

أما المازني وبعض البصريين فقد وافقوا مذهب سيبويه، واختار ابن هشام في المغني: "أنها لا تتعلق كالحروف الزائدة؛ لأنها لا توصل معنى الاسم بل تزيله عنه، ولأنها بمنزلة إلا، وهي غير متعلق⁽⁴⁾، وقيل: موضعها نصب من تمام الكلام ك (غير) إذا استثنى بها، ومن شواهد النصب لها قول الشاعر:

حاشا قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين (5)

أما السيوطي قال: "إنها اسم مصدر مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم: "حاشا شه" بالتنوين كما يقال: "تنزيها شه وبراءة" وقراءة ابن مسعود: "حاشا الله" بالإضافة " ك معاذ الله".

مما يدل على مخالفة السيوطي للمازني.

المسألة الرابعة عشرة: العطف على الضمير المخفوض

قال السيوطي: "ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره؛ لورود ذلك في الفصيح بغير عود"(6)، قال تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ"(7) بالجر، وذلك استنادا إلى قراءة سبعية متواترة وهي قراءة محكمة قرأ بها حمزة بن حبيب الزيات في سورة النساء، وذلك بحر

⁽¹⁾ الكتاب، ج2/ ص349.

⁽²⁾ شرح شواهد المغني، ص368.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج3/ ص286.

⁽⁴⁾ مغنى اللبيب، ج1/ ص121.

⁽⁵⁾ همع الهوامع، ج3/ ص283.

⁽⁶⁾ المرجع السابق، ج5/ ص268.

⁽⁷⁾ سورة النساء، الآية: 1.

الأرحام عطفا على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض، كما أنها قراءة قرأ بها جماعة من كبار الصحابة والسلف الصالح من أمثال ابن عباس والحسن البصري⁽¹⁾، والنخعي وقتادة والأعشى⁽²⁾، وجملة القول كما يقول أبو حيان: " أنها قراءة متواترة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قرّاء الصحابة ك عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبي بن كعب "(3).

وذهب المازني وعليه البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض"(4)، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز قياساً على الضمير المنصوب(5).

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة واحدة، فإذا عطفت على الضمير المجرور، فكأنك عطفت على الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

ومنهم من تمسك بأن قال: أجمعنا على أنه لا يجوز عطف الضمير المجرور على المظهر المجرور، وهذا مذهب المازني⁽⁶⁾ فلا يجوز أن يقال: مررت بزيد وك"؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان، لا يدخل أحدهما إلا ما دخل في الآخر، فكما لا يجوز أن يقال: "مررت بزيد وك" لا يجوز مررت بك وزيد".

وذهب البعض بقولهم: "إنما قلنا ذلك؛ لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ شرح المفصل، ج3/ ص78.

⁽²⁾ تفسير البحر المحيط، ج3/ ص157.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج3/ ص157.

⁽⁴⁾ رأي المازني من هامش الكتاب، ج2/ ص381.

⁽⁵⁾ الأشباه والنظائر، للسيوطي، ج4/ ص157.

⁽⁶⁾ إعراب القرآن، للنحاس، ج1/ ص431.

⁽⁷⁾ الإنصاف، ج2/ ص467.

ولقد أورد ابن الأنباري رأي الكوفيين بقوله: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز قد جاء ذلك في قوله تعالى⁽¹⁾: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاعَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ"⁽²⁾ بالخفض أي: بجر الأرحام عطفاً على الضمير المخفوض به، وهي قراءة حمزة الزيات⁽³⁾.

أما ابن مالك فقد أشار إلى موافقته الكوفيون من خلال قوله:

وَعَـوْدُ خَافضٍ لَـدَى عَطْفٍ علـى ضَـمير خَفْضٍ لازمًا قَـدْ جُعـلاً

وليس عندي لأزمًا إذْ قَدْ أَتَى في النَّظْم وَالنَّثْر الصَّحيح مُثْبَتَا (4)

شرح البيت: أن عود الخافض – عند العطف على الضمير – أمر لازم عند النحاة؛ ولكنه ليس بلازم عند ابن مالك؛ لأن عدم إعادته قد ورد مثبتًا في النظم وفي النثر معًا، الوارِدَيْنِ عن العرب؛ أي: إنه أمْرٌ تؤيده الأمثلة الصحيحة نظمًا ونثرًا، وثُثْبِتُ أن إعادته ليست باللازمة (5).

ومن هنا نرى: بأن السيوطي قد خالف أبا عثمان المازني عندما قال: "ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره واستدل على ذلك بقوله تعالى: "وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَسُتُمْ لَهُ فِي العطف على ضميره واستدل على ذلك بقوله تعالى: "وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَسُتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ "(6)، حيث قالوا: إن كلمة "من" في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في "لكم".

وهنا يتضح لنا مما سبق مخالفة السيوطي للمازني، حيث إن السيوطي كان يحطب في حبل الكوفيين بخلاف ما كان المازني يسير على منهج البصريين في عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

⁽¹⁾ الإنصاف، ج2/ ص463.

⁽²⁾ سورة النساء، الآية: 1.

⁽³⁾ حجة القراءات، ص188، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ج1/ ص100-502، وإعراب القرآن الكريم، ج1/ ص431.

⁽⁴⁾ ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص42.

⁽⁵⁾ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج3/ ص354.

⁽⁶⁾ سورة الحجر، الآية: 20.

المسألة الخامسة عشرة: عطف الاسم على الفعل والعكس

أجاز النحاة عطف الاسم على الاسم نحو: "جاء زيد وخالد" ف خالد معطوف على زيد مرفوع مثله، وعطف الفعل على الفعل "جاء محمد وجلس" فالفعل جلس معطوف على الفعل جاء، وعطف الاسم على الفعل نحو قوله تعالى: "يُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَيْتِ مِنْ الْمَيْتِ مِنَ الْمَيْتِ مِنَ الْمَيْتِ مِنَ الْمَيْتِ مِنَ الْمَيْتِ مِنْ الْمَيْتِ مِنَ الْمِيْتِ مِنْ الْمَيْتِ مِنْ الْمَالِ اللَّهِ مِنْ الْمَيْتِ مِنْ الْمَيْتِ مِنْ الْمَيْتِ مِنْ الْمَيْتِ مِنْ الْمَيْتِ مِنْ الْمَيْتِ الْمَيْتِ مِنْ الْمَيْتِ مِنْ الْمَيْتِ مِنْ الْمَيْتِ مِنْ الْمَيْتِ الْمَاتِ مِنْ الْمَالِقِيْلِ الْمَالِقِيْلِ الْمَالِقِيْلِ الْمِنْ الْمَيْتِ الْمَالِقِيْلِ الْمَالِقِيْلِ الْمِنْ الْمِنْ الْمِيْلِقِيْلِ الْمِنْ الْمِيْلِقِيْلِ الْمِنْ الْمِنْ الْمَالِقِيْلِ الْمِنْ الْمَيْلِقِيْلِ الْمِنْ ا

أما المازني فقد منع عطف الاسم على الفعل وعكسه؛ لأن العطف أخذ التثنية فكما لا ينضم فيها فعل إلى اسم، كذلك لا يعطف أحدهما على الآخر⁽²⁾.

وما ذهب إليه المازني فسي المنع، ذهب إليه المبرد حيث قال: "اعلم أنك لا تعطف اسماً على اسم، ولا فعلاً على فعل في موضع من العربية إلا إذا كان مثله، بقولك: مررت بزيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، وأنا آتيك وأكرمك"(3)، وذهب ابن عصفور إلى عدم جواز عطف الاسم على الفعل أو العكس إلا في موضع يكون الفعل فيه في موضع اسم أو العكس، وقد ذكر ذلك في كتابه قائلاً: "ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا في موضع يكون الفعل فيه في موضع النم أو الاسم أو الأولى حيث قال: "فاذلك يجوز عطف الفعل على الاسم هنا فنقو: "جاءني الضارب وقام" و"قام زيد الذي ضربني وقائم"(5).

أما أبو حيان فقد أجاز عطف الاسم على الفعل أو العكس وذلك بقوله: "ويجوز عطف الفعل على الاسم كقوله تعالى: "يخرج الحر من الميت ومخرج الميت من الحي" ولا يكون ذلك إلا إذا كان كل واحد منهما في تقدير الآخر "(6).

⁽¹⁾ سورة الأنعام، الآية: 95.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج5/ ص272.

⁽³⁾ المقتضب، ج4/ ص387.

⁽⁴⁾ شرح الجمل، ابن عصفور، ج1/ ص248.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج1/ ص249.

⁽⁶⁾ ارتشاف الضرب، ج4/ ص2022.

وما ذهب إليه أبو حيان ذهب إليه ابن مالك الأندلسي في جواز عطف الفعل على الاسم وعكسه، وقد ذكر ذلك في كتابه: "ثم نبهت على جواز عطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل، إذا سهل تأولهما بفعلين أو اسمين "(1)، فمن عطف الفعل على الاسم في قوله تعالى: "أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ قَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ "(2)، ومن عطف الاسم على الفعل قوله تعالى: " يُخْرِجُ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَيِّةِ مِنَ الْمَيْةِ مِنَ الْمَيِّةِ مِنَ الْمَيِّةِ مِنَ الْمَيْةِ مِنَ الْمَالِيةِ مِنْ الْمُعْلِقِ الْمِلْهِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

ونظير ذلك من الشعر قول الراجز:

يا رُبّ بيضاء من العواهج أم صبيّ قد حبا أو دارج(4)

العواهج: طويلة العنق.

أما السيوطي فقال "لا يجوز عطف الاسم على الفعل والماضي على المضارع والمفرد على الجملة وبالعكوس" أي الفعل على الاسم، والمضارع على الماضي والجملة على المفرد (في الأصح إن اتحدا) أي المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بأن كان الاسم يشبه الفعل، والماضي مستقبل المعنى، أو المضارع ماضي بالمعنى والجملة في تأويل المفرد بأن يكون صفة أو حالاً، أو خبراً أو مفعولاً لظن (5) نحو: "يُحْرجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُحْرجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَيْتِ مِنَ الْمَالِ اللهِ الهُ اللهِ المِلْمُ المِلْمُ اللهِ المَلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الهِ المَلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الهِ المَلْمُ اللهِ اللهِ المَلْمُ اللهِ المَلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ

ومن هنا نرى أن السيوطي قد خالف المازني في هذه المسألة.

المسألة السادسة عشرة: تصغير أسماء الشهور

قال السيوطي:" ولا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل"(7).

⁽¹⁾ شرح التسهيل، ج4/ ص387.

⁽²⁾ سورة الملك، الآية: 19.

⁽³⁾ سورة الأنعام، الآية: 95.

⁽⁴⁾ خزانة الأدب، ج2/ ص345.

⁽⁵⁾ همع الهوامع، ج5/ ص271.

⁽⁶⁾ سورة الأنعام، الآية: 95.

⁽⁷⁾ همع الهوامع، ج6/ ص151.

ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز تصغير أسماء الشهور، وذهب في قوله: ولا تحقر أسماء شهور السنة، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر، وإنما يحتقر الاسم غير المعلم الذي يلزم كل شيء من أمته، نحو: رجل وامرأة وأشباهها"(1).

أما المازني ووافقه المبرد أجازوا تصغير أسماء شهور السنة حيث قال: "لأن التصغير إنما يقع على الاسم الأول، ألا ترى أنك لو صغرت غلام زيد لقلت: غليم زيد، فكذلك هذا وما أشبهه (2).

ووافق الكوفيون مذهب المازني في تصغير أسماء شهور السنة فيقولون: "مُحيرم، صُفير، رُبيع، جُميد، رُجيب، شُعيبان، ورُميضان، وشُويويل، وذُوي القعدة، وذُوي الحجة (3).

أما السيوطي فقد ذكر أنه لا يجوز تصغير أسماء شهور السنة: كالمحرم وصفر، وما فيها"⁽⁴⁾.

وهنا نجد جلال الدين السيوطي أيضا خالف المازني في عدم تصغيره لأسماء الشهور حيث انفرد المازني من سائر البصريين بإجازة تصغير هذه الأسماء وكذلك وجدنا المبرد من بعده قد وافقه على ذلك فقد كان يحطب في حبل الكوفيين.

مما يدل على مخالفة السيوطي للمازني.

المسألة السابعة عشرة: تصغير أيام الأسبوع

قال السيوطي: "لا تصغر أيام الأسبوع: كالسبت، والأحد، وما قبلها على مذهب سيبويه، واختاره ابن كيسان⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الكتاب، ج3/ ص480.

⁽²⁾ المقتضب، ج2/ ص277.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج6/ ص152.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج6/ ص151.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج6/ ص151.

أما المازني والجرمي وافقهم الكوفيون⁽¹⁾ فقد أجازوا تصغير أيام الأسبوع، فيقول أُحيّد، وثُنيان، وثُليثاء، وأُريبعاء، وخُميّس، وجُميعة، وسُبيت.

وكان بعض النحاة كما ذكر ابن سيدة في كتابه أنهم كانوا يفرقون بين أن نقول "اليوم السبت" فينصب اليوم وبين أن نقول "اليوم السبت" فيرفع اليوم، فإذا رفع اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت، أما إذا نصبت فلا يجوز التصغير، وقبل: يجوز التصغير في النصب ويبطل في الرفع (²)، أما المازني فقد أجاز تصغيرهما في الرفع والنصب (³).

وهنا نجد جلال الدين السيوطي يخالف أبا عثمان المازني في هذه المسألة، حيث إن المازني أجاز تصغير أيام الأسبوع حيث كان يحطب في حبل الكوفيين، بخلاف باقي البصريين وعلى رأسهم شيخ النحاة الذين لم يجيزوا ذلك، فوجدنا السيوطي أيضا يسير في منهجه على منهج البصريين الذين يمنعون تصغير أيام الأسبوع.

المسألة الثامنة عشرة: إزالة ألف الوصل عند التصغير

قال السيوطي تزال ألف الوصل عند تصغير ما هي فيه سواء أكان ثنائياً "ك ابن، اسم، أم أكثر "ك افتقار، وانطلاق، واستضراب، واشهيبان وغيرها، لزوال الحاجة إليها بتحريك أول المصغر، فيقال: بُنيّ، وسُميّ، وفتيقير، ونطيليق، وشهيبي وغيرها، وسواء بقي على مثال الأسماء أم لا⁽⁴⁾، وهذا مذهب سيبويه كما ذكر في باب ما تُحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة مما أوائله الألفات الموصولة حيث قال: "وذلك قولك في استضراب: تضيريب، حذفنا الألف الموصولة لأن ما يليها من بعدها لابد من تحريكه، فحذفت لأنهم قد علموا أنها في حالة استغناء عنها... وإذا صغرت الافتقار حذفت الألف لتحرك ما يليها، ولا تحذف التاء؛ لأن الزائدة إذا

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج6/ ص152.

⁽²⁾ المخصص، ج14/ ص111.

⁽³⁾ همع الهوامع، ج6/ ص152.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج6/ ص152.

كانت ثانية من بنات الثلاثة، وكان الاسم عدد حروفه خمسة رابعهن حرف اللين، لم يحذف منه شيء في تكسيره للجمع؛ لأنه يجيء على مثال مفاعيل"(1).

أما المازني فذهب إلى أنه: "لابد في المصغر مما فيه همزة الوصل أن يكون على مثال الأسماء"(2)، فتقول في تصغير انطلاق وافتقار: طُليّق، وفُقيّر بالحذف، حتى يصير على مثال كُليّب، ولم يجز في انطلاق: نُطيليق، ولا في افتقار: فُتيقير؛ لأنهما ليس لها مثال في الأسماء، بل يحذف حتى يصير إلى مثال الأسماء فيقال: طُليق، فُقير (3).

أما الإمام ثعلب فقد خالف الذين أجازوا الحذف حيث إنه أثبت همزة الوصل في حال التصغير ولم يسقطها، فيقال في اضطراب: "أضيريب"، فحذف الطاء؛ لأنها بدل من تاء افتعل وهي زائدة وأبقى همزة الوصل؛ لأن فضلتها بالتقدم⁽⁴⁾.

وقال أبو حيان الأندلسي: "وليس خلاف المازني مختصاً بانفعال وافتعال، بل الشرط في المصغر كله أن يكون على مثال الأسماء⁽⁵⁾.

وهنا نجد المازني على الرغم من أنه بصري إلا أنه خالف مذهب شيخ النحاة سيبويه، فنجد السيوطى يذهب مذهب سيبويه ويخالف المازني.

مما يدل على مخالفته للمازني.

المسألة التاسعة عشرة: تصغير (التي واللاتي)

قال السيوطي في تصغير أسماء الإشارة "ويستثنى من المبنيات: اسم الإشارة، والموصول فيصغران؛ لأنه يشبه الأسماء المتمكنة، وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقى أولهما على الفتح، وزيد في آخرهما ألف عوضاً عما فات من ضم الأول، وفي الذي وفروعه: اللذيّا، واللتيّا،

⁽¹⁾ الكتاب، ج3/ ص ص433-434.

⁽²⁾ همع الهوامع، ج6/ ص138، ارتشاف الضرب، ج1/ ص364.

⁽³⁾ المرجع السابق، ج6/ ص138.

⁽⁴⁾ المرجع السابق، ج6/ ص138.

⁽⁵⁾ ارتشاف الضرب، ج1/ ص364.

واللذيان، واللتيان، واللذيون، وقيل بفتحها، وكذا اللذيين، بكسرها، وقيل بفتحها، واللتيات واللوتيا وفي اللاتي "(1).

وتقول في تصغير الذي والتي: اللذيا واللتيا بزيادة ياء التصغير ثالثة، وفتح ما قبلها، وفتح الياء التي بعد ياء التصغير؛ لتسلم الف العوض،وقد حكي اللذيا، واللتيا بضم الأولى جمعاً بين العوض والمعوض منه⁽²⁾.

قال العجاج:

بعد اللتيا واللتيا والتي إذا علتها أنفس تردت(3)

ويرى سيبويه أنك إذا ثنيت الذي والتي في قولك: "اللذيا، واللنيا" حذفت هذه الألفات كما تحذف الألف ذواتا؛ لكثرتها في الكلام، فحذفها قبل علامتي التثنية؛ لاجتماع الساكنين، كذلك في الجمع فيقول: اللذيون واللذيين بضم الياء وكسرها، وفي التثنية تقول: اللذيان واللتيان (4)".

أما الأخفش فقد وافق سيبويه في تثنية اللذيان واللنيان، أما الجمع فيقول: "اللذيون، واللذيين" بالفتح كالمقصور (5).

أما في تصغير "اللاتي" فيرى سيبويه أن العرب لا تصغر اللاتي فقال: "استغنوا بجمع الواحد المحقر -المصغر - إذا قلت: اللتيان، تصغر (التي) وتجمعها كما تفعل بالجمع من غير المبهم الذي يحقر - أي يصغر - واحده"(6).

وأجاز الأخفش تصغير "اللاتي" فقال: اللويا، واللائي: اللويا أيضًا" (7).

(2) شرح شافية ابن الحاجب، للرضى الاستراباذي، ج1/ ص288.

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج6/ ص150.

⁽³⁾ انظر سيبويه، ج3/ ص488، والمقتضب، ج2/ ص289، والشاهد هنا: تصغير التي على اللتيا.

⁽⁴⁾ الكتاب، ج3/ ص488.

⁽⁵⁾ شرح شافية ابن الحاجب، ج1/ ص288، والمقتضب، ج2/ ص289، ارتشاف الضرب، ج1/ ص393، همع الهوامع، ج6/ ص350.

^{.151} همع الهوامع، ج6/ ص.151 (6) الكتاب، ج...

⁽⁷⁾ شرح شافية ابن الحاجب، ج1/ ص(288)، المقتضب، ج(7)

أما المازني فيرى أن تصغير "اللاتي": اللتيا، وذلك استنادا لما ورد عن العرب في البيت السابق، وقال: "إذا كان لابد من الحذف، فحذف الزائد أولى، يعني الألف التي بعد اللام، فتصغر اللاتي، كتصغير التي سواء⁽¹⁾.

وقال الفراء: "إذا صغرت اللواتي رددتها إلى الأصل فقلت، اللتياتي، فإذا صغرتها على جهتها قلت اللوياتي، ولو صغرتها على همزتها قلت: اللوياتي⁽²⁾.

أما أبو حيان فيرى أنه لا يجوز تصغيرهما حيث قال: "والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللائي، واللآي، واللواتي استغناءً بجمع اللتيا عن ذلك، وهذا مذهب سيبويه، وتصغير هذه الأسماء لا يقتضيه قياس، فينبغي أن لا يتعدى فيه مورد السماع"(3).

أما السيوطي فقد وافق سيبويه وعضد رأيه، وذهب إلى ما ذهب إليه شيخ النحاة حيث قال: "ومذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأنه لم يثبت عند العرب، ولا يقتضيه قياس، لأن قياس هذه الأسماء ألا تصغر، فمتى صغرت العرب منها شيئا، وقفنا فيه مورد السماع ولا تتعداه (4).

وفي هذه المسألة نجد جلال الدين السيوطي يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه، بل وجدناه في أغلب المسائل يقف إلى جواره، ويعارض المازني الذي كان يحطب في حبل الكوفيين.

المسألة العشرون: إبدال المقصور المنون ألفاً عند الوقف.

ذكر السيوطي أن المقصور المنون يوقف عليه بالألف وفيه عدة مذاهب ⁽⁵⁾:

الأول: مذهب سيبويه حيث قال: "إن المقصور المنون كالصحيح، كما ذكر أن أشهر اللغات فيه حذف التتوين من المضموم والمكسور، وإبداله ألفاً من المفتوح نحو: قام فتى، ومررت بفتى، ورأيت فتى.

⁽¹⁾ ارتشاف الضرب، ج1/ ص394، شرح شافية ابن الحاجب، ج1/ ص288.

⁽²⁾ المرجع السابق، ج1/ ص394

⁽³⁾ همع الهوامع، ج6/ ص150، ارتشاف الضرب، ج1/ ص394

⁽⁴⁾ همع الهوامع، ج6/ ص151.

⁽⁵⁾ المرجع السابق، ج6/ ص201.

الثاني: أجمع العرب على أن "الوقوف بالألف، ففي حالة الضم والكسر هي الأف التي كانت في آخر الكلمة، وحذفت لالتقائها ساكنة مع التتوين، أما في المفتوح، فإنها بدل من التتوين "(1).

الثالث: مذهب المازني ووافقه الأخفش وهو "إلى إبدال الألف من تتوينه مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً، قال: "قال لأن التتوين في: رأيت زيداً، لأنهم إنما وقفوا على رأيت زيداً بالإبدال ألفاً ولأن الألف لا ثقل فيها كالواو والياء"(2).

وفي هذه المسألة كذلك وجدنا السيوطي فقد وافق مذهب سيبويه حيث قال: "ومذهب سيبويه وأكثر النحاة أن المقصور المنون كالصحيح فيه حذف التتوين في حالة الرفع والجر، وإبداله ألفاً في حالة النصب" مما يدل على أنه يستحسن مذهبه، ووجدناه يخالف في هذه المسألة المازني شأنه كشأن أغلب المسائل.

⁽¹⁾ همع الهوامع، ج6/ ص(201

⁽²⁾ المرجع السابق، ج6/ ص201.

المبحث الثالث أثر المازني في كتاب همع الهوامع من خلال جدول إحصائي



| عددها | لم يبد رأيه | الاعتراض | الموافقة | رقمها | المسألة | م | |
|-------|-------------|----------|----------|-------|---------------------------------------|----|--|
| 1 | _ | - | 1 | 1 | القول في إعراب المضارع المتصل به ألف | | |
| | | | | | الاثنين أ واو الجماعة | 59 | |
| 1 | _ | _ | 1 | 2 | المضمر | | |
| | | | | | مجيء بعض الضمائر المتصلة بالأفعال | 60 | |
| | | | | | على أنها فاعل | | |
| 1 | _ | _ | 1 | 3 | الضمير في إيّا المنصوبة على المفعولية | 61 | |
| 1 | 1 | _ | - | 4 | تجويز المازني أن تكون الجملة الواقعة | (2 | |
| | | | | | صلة دعاء | 62 | |
| 1 | _ | _ | 1 | 5 | الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل | 63 | |
| 1 | _ | - | 1 | 6 | الحال | (1 | |
| | | | | | عامل الحال إذا كان أفعل التفضيل | 64 | |
| 1 | _ | - | 1 | 7 | التمييز | (5 | |
| | | | | | تمييز الجملة | 65 | |

| عددها | لم يبد رأيه | الاعتراض | الموافقة | رقمها | المسألة | ۴ |
|-------|-------------|----------|----------|-------|--|----|
| 1 | 1 | - | - | 8 | التوكيد توكيد المحذوف | 65 |
| 1 | _ | 1 | _ | 9 | الإعراب والبناء | 68 |
| 1 | _ | 1 | _ | 10 | الأسماء السنة | 69 |
| 1 | _ | 1 | _ | 11 | المثنى وجمع المذكر السالم | 70 |
| 1 | _ | 1 | _ | 12 | أصل المرفوعات | 71 |
| 1 | _ | 1 | _ | 13 | تقديم الخبر على المبتدأ | 72 |
| 1 | _ | 1 | _ | 14 | مجيء الخبر بعد مبتدأين | 74 |
| 1 | _ | 1 | _ | 15 | علامة نصب جمع المؤنث السالم | 75 |
| 1 | - | 1 | _ | 16 | جواز النصب على المفعول معه | 76 |
| 1 | _ | 1 | _ | 17 | القول في هاء التنبيه في "يا أيها الرجل" | 78 |
| 1 | _ | 1 | _ | 18 | التوسط بين المستثنى والمستثنى منه وصفته | 79 |
| 1 | _ | 1 | _ | 19 | تقديم التمييز على عامله | 80 |
| 1 | _ | 1 | - | 20 | مسألة "رب" | 81 |
| 1 | - | 1 | _ | 21 | مسألة "حاشا" | 81 |
| 1 | - | 1 | _ | 22 | العطف على الضمير المخفوض | 82 |
| 1 | _ | 1 | _ | 23 | عطف الاسم على الفعل والعكس | 85 |
| | 23 | 2 | 15 | 6 | المجموع | |



| عددها | لم يبد رأيه | الاعتراض | الموافقة | رقمها | المسألة | م |
|-------|-------------|----------|----------|-------|----------------------------|----|
| 1 | _ | - | 1 | 1 | إبدال ألف المبنى همزة | 66 |
| 1 | ı | I | 1 | 2 | الاشتقاق الأصغر | 66 |
| 1 | I | 1 | _ | 3 | تصغير أسماء الشهور | 86 |
| 1 | I | 1 | _ | 4 | تصغير أيام الأسبوع | 87 |
| 1 | I | 1 | _ | 5 | إزالة الوصل عند التصغير | 88 |
| 1 | - | 1 | _ | 6 | تصغير اسم الموصول "اللاتي" | 89 |
| 1 | _ | 1 | _ | 7 | إبدال المقصور المنون ألفا | 90 |
| | | | | | عند الوقف | |
| 7 | _ | 5 | 2 | | المجموع | |
| | | | | | | |

يتضح من الجدول السابق:

- 1 في المجمل بلغ عدد آراء أبي عثمان المازني في كتاب همع الهوامع، ثلاثين مسألة منها مسائل نحوية وعدد قليل منها مسائل صرفية.
- 2- بلغ عدد آراء المازني النحوية ثلاث وعشرين مسألة، منها ست مسائل وافقه فيها السيوطي، وخمس عشرة مسألة لم يوافقه السيوطي عليها، كما أنه لم يبد رأيه في مسألتين فقط.
- 3- بلغ عدد آراء المازني الصرفية سبع مسائل فقط، وافقه السيوطي في مسألتين، وخالفه في خمس مسائل.

وقد لاحظنا من خلال الجدول أن السيوطي قد خالف المازني أكثر مما وافقه، دون تعصب.

الخاتمة

الخاتمة

بعد الانتهاء من إعداد البحث وفق الخطة التي ذكرتها في المقدمة، يجدر بي أن أعرض أبرز ما ورد فيها من أفكار وحقائق ونتائج، على النحو الآتي:

النتائج:

- 1- يعد المازني من علماء اللغة والنحو والصرف الأوائل في القرن الثالث الهجري، حيث استطاع أن يفصل بين النحو والصرف، وأن يجعل علم الصرف علما مستقلا بذاته من خلاله مؤلّفه الذي سماه "التصريف".
- 2- كان المازني ضائعًا ومنسيًا؛ لضياع كتبه كلها، ولم يبق لدينا إلا كتابا واحدا وهو "التصريف" ولولا عناية ابن جني بهذا الكتاب وتقديمه إلى طلاب العلم مشروحا؛ لكان هو الأخر ضائعا مع ما ضاع من كتبه!.
- 3- عند البحث عن آراء المازني في كتاب "همع الهوامع، نجد أن السيوطي قد خالفه أكثر مما وافقه، دون تعصب.
- 4- تم تخريج أغلب المسائل النحوية، التي ذكرها السيوطي للمازني في كتاب همع الهوامع، من كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، لأنني لم أتمكن من تخريجها من كتاب همع الهوامع؛ لأن السيوطي اعتمد اعتمادا كليا على كتاب ارتشاف الضرب.
- 5- وقف جلال الدين السيوطي في أغلب المسائل إلى جوار شيخ النحاة سيبويه، يعضد رأيه ويقف معه على عكس المازني، حيث وجدناه يخالفه في معظم المسائل.
- 6- وجدنا المازني في أكثر المسائل على الرغم من أنه بصري إلا أنه كان يحطب في حبل الكوفيين.

التوصيات:

- 1 مذهب أبي عثمان المازني بحاجة إلى دراسة شاملة ومتعمقة، تسلط الضوء على أفكاره وآرائه.
- 2- هناك تنوع بالأدلة النحوية عند علماء النحو، وهذه الأدلة بحاجة إلى مزيد من الدراسة، كما أن آراء المازني اللغوية في كتاب همع الهوامع بحاجة إلى دراسة.
 - 3- المذاهب النحوية وآراء النحاة بحاجة إلى دراسة موازنة في معطيات علم اللغة الحديث.
- 4- ضرورة عقد مؤتمر علمي حول شخصية أبي عثمان المازني وجهوده في خدمة اللغة العربية.

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية.
- الشواهد الشعرية.
 - 💠 فهرس الأعلام.
- المصادر والمراجع.
 - فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

| رقم الصفحة | رقم الآية | الآيــة | م. |
|-----------------|-----------|--|-----|
| | | سورة الفاتحة | |
| 27، 61 | 5 | إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ | .1 |
| | | سورة البقرة | |
| 26 | 167 | كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمالَهُمْ حَسَراتٍ عَلَيْهِمْ | .2 |
| 61 | 172 | وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ | .3 |
| | | سورة النساء | |
| 44، 45، 44، | 1 | وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاعَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ | .4 |
| 84 | | | |
| 45 ،44 | 127 | وَيَسْتَقْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُقْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ | .5 |
| 44 | 162 | لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا | .6 |
| 45 | 1 | إن الله كان عليكم رقيباً | .7 |
| | | سورة الانعام | |
| 46، 47، 85، 85، | 95 | يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ | .8 |
| 86 | | | |
| 48 | 46 | انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ | .9 |
| | | سورة التوية | |
| 22، 74 | 62 | وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ | .10 |
| | سورة يونس | | |
| 31 | 71 | فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ | .11 |
| سورة يوسف | | | |
| 23 | 35 | ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْد مَا رَأَوُا الْآيَات لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِين | .12 |
| | | سورة الرعد | |
| 23 | 24-23 | وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا | .13 |
| 23 | | صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّار | |
| سورة ابراهيم | | | |
| خ | 5 | " لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" | .14 |
| سورة الحجر | | | |
| 38 | 2 | رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ | .15 |
| 44 | 20 | وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ | .16 |

| سورة الاسراء | | | |
|--------------|---------|---|-----|
| 48 | 41 | وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا | .17 |
| 61 | 31 | وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ | .18 |
| | | سورة مريم | |
| 25 | 46 | أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ | .19 |
| | سورة طه | | |
| 20 | 17 | وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى | .20 |
| | | سورة الانبياء | |
| 19 | 3 | وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُم | .21 |
| | | سورة الاحزاب | |
| 41 | 51 | وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ | .22 |
| | | سورة الزمر | |
| 23 | 3 | وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ | .23 |
| | | سورة فصلت | |
| 21 | 39 | وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً | .24 |
| | | سورة الرحمن | |
| 55 | 9-7 | وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانِ (7) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ | .25 |
| 33 | | (8)وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (9) | |
| | | سورة الملك | |
| 86 ،47 | 19 | أُولَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ | .26 |
| سورة القيامة | | | |
| 21 | 10 | يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُ | .27 |
| سورة العلق | | | |
| | 5-1 | اقْ رَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ | .28 |
| ب | | عَلَقِ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ | |
| | | | |
| | | سورة الكوثر | |
| 26 | 1 | إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَر | .29 |

فهرس الشواهد الشعرية

| رقم الصفحة | عرية | الشواهد الش | م |
|------------|---|--|---|
| 7 | مجتهد العصر إمام الوجود | مات جلال الدين غيث الورى | |
| 20 | ل قومي فكلهم يعذل | يلومونني في اشتراء النخي | |
| 21 | أين الروايةُ بل أين النجومُ | وما صاغوه من زخرف فيها ومن كذب | |
| 22 | عندك راض والرأي مختلف | نحن بما عندنا وأنت بما | |
| 24 | وقد أسلماه مبعد وحميم | تولى قتال المارقين بنفسه | |
| 30 | تقي المنون لدى استيفاء آجال | لا سابغات ولا جأواء باسلة | |
| 31 | وقد غصت تهامة بالرجال | فمالك والتلدد حول نجد | |
| 32 | وزججن الحواجب والعيونا | إذا ما الغانيات برزن يوما | |
| 35 | وداعي المنون ينادي جهارا | أنفساً تطيب بنيل المنى | |
| 35 | وماكان نفسا بالفراق تطيب | أتهجر ليلى للفراق حبيبها | |
| 35 | وما ارعويت ورأسي شيباً اشتعلا | ضيعت اصلي في إبعادي الأملا | |
| 36 | وما كان نفساً بالفراق تطيب | أتهجر ليلى للفراق حبيبها | |
| 37 | عار عليك، ورب قتل عارُ | إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن | |
| 38 | يورث المجد دائباً فأجابوا | ربه فتية دعوت إلى ما | |
| 39 | وذي ولد لم يلده أبوان | ألا رب مولود وليس له أب | |
| 40 | ضنًا على الملحاة والشتم | حاشا أبي ثوبان؛ إن به | |
| 40 | ولا أحاشي من الأقوام من أحد | ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه | |
| 40 | فإنا نحن أفضلهم فعالاً | رأيت الناس ما حاشا قريشاً | |
| 45 | أفيها كان حتفي أم سواها | أكر على الكتيبة لا أبالي | |
| 45 | وما بينها والكعب غوط نفانف | تعلق في مثل السواري سيوفنا | |
| 47 | أم صبِيّ قد حبا أو دارج | يارُبّ بيضاء من العواهج | |
| 53 | إذا علتها أنفس تردت | بعد اللتيّا واللتيّا والتي | |
| 56 | نؤُومَ الضُّحى لم تَتْتُطِقْ عن تفضُّل | وتضحي فتيتُ المِسكِ فوقَ فراشها | |
| 56 | تَصبَدُ وا أُصبَدَت لَهُم ضَوْضَاء | أَجمَعُوا أَمرَهُم عِشاءً فَلَمَّا | |
| 61 | إِيَّايَ والتقرِيعُ ليسَ مُشْكِلَا | وذو انتِصَابٍ في انفِصَال جُعِلا | |
| 62 | ِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ | وَجُمْلَةٌ أَوْشِبْهُهَا الَّذِي وُصِل | |

| 69 | واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ | وَارْفَعْ بَوَاوٍ وانْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ | |
|----|--|--|--|
| 69 | قد بلغا في المجد غايتاها | إنَّ أباها وأَبا أَباها | |
| 70 | من حيثما سلكوا أدنو فَأَنْظُورُ | وأنني حيثما يَثْنِي الهوى بصري | |
| 70 | سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِب | وَارْفَعْ بِواوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ | |
| 72 | صَاغُوه مِنْ زُخْرُفٍ فيها ومنْ كَذِبِ | أَيْنَ الروايَة بَلْ أَيْنَ النُّجُومُ وَمَا | |
| 74 | عندك راض والرأي مختلف | نحن بما عندنا وأنت بما | |
| 75 | تقي المَنُونَ، لَدَى استِيفاءِ آجالِ | لا سابِغات، ولا جَأْواءَ باسِلَةً | |
| 76 | فيه نلذ ولا لذّاتٍ للشّيب | أَوْدَى الشَّبابُ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ | |
| 76 | تقي المَنُونَ، لَدَى استِيفاءِ آجالِ | لا سابِغات، ولا جَأْواءَ باسِلَةً | |
| 77 | وقد غصــت تهامة بالرجــال | فمالك والتلددَ حول نجد | |
| 80 | وداعي المنون ينادي جهارا | أنفسأ تطيب بنيل المنى | |
| 80 | وماكان نفسا بالفراق تطيب | أتهجر ليلى للفراق حبيبها | |
| 82 | ضَنًّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ | حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ | |
| 82 | على البرية بالإسلام والدين | حاشا قريشا فإن الله فضلهم | |
| 84 | ضمير خَفْضٍ لازمًا قَدْ جُعلاً | وَعَوْدُ خَافضٍ لَدَى عَطْفٍ على | |
| 84 | في النَّظْم وَالنَّثْرِ الصَّحيح مُثْبُتَا | وليس عندي لأزمًا إِذْ قَدْ أَتَى | |
| 86 | أم صبِيّ قد حبا أو دارج | يا رُبّ بيضاء من العواهج | |
| 90 | إذا علتها أنفس تردت | بعد اللتيّا واللتيّا والتي | |

فهرس الأعلام

| رقم الصفحة | الاسم |
|--|-------------------|
| 84 ،45 ،44 ،43 ،28 | ابن الأنباري |
| 74 ،72 ،22 | ابن السراج |
| 65 ،54 ،49 ،48 ،42 ،36 ،33 ،29 ،17 ،16 ،12 ،11 75 ،66 | ابن جني |
| 85 ،80 ،74 ،66 ،65 ،46 ،34 ،31 ،22 | ابن عصفور |
| ,70 ,69 ,62 ,61 ,59 ,49 ,47 ,41 ,35 ,29 ,28 ,19 86 ,84 ,80 ,78 ,75 | ابن مالك |
| 28، 50، 62 | ابن يعيش |
| \$\cdot 55 \cdot 54 \cdot 52 \cdot 51 \cdot 49 \cdot 47 \cdot 41 \cdot 39 \cdot 33 \cdot 30 \cdot 21 \cdot 17\$\$ 91 \cdot 89 \cdot 88 \cdot 88 \cdot 68 \cdot 62\$ | أبو حيان الأندلسي |
| 23 | أبو علي الفارسي |
| 60 ،59 ،53 ،41 ،40 ،38 ،21 ،19 ،18 ،13 ،11 ،10 92 ،90 ،82 ،81 ،78 ،72 ،71 ،65 | الأخفش |
| 12 ،11 | الأصمعي |
| 52، 89 | الإمام ثعلب |
| 88 ،80 ،77 ،51 ،50 ،40 ،35 ،13 ،11 ،10 | الجرمي |
| 65 ،62 ،61 ،59 ،58 ،54 ،41 ،38 ،29 ،27 ،20 ،19 81 ،66 | الخليل |

| رقم الصفحة | الاسم |
|--|---------|
| 78 ،70 ،64 ،61 ،54 ،40 ،33 ،28 | الزجاج |
| 70 | الزجاجي |
| .28 .27 .26 .25 .24 .23 .22 .21 .20 .19 .18 .17 .43 .42 .41 .40 .39 .38 .36 .35 .34 .32 .31 .29 .64 .63 .61 .59 .55 .54 .53 .52 .51 .50 .49 .48 .82 .81 .80 .79 .78 .74 .71 .70 .69 .68 .66 .65 92 .91 .90 .89 .88 .87 | سيبويه |
| 62 61 60 659 58 54 42 41 31 22 8 7 6 74 73 72 71 70 69 68 67 66 65 64 63 88 87 86 84 82 81 80 77 78 77 76 75 92 91 90 89 | السيوطي |
| 91 ،82 ،81 ،58 ،54 ،53 ،40 ،28 ،18 | الفراء |
| 81 ،80 ،62 ،58 ،54 ،35 ،18 | الكسائي |
| .23 .22 .21 .20 .19 .18 .17 .16 .13 .12 .11 .10 .40 .38 .37 .36 .35 .34 .33 .32 .29 .28 .27 .24 .54 .53 .52 .51 .50 .49 .48 .46 .44 .43 .42 .41 .70 .69 .68 .66 .65 .64 .63 .62 .61 .60 .59 .58 .82 .81 .80 .79 .78 .77 .76 .75 .74 .73 .72 .71 92 .91 .89 .88 .87 .86 .85 .84 .83 | المازني |
| 63 65 64 65 65 64 65 68 65 68 65 68 65 64 | المبرّد |

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أولًا: المراجع العربية:
- 1- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي البناء، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، د.ط،1987.
- 2- أخبار النحويين البصريين، أبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، 1985.
- -3 ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.
- 4- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهيلي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 2002.
- 5- إشارة التعيين، لليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، د.ط، 1986.
- 6- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.
- 7- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.
- 8- إعراب القرآن الكريم، أبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1988.
- 9- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، أبو عبد الله بن مالك الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط.
- 10-انباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن القفطي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1986.
- 11-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1979.

- 12-أوضىح المسائل إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت.
- 13-الإيضاح في علل النحو، أبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق: مازن عبد القادر المبارك، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، ط5، 1986.
- 14-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني اليمني، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.
- 15-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، د.ط، د.ت.
- 16-تاريخ العلماء النحويين، المفضل بن محمد التنوخي المعري، تحقيق: عبدالفتاح محمد التلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 1992.
 - 17-تاريخ بغداد، أبي بكر أحمد البغدادي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1900.
- 18-التذبيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط1، د.ت.
- 19-الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983.
- 20-حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبي العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.
- 21-حجة القراءات، أبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1997.
- 22-الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 23-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1993.
- 24-ديوان قيس بن الخطيم، قيس بن الخطيم، تحقيق: إبراهيم السامرائي و أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1962.
 - 25-سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1998.

- 26-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دارابن كثير، بيروت، ط1، 1986.
- 27-شرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عبدالله العقيلي الهمذاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985.
- 28-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، الأشموني، تحقيق: محمد محي الدين بن عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
- 29-شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين بن عبدالله الطائي الأندلسي ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، 1990.
- 30-شرح ديوان أمية بن أبي الصلت، أمية بن أبي الصلت، منشورات درا مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د. ط
 - 31-شرح الرضى على الكافية، محمد بن الحسن الأسترباذي، جامعة قاريونس، د.ط، 1978.
- 32-شرح المعلقات السبع، أبو عبد الله بن الحسين الزوزني، دار القلم، بيروت، لبنان، ط2، 2004.
- 33-شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
- 34-شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
 - 35-شرح ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1994.
- 36-شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الاسترباذي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975.
 - 37-شرح شواهد المغنى، جلال الدين السيوطى، منشورات دار المكتبة، بيروت، د.ط، د.ت.
- 38-شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، دار الأرقم للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1998.
- 39-شرح كتاب سيبويه، قاسم بن علي صفار، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة، المدينة المنورة، د.ط، 1998.

- 40-طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسين الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط2، 1984.
- 41-طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، دار المعارف للطباعة والنشر، د.ط، د.ت.
- 42-الفريد في إعراب القرآن المجيد، أبو المعز الهمذاني، تحقيق: فؤاد علي مخيمر وفهمي حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة، د. ط.
- 43-الكتاب، عمرو بن عثمان المشهور بسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
 - 44-الكنى والألقاب، عباس القمى، مكتبة الصدر، طهران، ط5، د.ت.
- 45-الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين الغزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.
- 46-اللباب في علل البناء والإعراب، محب الدين أبو البقاء العكبري، دار الفكر المعاصر، بيروت، د. ط، 1995.
- 47-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي وعلي النجدي ناصف، ط2، المجلس الأعلى للثقافة الإسلامية لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1994.
 - 48-المخصص، ابن سيدة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
 - 49-المدارس النحوية، شوقى ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط1، 1968.
 - 50-مراتب النحويين، محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي، بيروت، ط2، 1974.
- 51-المزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 1900.
- 52-المساعد في تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط1، 1982.
- 53-المسائل الحلبيات، أبي علي الفارسي، أبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1987.
 - 54-معانى القرآن الكريم، الزجاج، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988.

- 55-معاني القرآن، أبي زكريا يحيي بن منظور الديملي الفراء، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، د.ط، 1989.
 - 56-معجم البلدان، ياقوت الحموى، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
 - 57-معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1993.
- 58-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، 1987.
- 59-المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
 - 60-المنصف، ابن جنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1954.
- 61-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998.
- 62-الهداية في النحو، أبي حيان محمد بن يوسف، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، ط8، 2007.
- 63-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصطفين في كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط1، 1992.
- 64-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية، ط1، 1992.
 - 65-وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان، ابن خلكان، دار صادر، بيروت، ط1، 1900.

فهرس المحتويات

| ب | آية قرآنية |
|-------|---|
| | ملخص الدراسة |
| | Abstract |
| | الإهداء |
| | شكرٌ وتقديرٌشكرٌ وتقديرٌ |
| | حق وعرفان |
| 1 | المقدمة |
| 1 | أسباب اختيار الموضوع: |
| | أهداف الدراسة: |
| | أهمية الدراسة: |
| 2 | منهج الدراسة: |
| | الدراسات السابقة: |
| 3 | خطة البحث: |
| 5 | التمهيدا |
| 6 | المبحث الأول السيوطي وكتابه همع الهوامع |
| 6 | السيوطي: |
| 6 | مولده ونشأته: |
| 6 | مكانته العلمية: |
| 7 | مؤلفاته:مؤلفاته |
| 7 | وفاته: |
| 8 | كتاب همع الهوامع: |
| 8 | منهج السيوطي في تأليف همع الهوامع: |
| المية | المبحث الثاني أبو عثمان المازني حياته ومكانته الع |
| 10 | حياته ونسبه: |
| 11 | مكانته العلمية: |
| 12 | شيوخه: |
| 13 | تلامذته: |

| 14 | وفاته: |
|-----|--|
| 15 | الفصل الأول الآراء النحوية والصرفية لأبي عثمان المازني في كتاب همع الهوامع |
| 16 | المبحث الأول مسائل في مقدمات النحو والمرفوعات |
| 16 | أولاً: مقدمات النحو: |
| | ثانياً: المرفوعات: |
| 26 | المبحث الثاني المنصوبات |
| | المبحث الثالث المجرورات والتوابع |
| 37 | أولاً: المجرورات: |
| 41 | ثانياً: التوابع: |
| 43 | ثالثاً: العطف: |
| 48 | المبحث الرابع مباحث في الصرف |
| 48 | أولًا: التصريف: |
| 54 | ثانياً: الاشتقاق: |
| 57 | الفصل الثاني موقف السيوطي من أبي عثمان المازني |
| | مقدمة: |
| 59 | المبحث الأول موافقات السيوطي لآراء المازني |
| 68 | المبحث الثاني اعتراضات السيوطي على آراء أبي عثمان المازني |
| | المبحث الثالث أثر المازني في كتاب همع الهوامع من خلال جدول إحصائي |
| | الخاتمة |
| 99 | الفهارس الفنية |
| 100 | فهرس الآيات القرآنية |
| 102 | فهرس الشواهد الشعرية |
| 104 | فهرس الأعلام |
| 106 | المصادر والمراجع |
| 111 | فهرس المحتويات |